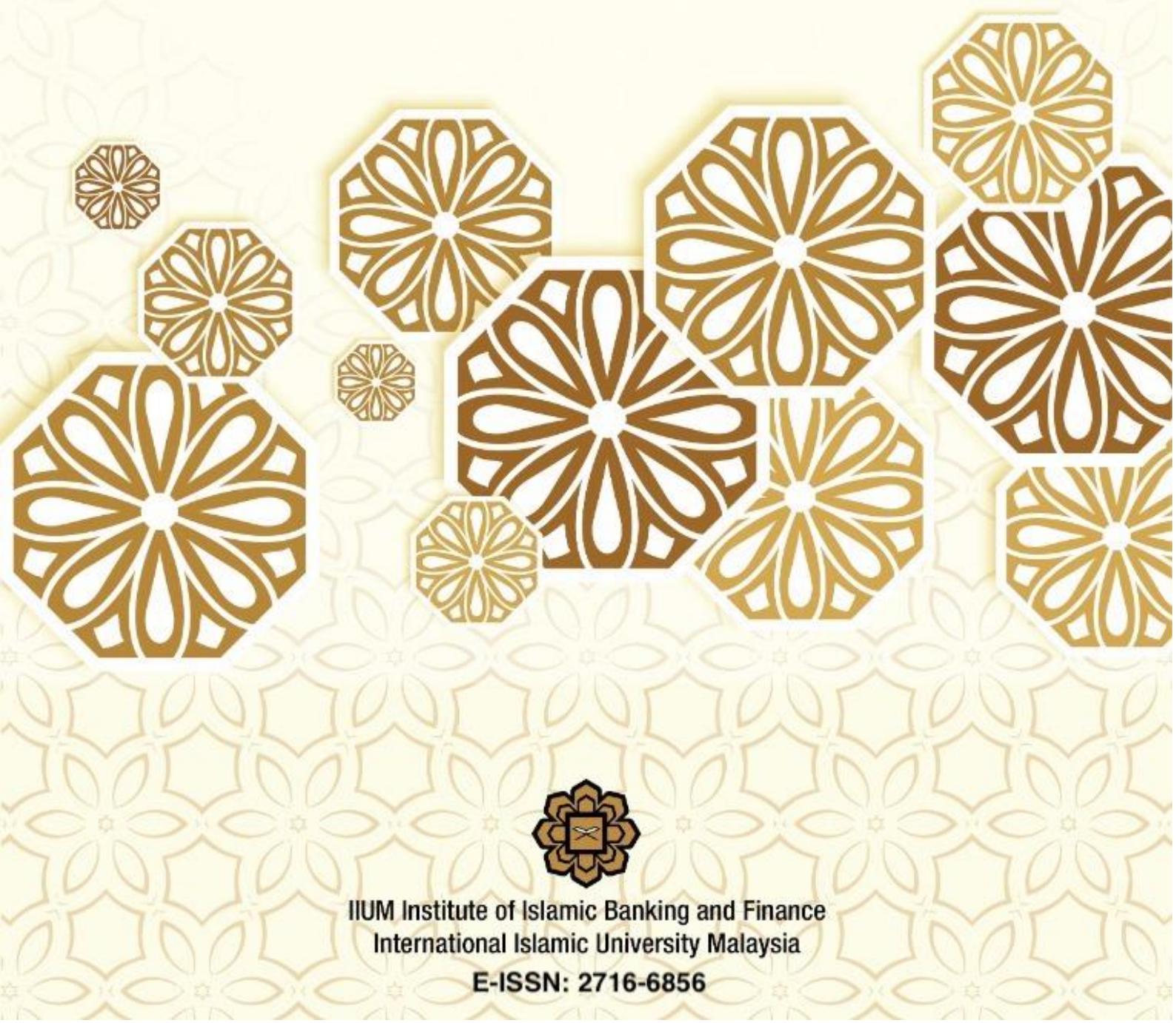


INTERNATIONAL JOURNAL OF AL-TURATH IN ISLAMIC WEALTH AND FINANCE

Volume 3, Issue 1, 2022



**IIUM Institute of Islamic Banking and Finance
International Islamic University Malaysia**

E-ISSN: 2716-6856

**INTERNATIONAL JOURNAL OF AL-TURATH IN ISLAMIC WEALTH
AND FINANCE**
Volume 3, Issue 1, 2022

CHIEF EDITOR

Assoc. Prof. Dr. Azman Mohd. Noor

EDITOR

Asst. Prof. Dr. Habeebulah Zakariyah

ASSOCIATE EDITOR

Asst. Prof. Dr. Anwar Hasan Abdullah Othman

COPY EDITOR

Asst. Prof. Dr. Ashurov Sharofiddin

LANGUAGE EDITOR

Asst. Prof. Dr. Abdulmajid Obaid Hasan Saleh

INTERNATIONAL ADVISORY BOARD

Prof. Dr. Mohamad Akram Laldin, ISRA, Malaysia

Prof. Dr. Asmadi Mohamed Naim, UUM, Malaysia

Prof. Dr. Mohammad Ibrahim Alsuhaihi, IMSIU, Saudi Arabia

Prof. Dr. Salih Al-Zanki, Qatar University, Qatar

Prof. Dr. Abdulrazzaq Abdulmajid Alaro, University of Ilorin, Nigeria

Prof. Dr. Yasin Dutton, University of Cape Town, South Africa

Prof. Dr. Mubarak Jaza Al-Harbi, Kuwait University, Kuwait

Prof. Dr. Adnan Mahmoud Al Assaf, University of Jordan, Jordan

Prof. Dr. Engku Rabiah Adawiah Engku Ali, IIiBF, IIUM, Malaysia

Assoc. Prof. Dr. Aznan Hasan, IIiBF, IIUM, Malaysia

Prof. Dr. Mohammad Sadu Al-Jurf, Maliki Saud University, Saudi Arabia

Prof. Dr. Mohamed El Tahir El Mesawi, KIRKHS, IIUM, Malaysia.

© 2022 IIUM Press, International Islamic University Malaysia. All rights reserved.

Correspondence:

Editor, International Journal of Al-Turath in Islamic Wealth and Finance
Research Management Centre, RMC
International Islamic University Malaysia
P.O. Box 10, 50728 Kuala Lumpur, Malaysia
Website: <https://journals.iium.edu.my/iiibf-journal/index.php/ijaiwf/index>
Email: habzak@iium.edu.my
E-ISSN: 2716-6856

Published by:



IIUM Press, International Islamic University Malaysia
P.O. Box 10, 50728 Kuala Lumpur, Malaysia
Phone (+603) 6196-5014, Fax: (+603) 6196-6298
Website: <http://iiumpress.iium.edu.my/bookshop>

*Papers published in the Journal present the views of the authors
and do not necessarily reflect the views of the Journal*



E-ISSN: 2716-6856

**INTERNATIONAL JOURNAL OF AL-TURATH IN ISLAMIC WEALTH
AND FINANCE**
Volume 3, Issue 1, 2022

Table of Contents

فهرس المحتويات

| | | |
|--|---------|---|
| The Role of Zakat in Improving Economic and Social Indicators in Islamic Countries <i>Abdulmajid Obaid Hasan Saleh, Tahani Ali Hakami.</i> | 1-36 | دور الزكاة في تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الدول الإسلامية |
| The Legality of Investing in Educational Programs, as well as Financial Gain and Expenditure Limits (Study in Islamic Economics) <i>Hakim Ibrahim Abdul Jabbār Al Shāmīrī</i> | 37-72 | مشروعية الاستثمار في المشاريع التعليمية وضوابط الكسب والإنفاق المالي (دراسة في الاقتصاد الإسلامي) |
| The general framework of Basel standards and their impact on banking <i>Faisal Fahad Al-Ghanimi, Falah M F SM Alhajri</i> | 73-104 | الإطار العام لمعايير بازل 3 وتأثيرها في العمل المصرفي |
| Practice of Profit Distribution Mechanism by Islamic Banks in UAE: An Applied Perspective under the Mandatory AAOIFI Shari'ah Standards <i>Fazal Rahim Abdul Rahim, Adnan Aziz, Muhammad Ridhwan Bin Ab Aziz</i> | 105-155 | ممارسة المصارف الإسلامية آلية توزيع الأرباح في الإمارات العربية المتحدة: الجانب التطبيقي في ظل إزامية المعايير الشرعية لجنة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية |
| The Mechanism of Employing The Method of Non-Statistical Samples in The Process of Sharia Supervision in Islamic Financial Institutions <i>Tahani Ali Hakami, Abdulmajid Obaid Hasan Saleh</i> | 156-192 | آلية توظيف أسلوب العينات غير الإحصائية في عملية الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية. |



دور الزكاة في تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الدول الإسلامية

The Role of Zakat in Improving Economic and Social Indicators in Islamic Countries

Abdulmajid Obaid Hasan Saleh

IIUM Institute of Islamic Banking and Finance (IIiBF)

International Islamic University Malaysia

alamri@iium.edu.my

Tahani Ali Hakami

Faculty of Business Administration, Jazan University,

Jazan, Saudi Arabia

thakami@jazanu.edu.sa

الملخص

يتكرر هدف الدراسة الرئيس في الكشف عن دور الأموال الزكوية في تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الدول الإسلامية من خلال دراسة تجربة خمس دول لها تجربة طويلة في تطبيق الزكاة. تسعى هذه الدراسة بشكل رئيس إلى الإجابة عن التساؤل الآتي: هل تساهم أموال الزكاة في الدول الإسلامية في تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلاد؟ وللإجابة على هذا التساؤل تمت دراسة تجربة خمس دول إسلامية لها تجربة رائدة في تحصيل وإنفاق الأموال الزكوية، وهذه الدول هي: ماليزيا، الجزائر، السودان، قطاع غزة، والكويت. اتبعت هذه الدراسة المنهج النوعي في تحليل محتوى الدراسات السابقة التي تناولت تجربة الدول الإسلامية في تطبيق الزكاة. توصلت الدراسة إلى أن الزكاة تعد أداء مالية منتظمة وتقوم بدور فعال في ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي من خلال ما تمارسه من آثار مباشرة وغير مباشرة على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. وقد سجلت الدول الإسلامية التي طبقت الزكاة تحسن ملحوظ في الحالة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، ولكن هذا التحسن تناوت من بلد إلى آخر بحسب كفاءة تطبيق الزكاة في التحصيل والإنفاق.

الكلمات المفتاحية: الزكاة، المؤشرات الاقتصادية، المؤشرات الاجتماعية، كفاءة تطبيق

الزكاة، الدول الإسلامية.

Abstract

The main objective of the study is to reveal the role of zakat funds in improving economic and social indicators in Islamic countries by studying the experience of five countries that have a long experience in applying zakat. This study mainly seeks to answer the following question: Does zakat funds in Islamic countries contribute to improving economic and social indicators in these countries? In order to answer this question, the experience of five Islamic countries with a pioneering experience in collecting and spending zakat funds was studied, and these countries are: Malaysia, Algeria, Sudan, Gaza Strip, and Kuwait. This study followed the qualitative approach in analyzing the content of previous studies that dealt with the experiences of Islamic countries in the application of zakat. The study concluded that Zakat is a regular financial tool and plays an effective role in raising the level of economic activity through its direct and indirect effects on economic and social indicators. The Islamic countries that applied zakat recorded a remarkable improvement in the economic and social situation in the country, but this improvement varied from one country to another according to the efficiency of applying zakat in collection and spending.

Keywords: Zakat, Economic indicators, Social indicators, Efficiency of Zakat application, Islamic countries.

1. تمهيد

قامت العديد من الدول الإسلامية بتطبيق الزكاة كأداة اقتصادية ومالية في نظامها الاقتصادي، إيماناً منها أن الزكاة أداة تنمية اقتصادية حقيقة، ولكن اختلفت هذه الدول بطريقة جمع وتحصيل أموال الزكاة وكذلك بإنفاقها، مما أدى إلى نتائج متفاوتة بحسب كفاية النظام المستخدم في تطبيق تحصيل أموال الزكاة، وفي طريقة إدارة أموالها وإنفاقها واستثمارها. في هذا البحث سوف نستعرض تجارب خمس دول في تطبيق الزكاة وهي، ماليزيا، الجزائر، السودان، قطاع غزة، والكويت.

1.1. أسئلة البحث

يسعى البحث بشكل رئيس إلى الإجابة عن التساؤل الآتي: هل تساهم أموال الزكاة في الدول الإسلامية في تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلاد؟

وللإجابة على هذا التساؤل تمت دراسة تجربة خمس دول إسلامية لها تجربة رائدة في تحصيل وإنفاق الأموال الزكوية، وهذه الدول هي: ماليزيا، الجزائر، السودان، قطاع غزة، والكويت، وبالتالي يتفرع عن التساؤل الرئيس خمس تساؤلات فرعية نوضحها كما يلي:

-1 إلى أي مدى ساهمت أموال الزكاة في تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في ماليزيا؟

-2 إلى أي مدى ساهمت أموال الزكاة في تحسين المؤشرات الاجتماعية في الجزائر؟

-3 إلى أي مدى ساهمت أموال الزكاة في تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في السودان؟

-4 إلى أي مدى ساهمت أموال الزكاة في تحسين المؤشرات الاجتماعية في قطع غزة؟

-5 إلى أي مدى ساهمت أموال الزكاة في تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الكويت؟

1.2. أهداف البحث

يتذكر هدف البحث الرئيس في الكشف عن دور الأموال الزكوية في تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الدول الإسلامية من خلال دراسة تجربة خمس دول لها تجربة طويلة في تطبيق الزكاة، ويتفرع عن الهدف الرئيس خمس أهداف فرعية هي:

1 - معرفة مدى مساهمة الزكاة في تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في
ماليزيا.

2 - معرفة مدى مساهمة الزكاة في تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في
الجزائر.

3 - معرفة مدى مساهمة الزكاة في تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في
السودان.

4 - معرفة مدى مساهمة الزكاة في تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في
قطاع غزة.

5 - معرفة مدى مساهمة الزكاة في تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في
الكويت.

2. المبحث الأول: التجربة المالaysية

لقد أولت الحكومة الماليزية اهتماماً خاصاً بوضع الزكاة، وتم تأسيس جهاز خاص للزكاة باسم "بيت المال" وجعلت تبعيته لمجلس الشؤون الإسلامية بالولاية الفيدرالية كولامبور في فبراير 1974م ، وذلك بمقتضى المادة 505 البند 1/60 من القانون

الخاص الذي صدر بذلك، وأصبح هذا الجهاز هو الجهة الرسمية المخولة قانونياً بتولي شؤون الزكاة جمعاً وتوزيعاً.

وقد كان الغرض من تأسيس بيت المال أن يكون مؤسسة مالية إسلامية غرضها الإسهام في بناء المجتمع، والبحث عن الحلول للمشكلات الاجتماعية في الولاية الفيدرالية من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية، والخيرية. وقد عهد إلى بيت المال بعد تأسيسه بجملة من المهام أهمها:

- 1- الإشراف على لجنة بيت المال والزكاة، لجنة التنمية والاستثمار، ولجنة مركز التدريب المهني والحرفي للفقراء والمساكين.
- 2- جبائية وحفظ وتوزيع أموال الزكاة والموارد المالية الأخرى لبيت المال.
- 3- الإسهام في توعية المجتمع بأهمية الزكاة، وإصدار الكتبيات والمحلاط والرسائل التعرifية عن بيت المال (أوانج، 2011، ص 159).

لم تكن تجربة الزكاة في ماليزيا منذ بداية تأسيسها ناجحة بشكل كبير، إذ لم تتجاوز الأموال التي تم تحصيلها عن ثمانية مليون رنجت ماليزي سنوياً، وهذا في نهاية عام 1990 أنشأ مجلس الشؤون الإسلامية شركة خاصة محدودة باسم Harta Suci Sdn Bhd وعهد إليها بعهدة مخصوصة هي جمع أموال الزكاة، وبدورها كونت هذه الشركة مركزاً خاصاً لجباية الزكاة باسم "مركز جبائية وتحصيل الزكاة"، ومنذ سنة 1991 م صار هذا المركز هو الجهة الوحيدة التي تتولى مسؤولية تحصيل الزكاة وتوزيعها. أما صرف أموال الزكاة إلى مستحقيها فهو موكول إلى بيت المال نفسه. وقد كان المركز تحصيل الزكاة أثر كبير في تحصيل أموال الزكاة التي شهدت زيادة مطردة في إيراداته خلال الفترة من سنة 1991 إلى 2007، كما يظهر الجدول التالي (أوانج، 2011، ص 160):

جدول 1: أموال الزكاة المحصلة خلال الفترة من 1991 إلى 2007 (مليون

(رنجت ماليزي)

| السنة | المبلغ |
|-------|--------|
| 2007 | 169.2 |
| 2006 | 143.3 |
| 2005 | 126.6 |
| 2004 | 106.7 |
| 2003 | 92.6 |
| 2002 | 80.8 |
| 2001 | 70.3 |
| 2000 | 56 |
| 1999 | 33.0 |
| 1998 | 43.2 |
| 1997 | 50.6 |
| 1996 | 41.3 |
| 1995 | 32.2 |
| 1994 | 32.8 |
| 1993 | 25.4 |
| 1992 | 19.9 |
| 1991 | 13.3 |

المصدر: أوانج عبد الباري (2011) ، إستثمار أموال الزكاة وتطبيقاته في بيت المال ماليزيا، الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا، مجلة التجديد، المجلد 15، العدد 29 ، كوالامبور، ماليزيا، ص 160.

يبين الجدول السابق أموال الزكاة المحصلة خلال 17 عاماً، منذ عام 1991 إلى عام 2007 ، للولاية الفيدرالية كوالامبور، ولتسهيل عملية قراءة البيانات في الجدول السابق، تم عرض البيانات بثلاث جداول منفصلة، مع إضافة الأموال الموزعة خلال نفس الفترة الزمنية.

جدول 2: الأموال المحصلة والموزعة من بيت مال الزكاة في ولاية كوالامبور من عام 1991 إلى عام 2007

| المرحلة الأولى: 1995-1991 | | | |
|---------------------------|-----------------|----------------|--------|
| الفائض/العجز | المبالغ الموزعة | المبالغ الخصبة | السنة |
| 2,196,272.03 | 10,803,727.97 | 13,300,000.00 | 1991 |
| 2,462,525.13 | 17,437,474.87 | 19,000,000.00 | 1992 |
| (-) 3,875,527.56 | 29,275,527.62 | 25,000,000.00 | 1993 |
| 11,765,635.53 | 21,034,364.47 | 32,800,000.00 | 1994 |
| (-) 1,323,880.51 | 33,523,880.51 | 32,200,000.00 | 1995 |
| 11,225,024.62 | 112,074,975.44 | 122,300,000.00 | الجملة |

| المرحلة الثانية: 2000-1996 | | | |
|----------------------------|-----------------|----------------|--------|
| الفائض/العجز | المبالغ الموزعة | المبالغ الخصبة | السنة |
| (-) 7,819,210.56 | 48,819,210.56 | 41,000,000.00 | 1996 |
| (-) 16,388,000.00 | 50,766,388.00 | 50,600,000.00 | 1997 |
| 13,927,643.00 | 30,272,375.00 | 43,200,000.00 | 1998 |
| 12,092,855.00 | 20,907,145.00 | 33,000,000.00 | 1999 |
| 10,497,057.00 | 45,502,943.00 | 56,000,000.00 | 2000 |
| 12,311,345.00 | 196,268,061.56 | 123,800,000.00 | الجملة |

| المرحلة الثالثة: 2007-2001 | | | |
|----------------------------|-----------------|----------------|--------|
| الفائض/العجز | المبالغ الموزعة | المبالغ الخصبة | السنة |
| 4,090,012.00 | 65,909,988.00 | 70,000,000.00 | 2001 |
| 16,686,651.00 | 63,313,349.00 | 80,800,000.00 | 2002 |
| 34,856,578.00 | 61,743,422.00 | 92,600,000.00 | 2003 |
| 36,233,174.00 | 70,476,826.00 | 106,700,000.00 | 2004 |
| 27,080,999.00 | 99,519,001.00 | 126,200,000.00 | 2005 |
| 41,811,593.00 | 101,488,408.00 | 143,300,000.00 | 2006 |
| 66,327,620.00 | 102,872,370.00 | 169,200,000.00 | 2007 |
| 226,886,627.00 | 564,333,344.00 | 788,800,000.00 | الجملة |

المصدر: أوانج عبد الباري (2011) ، استثمار أموال الزكاة وتطبيقاته في بيت المال بماليزيا، الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا، مجلة التجديد، المجلد 15، العدد 29 ، كولامبور ، ماليزيا ، ص 160.

نلاحظ أن البيانات تظهر الحركة المتضاعدة لجمع أموال الزكاة من حيث الزيادة المطردة في المبالغ الخصبة لكل سنة. كما تعكس نمواً ملحوظاً في نسب المبالغ الموزعة. وهنا أيضاً لا بد التطرق إلى أمرين هامين هما:

1- إن العجز الظاهر في بعض السنوات يحصل لكون الأموال الموزعة أكبر من كمية الأموال المحصلة في نفس السنة، ويتم سد هذا العجز من فائض الأموال في السنوات السابقة.

2- إن الأموال الفائضة يودعها بيت المال في حساب جاري له في البنك الإسلامي الماليزي، وهذا الحساب تجمع فيه موارد أخرى لبيت المال مثل الأوقاف وغيرها، ثم يتم استثمارها عن طريق وحدة استثمارية تابعة لبيت المال.

تشير دراسة أوانج (أوانج، 2011، ص166) إلى إن استثمار الأموال الفائضة من أموال الزكاة نجح نجاحاً كبيراً في المجال الطبي، حيث تم تأسيس أكبر مركز طبي إسلامي في كوالامبور، واسمه الآن المستشفى الإسلامي، وكذلك نجحت الاستثمارات بشراء أسهم عادية في السوق المالي من البنك الإسلامي الماليزي، وشركة التأمين الإسلامي الماليزي، وبنك رعية ماليزيا أو بالاشتراك في عقود المضاربة في الودائع الاستثمارية بالمصارف الإسلامية الخلقية، ونظرًا لكون هذه المؤسسات تحت رعاية البنك المركزي الماليزي، فإن استثمار بيت المال أمواله فيها تحقق له شرط توافر الضمانات الكافية للبعد كما حدده قرار مجلس المجتمع، إلا أن بعض المشاريع الاستثمارية الأخرى لم تنجح وتم تصفيتها مثل مشروع شركة زينيت للبطاريات، وشركة المعكرونة.

3. المبحث الثاني: التجربة الجزائرية

تعتبر التجربة الجزائرية من التجارب الرائدة في العمل الزكوي، حيث يعتبر صندوق الزكاة في الجزائر من أهم المؤسسات الدينية والاجتماعية القائمة على تحصيل وإنفاق أموال الزكاة، و تعمل تحت إشراف وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لعمل المسجد بموجب المرسوم التنفيذي

رقم 82/91 المؤرخ في 7 رمضان 1411 هجرية الموافق ل 25 مارس 2003 ميلادية،
ويتشكل الصندوق الذي تأسس عام 2003 من ثلاث مستويات تنظيمية، وهي (مراد
والقريبي، 2013، ص 8):

- 1 - اللجنة القاعدية: وتكون على مستوى كل دائرة، مهمتها تحديد المستحقين
لزكاة على مستوى كل دائرة، وت تكون جلاتها من رئيس الهيئة، رؤوسا للجان المسجدية،
مثلي لجان الأحياء، مثلي الأعيان، ممثلين عن المزكين.
- 2 - اللجنة الولاية: وتكون على مستوى كل ولاية، وتوكل إليها مهمة الدراسة
النهائية للملفات الزكارة على مستوى الولاية، وهذا بعد القرار الابتدائي على مستوى
اللجنة القاعدية، وت تكون جلتها من رئيس الهيئة الولاية، إمامين الأعلى درجة في الولاية،
كبار المزكين، مثلي الفدرالية الولاية للجان المسجدية، رئيس المجلس العلمي للولاية،
قانونيين، محاسب، اقتصادي، مساعد اجتماعي، رؤوسا للميئات التقاعدية.
- 3 - اللجنة الوطنية: وتجد من مكوناتها المجلس الأعلى لزكاة، والذي يتكون من:
رئيس المجلس، رؤوسا للجان الولاية لصندوق الزكارة، أعضاء الهيئة الشرعية، مثل المجلس
الإسلامي الأعلى، ممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بالصندوق، كبار المزكين، وفيه
مجموعة من اللجان الرقابية التي تتبع بدقة عمل اللجان الولاية وتوجهها، ثم إن مهامه
الأساسية تختصر في كونه الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق بصندوق الزكاة في الجزائر. حقق
صندوق الزكاة في الجزائر نتائج تحصيل متنامية من زكاة الأموال، زكاة الفطر، وزكاة
الزروع والثمار، يبين الجدول الآتي حصيلة زكاة المال المحققة منذ عام 2003 إلى عام
2018.

جدول 3: الحصيلة الوطنية لزكاة الأموال خلال الفترة من 2003 إلى 2018

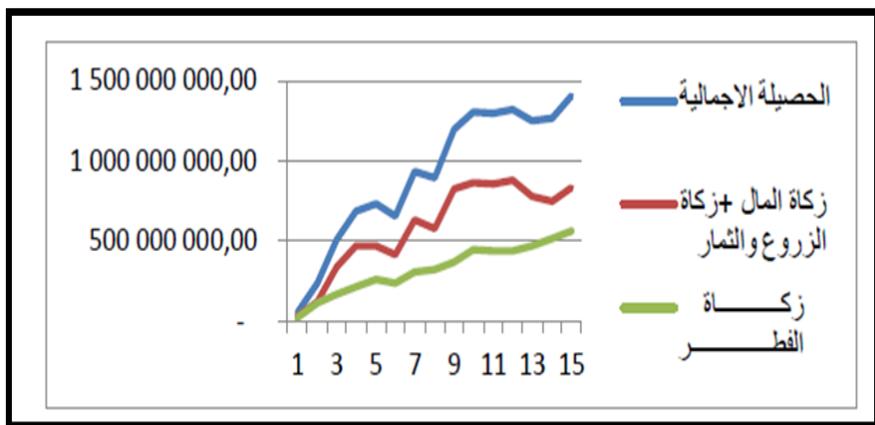
| السنوات | زكاة الفطر | زكاة المال | زكاة الزروع والثمار | اجمالي |
|---------|----------------|----------------|---------------------|------------------|
| 2003 | 25.728.172,50 | 30.394.399,45 | 0,00 | 56.122.571,95 |
| 2004 | 114.916.162,00 | 108.370.579,98 | 16.567.254,00 | 239.853.995,98 |
| 2005 | 172.171.989,66 | 335.761.165,55 | 723.396,54 | 508.656.551,75 |
| 2006 | 215.220.889,36 | 439.099.934,34 | 32.119.363,76 | 686.440.187,46 |
| 2007 | 258.163.416,08 | 435.507.262,68 | 38.843.446,56 | 732.514.125,32 |
| 2008 | 240.960.757,50 | 370.030.979,76 | 43.441.713,23 | 654.433.450,49 |
| 2009 | 304.969.465,00 | 589.566.578,23 | 42.147.194,17 | 936.683.237,40 |
| 2010 | 322.074.119,50 | 536.621.104,24 | 40.497.584,83 | 899.192.808,57 |
| 2011 | 373.399.511,00 | 781.299.800,17 | 24.364.482,57 | 1.179.063.793,74 |
| 2012 | 444.705.479,00 | 801.233.622,80 | 59.153.409,74 | 1.305.092.511,54 |
| 2013 | 439.199.647,81 | 779.147.643,48 | 75.805.009,56 | 1.294.152.300,85 |
| 2014 | 437.563.081,20 | 804.303.736,90 | 76.747.250,58 | 1.318.614.068,68 |
| 2015 | 473.417.555,00 | 685.984.292,68 | 91.711.538,40 | 1.251.113.386,08 |
| 2016 | 515.318.879,00 | 678.716.480,94 | 73.139.529,73 | 1.267.174.889,67 |
| 2017 | / | | 1.400.000.000,00 | / |
| 2018 | / | | 1.456.933.796,20 | / |

المصدر: بزاوية عبدالحكيم (2019)، أهمية توظيف آليات الحكومة لتعزيز الثقة بمؤسسات الزكاة – دراسة حالة صندوق الزكاة الجزائري للفترة 2003 – 2018 ، رسالة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، تلمسان، الجزائر، ص.289.

ونلحظ ارتفاع الحصيلة الإجمالية لصندوق الزكاة الجزائري منذ نشأة الصندوق إلى غاية 2018 ، حيث تضاعفت الحصيلة الإجمالية لصندوق الزكاة الجزائري الإجمالية بأكثر من 23 مرة، و زكاة الفطر بأكثر من 17 مرة، و زكاة المال بأكثر من 25 مرة، ولكن زكاة الزروع تضاعفت بـ 4 مرات فقط، وذلك لعدم العناية الكبيرة بهذا النوع من

الزكاة، حيث لا يوجد إمكانيات لتخزين هذا النوع من الزكاة ولا يوجد آليات فعالة لتحصيلها. يبين الشكل التالي تنامي حصيلة صندوق الزكاة في الجزائر بين عامي 2033 و 2017 :

الشكل 1 : الحصيلة الوطنية لزكاة الأموال خلال الفترة من 2003 إلى 2017



المصدر: قديدح سفيان وبغزو ز عبد الله (2018) إسهامات الزكاة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية - دراسة حالة حصيلة الزكاة الوطنية إلى غاية 2017 م ، Les

Cahiers du Cread ، العدد 3 ، الأصدار 34 الجزائر، ص20.

شهد صندوق الزكاة في الجزائر تصاعداً في وتبة العائلات التي تكفل بها منذ انشائه إلى غاية سنة 2017 ، نلاحظ من خلال الجدول التالي أنه على الرغم من وجود بعض التذبذبات، إلا أن هناك تصاعداً في وتبة العائلات التي تكفل بها صندوق الزكاة، حيث بلغت عدد العائلات المتكفل بها سنة 2003 إلى 28005 عائلة، لترتفع بشكل ملحوظ لتصل إلى 268832 عائلة عام 2017. وذلك راجع إلى المحهودات التي تبذلتها وزارة الشؤون الدينية والأوقاف في الدراقبة وتطوير آليات التوزيع (سفيان والعبد الله، 2018، ص21).

جدول 4: تطور توزيع الزكاة في الجزائر خلال الفترة من 2003 إلى 2017

| السنة | زكاة المال (القوت) | | | زكاة الزروع والشمار | | | زكاة الفطر | | | مجموع المستفيدين | مجموع الطلبات | مجموع المستفيدين |
|-------|--------------------|--------|-------|---------------------|-------|--------|------------|------------|---------|------------------|---------------|------------------|
| | عدد | عدد | عدد | عدد | عدد | عدد | الطلبات | المستفيدين | الطلبات | | | |
| 2003 | 5581 | 427 | 427 | 22911 | 427 | 21997 | 29180 | 28005 | 22911 | 21997 | 29180 | 28005 |
| 2004 | 39106 | 27465 | 5064 | 146406 | 2835 | 98558 | 190576 | 128858 | 146406 | 98558 | 190576 | 128858 |
| 2005 | 74325 | 62564 | 3991 | 120376 | 3991 | 11462 | 198692 | 178017 | 120376 | 11462 | 198692 | 178017 |
| 2006 | 98429 | 80934 | 15026 | 146586 | 8596 | 138885 | 260041 | 228415 | 146586 | 138885 | 260041 | 228415 |
| 2007 | 105195 | 85511 | 16279 | 172618 | 9651 | 150522 | 294092 | 245684 | 172618 | 150522 | 294092 | 245684 |
| 2008 | 99278 | 76586 | 18348 | 159653 | 7348 | 145946 | 277279 | 229580 | 159653 | 145946 | 277279 | 229580 |
| 2009 | 96396 | 79667 | 12880 | 202082 | 9806 | 186330 | 311358 | 275803 | 202082 | 186330 | 311358 | 275803 |
| 2010 | 106645 | 84428 | 12653 | 180218 | 6394 | 165476 | 299516 | 256298 | 180218 | 165476 | 299516 | 256298 |
| 2011 | 128354 | 106510 | 13075 | 181942 | 7052 | 169634 | 323371 | 283196 | 181942 | 169634 | 323371 | 283196 |
| 2012 | 128383 | 103419 | 14106 | 190940 | 8228 | 178855 | 333371 | 290502 | 190940 | 178855 | 333371 | 290502 |
| 2013 | 150555 | 106915 | 45341 | 186564 | 11393 | 168325 | 382460 | 286633 | 186564 | 168325 | 382460 | 286633 |
| 2014 | 116844 | 94888 | 37709 | 172045 | 16096 | 161224 | 326598 | 272208 | 172045 | 16096 | 326598 | 272208 |
| 2015 | 133876 | 107876 | 18633 | 159876 | 15083 | 150039 | 311926 | 272998 | 159876 | 15083 | 311926 | 272998 |
| 2016 | 130058 | 116015 | 11666 | 171925 | 11086 | 161406 | 313649 | 288507 | 171925 | 161406 | 313649 | 288507 |
| 2017 | 100794 | 87801 | 26248 | 169425 | 20897 | 160134 | 296467 | 268832 | 169425 | 160134 | 296467 | 268832 |

المصدر: قديدح سفيان و بغزو ز عبد الله (2018) إسهامات الزكاة في التنمية الإقتصادية والاجتماعية — دراسة حالة حصيلة الزكاة الوطنية إلى غاية 2017 م ، Les Cahiers du Cread

في دراسة قيمة لبزاوية (بزاوية ، 2019، ص294) أظهرت مساهمة الزكاة في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الواقعة بين عامي 2003 و2015 ، وقد قام الباحث برصد الناتج المحلي الإجمالي في هذه الفترة، ثم تقدير الزكاة بنسبة 2% و4%، وحساب حصيلة الزكاة الحقيقة، ومن ثم خلص إلى حساب كفاءة عملية تحصيل زكاة المال بالنظر في الفروق بين الزكاة المقدرة كنسبة من الناتج المحلي الواجب تحصيلها، وحصيلة الزكاة

التي تم تحصيلها فعلاً، مع العلم أن الباحث قدر الزكاة بنسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي بناء على رأي جمهور العلماء وأغلبية العلماء المعاصرين، وكذلك بمقدار 4% من الناتج المحلي الإجمالي بناء على رأي الدكتور يوسف القرضاوي (باعتباره أحد العلماء المتخصصين في فقه الزكاة). تشير الإحصاءات في جدول كفاءة تحصيل أموال الزكاة إلى أن زكاة المال الحصلة فيارتفاع سنة بعد أخرى، وتشير إلى أن عام 2009 كان الأفضل ، حيث كانت نسبة التحصيل فيها 0.32% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر. وكذلك تشير الإحصاءات عموماً إلى تدني كفاءة تحصيل زكاة المال خلال الفترة المدروسة نظراً لسعة الفجوة بين الحصيلة المقدرة والمحصيلة الفعلية لصندوق الزكاة الجزائري. يشير الجدول التالي إلى كفاءة عملية تحصيل أموال الزكاة فيالجزائر بين عام 2003 و 2015

جدول 5: قياس كفاءة عملية تحصيل زكاة المال خلال الفترة من 2003 إلى 2018

| السنوات | الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار) | محصيلة الزكاة المقدرة بنسبة 2% | محصيلة الزكاة المقدرة بنسبة 4% | محصيلة زكاة المال والزروع والثمار الخفية | نسبة زكاة المال المحصلة (%) |
|---------|--------------------------------------|--------------------------------|--------------------------------|--|-----------------------------|
| 2003 | 5,252,321.10 | 105,046.42 | 210,092.84 | 30.39 | 0.03-0.01 |
| 2004 | 6,149,116.70 | 122,982.33 | 245,964.67 | 124.93 | 0.10-0.05 |
| 2005 | 7,561,984.30 | 151,239.69 | 302,479.37 | 336.48 | 0.22-0.11 |
| 2006 | 8,510,635.80 | 170,212.72 | 340,425.43 | 471.21 | 0.28-0.14 |
| 2007 | 9,352,886.40 | 187,057.73 | 374,115.46 | 474.35 | 0.25-0.13 |
| 2008 | 11,043,703.50 | 220,874.07 | 441,748.14 | 413.47 | 0.19-0.09 |
| 2009 | 9,968,025.30 | 199,360.51 | 398,721.01 | 631.71 | 0.32-0.16 |
| 2010 | 11,991,563.90 | 239,831.28 | 479,662.56 | 577.11 | 0.24-0.12 |
| 2011 | 14,588,531.90 | 291,770.64 | 583,541.28 | 781.29 | 0.27-0.13 |
| 2012 | 16,208,698.40 | 324,173.97 | 648,347.94 | 860.38 | 0.27-0.13 |
| 2013 | 16,650,180.60 | 333,003.61 | 666,007.22 | 854.95 | 0.39-0.19 |
| 2014 | 17 242 544,80 | 344,850 .89 | 689,701.79 | 881.05 | 0.39-0.19 |
| 2015 | 16 591 875,30 | 331,837.50 | 663,675.01 | 777.69 | 0.39-0.19 |

المصدر: بزاوية عبدالحكيم (2019)، أهمية توظيف آليات الحكومة لتعزيز الثقة المؤسسات الزكاء – دراسة حالة صندوق الزكاء الجزائري للفترة 2003 – 2018، رسالة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، تلمسان، الجزائر، ص 294.

بحسب دراسة بوقموم وأخرون (بوقموم وأخرون، 2018، ص 11) فإن توزيع أموال الزكاة الخاصة بصندوق الزكاء الجزائري يتم وفق النسب التالية:

1- الحالة الأولى: إذا كانت حصيلة الزكاة أكبر من 500000000 دينار

جزائري فيتم تقسيمها وفقاً للنسب:

i. 50% للفقراء

ii. 37.5% للاستثمار

iii. 2% الصندوق الوطني

iv. 10.5% حقوق الهيئة الولائية واللحان القاعدية

2- الحالة الثانية: أما إذا كانت الحصيلة أقل من 500000000 دينار

جزائري فتتوزع على النحو التالي:

i. 87.5% للفقراء

ii. 2% الصندوق الوطني

iii. 10.5% حقوق الصناديق

أي لا تخصص لاستثمار أموال الزكاة في هذه الحالة. يبين الجدول التالي نسب

صرف زكاة المال في الجزائر:

جدول 6: نسب صرف زكاة المال في الجزائر

| البيان | | نسبة صرف حبليه الزكاة |
|--|--------|----------------------------|
| الحجبة أقل من 5 ملايين دج | | الحجبة أكبر من 5 ملايين دج |
| % 50 | % 87.5 | المغفرة والمساكن |
| % 37.5 | / | مصاريف تربية حبليه الزكاة |
| % 12.5 عنزي كما ملحوظ % 4.5 لخطة تكاليف نشاطات اللجنة الولائية. 6% لخطة تكاليف نشاطات اللجان القاعدية. 2% نسب في الحساب الوطني لخطة تكاليف نشاطات الصندوق على المستوى الوطني. | | مصاريف تبرير صندوق الزكاة |

المصدر: بزاوية عبدالحكيم ومنصور عبدالله (2012)، تجربة صندوق الزكاة الجزائري كآلية لبعث المشاريع المصغرة ومعالجة مشكلة البطالة، مجلة Les Cahier MECAS ، العدد 8، الجزائر، ص 95.

وهكذا نرى الآثار المباشرة للزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري من خلال مؤسسة الأوقاف كمؤسسة دينية واجتماعية وتنظيم للتمويل غير الربحي وصندوق الزكاة وذلك من خلال محاربة الفقر والبطالة وتشجيع الاستثمار وإعادة توزيع الدخول بما يسمح بتحقيق العدالة بين طبقات المجتمع (مراد والقریني، 2013، ص 14).

4. المبحث الثالث: التجربة السودانية

مررت التجربة السودانية مع الزكاة بمراحل متعددة منذ عام 1884 ميلادية، في عهد الثورة المهدية، ثم إنشاء صندوق الزكاة عام 1980م، بهدف إحياء الزكاة كفريضة تؤخذ من أغنياء المسلمين وترد إلى فقرائهم، على أن يكون الأمر كله على سبيل التطوع والاختيار. ثم ضم صندوق الزكاة إلى إدارة الضرائب عام 1984 م، التي تتبع وزارة المالية والاقتصاد، وأطلق عليه صندوق الضرائب والزكاة، وبذلك أصبحت الزكاة تجمع بصورة إلزامية. ثم فصل الزكاة عن الضرائب عام 1986 م حيث صدر قانون الزكاة ، ومن أهم ميزاته (الباشا ابراهيم، 2015، ص 229):

- أكد على إلزاميه دفع الزكاة للدولة وفصلها عن الضرائب.
- أقر بتبعية الديوان لوزارة الرعاية الاجتماعية، وأنشأ مكاتب للزكاة في ولايات السودان.

وبعد ذلك صدر قانون الزكاة لعام 1990 م ومن أبرز سماته:

- 1- أمر السودانيين العاملين بالخارج بدفع الزكاة للديوان.
- 2- نص على عقوبات توقع على من يمتنع أو يتهرب أو يتحايل على دفع الزكاة.
- 3- نص على إعفاء أموال وأعمال الديوان من جميع الضرائب.
- 4- ربط الزكاة بالتمويل المصرفى منح تقديم أي تمويل إلا بشهادات خلو طرف من الزكاة.
- 5- نص على تخصيص نسبة 20% من الزكاة المستحقة ليصرفها المكلف بنفسه على الفقراء.

وفي إطار حرص الجهات المعنية بصياغة التشريع للزكاة فقد أجري في العام 2001 م تعديلاً آخر على قانون الزكاة وهو القانون الساري حتى الآن. وما سبق نخلص أن التجربة السودانية تميزت بعدد من الخصائص منها:

- ولاية الدولة على الزكاة ، حيث أكد قانون الزكاة أن الولاية على الزكاة مسؤولية الدولة، وأعطى ديوان الزكاة حق جمع الزكاة بقوة القانون ومعاقبة من يمتنع عن ذلك، وكذلك أعطاه سلطة جمع وإدارة الزكاة والصدقات وتوزيعها على مستحقها.
- المرونة في التشريعات التي تحكم الزكاة لاستيعاب المستجدات والمتغيرات التي تحكم عمل الزكاة.

في دراسة لعبد اللاوي وأخرون (عبداللاوي وأخرون، 2020، ص 60-61) حول قياس أثر الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة من عام 1996 إلى عام 2016 ، تم رصد خمس مؤشرات للاقتصاد الكلي في السودان خلال

الفترة المدروسة، وهي متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي، متغيرات الاستهلاك العائلي، التضخم، البطالة، والقيمة المضافة للصناعة لتحديد أثر الزكاة على شقها الاقتصادي.

وقد تم الاعتماد على إحصاءات قاعدة بيانات البنك الدولي وقاعدة بيانات برنامج المقارنات الدولية وتقارير صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بمؤشرات التنمية الاقتصادية، في حين تم الاعتماد على التقارير السنوية لديوان الزكاة السوداني فيما يتعلق ببيانات الزكاة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المثيرة، وهي كما يلي:

1. تؤكد الدراسة على نمط العلاقة غير السببية، مما يعني أن البطالة والتضخم والاستهلاك العائلي لا يؤدي إلى زيادة حصيلة الزكاة، وعلى العكس من ذلك فإن الزكاة تؤثر في المتغيرات السابقة. وتوضح نتائج اختبار دوال الاستجابة النسبية IRF أيضاً أن الصدمات التي تحدث في عائدات الزكاة في السودان سيكون لها تأثير في البطالة والتضخم والاستهلاك العائلي، مع تأثير مختلف بحسب الفترات.

2. تؤكد النتائج أن زكاة السنة السابقة لها أثر في زيادة التضخم للسنة الحالية، ويرجع ذلك إلى زيادة الطلب الكلي نتيجة للدفعات التحويلية الناجمة عن الزكاة من الأغنياء إلى الفقراء، كما أن توزيع الزكاة نقداً يؤدي إلى رفع الكتلة النقدية مع زيادة الطلب الكلي وهذا الأمر يعمق من حالة التضخم.

3. إن معدلات التضخم العالية تستوجب على ديوان الزكاة أن يوزع حصيلة الزكاة أو نسب منها في صورة عينية على شكل سلع وخدمات، مما يعني تخفيض حجم الكتلة النقدية المتداولة، وفي الوقت نفسه توفير معرض سلعي إضافي في السوق مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار مرة أخرى، وهكذا حتى يتحقق التوازن بين العرض والطلب وتخفف حدة التضخم.

4. تؤدي زكاة السنة السابقة إلى خفض مستوى الاستهلاك، ويرجع ذلك للجفوة بين فترة الاقطاع والتوزيع، حيث يؤدي اقطاع الزكاة إلى خفض الدخل المتاح، في حين تؤدي الزكاة بفترتين سابقتين إلى زيادة مستوى الاستهلاك للقطاع العائلي، ويكون ذلك نتيجة لزيادة الدخول للمجموعة من الفئات المكونة للقطاع العائلي ما يعكسها من رفع مستوى الاستهلاك.
5. تساهم الزكاة لفترتين سابقتين وثلاث فترات سابقة في خفض البطالة، ويمكن لدبيان الزكاة المفضلة بين تطبيق الأدوات الزكوية، الموجهة لزيادة الطلب الاستهلاكي، أو لزيادة الطلب الاستثماري؛ وكلا الطلبين ينعكس بالإيجاب على حجم اليد العاملة؛ وبهذا يكون لأدوات السياسة الزكوية دور إيجابي في تخفيض نسب البطالة وزيادة العمالة.

5. المبحث الرابع: تجربة قطاع غزة

تشمل الإدارية الرئيسية للزكاة في قطاع غزة في قطاعين أساسين هما الإدارة العامة للزكاة التابعة لوزارة الأوقاف، وهي القطاع الرسمي والحكومي والأكثر انتشاراً في قطاع غزة من خلال العمل في لجان الزكاة التابعة للإدارة العامة في جميع أنحاء قطاع غزة، والقطاع الثاني هو هيئة الزكاة الفلسطينية، وهي هيئة وطنية مستقلة تقوم بجمع أموال الزكاة وتعتمد بالجانب الضريبي والقانوني. تم إقرار قانون جديد للزكاة عام 2008 تحت اسم "قانون تنظيم الزكاة رقم 9" ويكون هذا القانون من 5 مادة تنظم عمل الزكاة في فلسطين، وتم إقرار هذا القانون بصورة النهاية بتاريخ 20/11/2008¹. تتنوع أنشطة هيئة الزكاة الفلسطينية بين المشاريع الاستثمارية مثل المشاريع الصغيرة والطارئة، وبين المشاريع

¹ موقع هيئة الزكاة الفلسطينية : <https://zakatpal.ps>

الدعم المباشر مثل المساعدات العينية وصندوق المريض الفقير، وبين مشاريع الاستثمار في الموارد البشرية مثل مشروع كفالة طلبة العلم ومشاريع أخرى كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول 7: أنواع المشاريع الاستثمارية والعينية في مؤسسة هيئة الزكاة الفلسطينية

2021-

| مشاريع هيئة الزكاة الفلسطينية 2021 | | |
|------------------------------------|-------------------------------|------------------------------|
| 1. المشاريع الصغيرة | 2. مشروع الأضاحي | 3. مشروع زكاة الفطر |
| 4. المشاريع الطارئة | 5. مشروع افقر فقراء كبار السن | 6. مشروع صندوق المريض الفقير |
| 7. مشروع فكاك الغارمين | 8. مشروع كفالة طلبة العلم | 9. مشروع المساعدات العينية |

المصدر: الموقع الرسمي لمؤسسة الزكاة الفلسطينية 2021 : <https://zakatpal.ps>

تعمل هيئة الزكاة الفلسطينية على استثمار أموال الزكاة من خلال القيام بالعديد من المشاريع الاستثمارية والتنموية والتي تخدم العديد من الشرائح والقطاعات مثل قطاع التعليم وقطاع الصحة وقطاع الموارد الطبيعية. تتراوح ايرادات الهيئة بين واحد إلى واحد ونصف

مليون دولار سنوياً، وقد كان هناك تذبذب بتحصيل أموال الزكاة كما هو مبين في الجدول :

جدول 8: إيرادات هيئة الزكاة الفلسطينية من عام 2015 إلى عام 2019

| العام | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|-----------------------|---------|---------|---------|--------|---------|
| الإيرادات بالدولار | 1407304 | 1511320 | 1632601 | 874209 | 1447495 |

المصدر: تقرير الإنحازات لهيئة الزكاة الفلسطينية إلى عام 2019

يعرض الشكل التالي تذبذب الإيرادات الخصيلة من قبل هيئة الزكاة الفلسطينية بين عام 2015 وعام 2019:

الشكل 2: الإيرادات الخصيلة من قبل هيئة الزكاة الفلسطينية بين عام 2015

وعام 2019:



المصدر: تقرير الإنحازات لهيئة الزكاة الفلسطينية إلى عام 2019

وأما فيما يخص النفقات التي تم تسجيلها خلال عام 2019 في هيئة الزكاة الفلسطينية، فقد ترواحت بين المشاريع الصحية، التعليمية، الإغاثية، التنموية، المشاريع الموسمية، وقد استحوذت المشاريع الصحية على ما يزيد عن نصف النفقات لعام 2019 بنسبة 54%، ثم تلتها الإنفاقان على المشاريع الموسمية بنسبة 28%， والمشاريع الإغاثية بنسبة 13%， بينما لم تحرر المشاريع التعليمية والمشاريع التنموية إلا على نسبة 4% من إجمالي نفقات الهيئة خلال عام 2019، كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل 3: نفقات هيئة الزكاة الفلسطينية خلال عام 2019 على المشاريع



المصدر: تقرير الإنجازات لهيئة الزكاة الفلسطينية إلى عام 2019
 تشير إحصاءات هيئة الزكاة الفلسطينية إلى مؤشرات اقتصادية وصحية وبيئية متعددة، ففي الجانب الاقتصادي بلغت نسبة البطالة 49% في قطاع غزة، ومعدل الفقر 56%， وأما في الجانب الصحي فقد بلغت نسبة نقص الدواء في قطاع غزة 45% وهي نسبة مرتفعة وخطيرة، وأما فيما يخص الجانب الصحي والمعيشي فقط بلغ معدل نقص الأمن الغذائي 70%， ومعدل تلوث المياه 97% وبلغ معدل انقطاع الكهرباء 10

ساعات في اليوم الواحد، بين الجدول التالي واقع الحالة الاقتصادية والصحية والمعيشية في قطاع غزة لعام 2021.

جدول 9: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة لعام 2021

| المؤشر | معدل الفقر | معدل البطالة | انعدام الامن الغذائي | نقص الدواء | معدل تلوث المياه | انقطاع التيار الكهربائي |
|--------|------------|--------------|----------------------|------------|------------------|-------------------------|
| المعدل | %56 | %49 | %70 | %45 | %97 | 10 ساعات/يوم |

المصدر: الموقع الرسمي لهيئة الزكاة الفلسطينية 2021 /<https://zakatpal.ps>:

إن المتتبع للتقارير هيئة الزكاة الفلسطينية يدرك أهمية أموال الزكاة في تحسين الواقع المعيشي والتنموي لقطاع غزة، لا سيما في ظل تدهور الوضع الإنساني هناك، نتيجة الحصار والحروب المتالية على القطاع، ومن هنا يبرز دور الهيئة الحيوى لمعالجة هذه الآثار. في دراسة للخليل (خليل والشيخ، 2015) عن دور أموال الزكاة في التنمية الاقتصادية في قطاع غزة، هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي للتعرف على دور أموال الزكاة في التنمية الاقتصادية في قطاع غزة، المتمثلة في الحالات التالية : الحد من الفقر، تخفيض البطالة، وإعادة توزيع الدخل والثروة، بالإضافة إلى التعرف على المشكلات التي تواجه أعمال الزكاة في قطاع غزة في دعم قطاعات التنمية الاقتصادية، وسبل تنمية أموال الزكاة واستثمارها وتطويرها في قطاع غزة من وجهة نظر القائمين عليها. شملت هذه الدراسة جميع العاملين في الإدارة العامة للزكاة التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ولجان الزكاة المنبثقة عنها. وعلى العاملين في هيئة الزكاة الفلسطينية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تشير إلى أن الزكاة في قطاع غزة تواجه مشكلة في عدم تعاون الجهات الرسمية والحكومية من أجل المساهمة في استثمار أموال الزكاة، وتعاني كذلك من قلة الموارد التابعة لهيئات وجانب الزكاة، والتي من شأنها المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، كما أن الجمهور في قطاع غزة يعاني من مشكلة في حصر مفهوم الزكاة بالمسألة التبعيدية الخضة، دون النظر إلى أنها أداة للمساهمة في التنمية الاقتصادية، في حين أن قطاع غزة يعاني من قلة مساهمة الإعلام في نشر الوعي حول الزكاة، وبيان مدى أهميتها في التنمية الاقتصادية.

6. المبحث الخامس: تجربة بيت الزكاة الكويتي

مررت تجربة تطبيق الزكاة في الكويت بمراحل عديدة، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث مراحل:

- 1- المرحلة الأولى: كانت تقوم الدولة بتجبيبة أنواع محدودة من الزكاة مثل: الزروع، الأنعام، السمك، دون التدخل في الأنواع الأخرى.
- 2- المرحلة الثانية: تأسست أول لجنة للزكاة عام 1973 م بمسجد العثمان، ونظرًا للنجاح الذي حققه في مجال جمع الزكوة وتوزيعها، تم إنشاء عدة لجان للزكوة في مناطق مختلفة من الكويت بلغ عددها 25 لجنة زكاة، تعمل بشكل تطوعي في جمع أموال الزكوة وصرفها على مصارفها الشرعية.
- 3- المرحلة الثالثة: تم تأسيس بيت الزكاة الكويتي وفقاً للقانون رقم 5 عام 1982 م بتاريخ 16 يناير 1982 ، حيث يعتبر هيئة حكومية مستقلة، تقوم بجمع الزكوة بصورة طوعية.

حيث يعتبر هيئة حكومية مستقلة، تقوم بجمع الزكاة بصورة طوعية، رؤيتها الريادة والتميز في خدمة فريضة الزكاة والعمل الخيري محلياً وخارجياً، ورسالتها تنمية موارد الزكاة والخيرات وإنفاقها في مصارفها الشرعية بأعلى مستوى من الكفاءة والتميز. ويسعى إلى التوسيع الكمي والنوعي في الخدمات المقدمة للفئات المستفيدة من محسنين ومستحقين بما يتوافق مع الاحتياجات التنموية للمجتمع عبر تبني أنظمة مالية وإدارية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومعايير الجودة والحكمة المؤسسية (بزاوية، 2019، ص 193-196).

ولقد حقق بيت الزكاة الكويتي بمحاجات متنامية على مستوى التحصيل لأموال الزكاة وصرف هذه الأموال في مصارفها الشرعية، وقد تم رصد إيرادات بيت الزكاة الكويتية بين عام 2008 و 2016 ، ويمكن أن نلاحظ من الجدول أدناه الملاحظات الآتية:

- أن حصيلة بيت الزكاة الكويتي في تزايد هذا كان نتيجة الحرص الكبير من طرف بيت الزكاة على استخدام طرق واساليب متنوعة لاستقطاب أموال المزكين.
- يوجد اختلاف في إيرادات بيت الزكاة من الأنواع المختلفة للأموال المحصلة، حيث أن إيرادات الزكاة هي المصدر الأول تليها الخيرات، ثم مشروع كفالة اليتيم، مشاريع خيرية، إعانة الدولة، الصدقة الجارية، اخرى كما نلاحظ أن حجم الإيرادات من هذه المصادر مختلف من سنة لأخرى.

جدول 10: إيرادات بيت الزكاة الكويتي للفترة بين 2008 و 2016

| السنة | البيان | الملايين | النقدية | الذهب | الفضة | الذهب | النقدية | الذهب | النقدية | الذهب | النقدية |
|-------|--------|------------|-----------|------------|-----------|-----------|-----------|------------|------------|------------|---------|
| 2008 | | 40,499,422 | 2,000,000 | 10,533,932 | 1,665,719 | 2,713,362 | 1,780,722 | 16,097,224 | 11,060,553 | | |
| 2009 | | 46,628,436 | 2,000,000 | 3,841,658 | 3,073,832 | 3,410,911 | 726,029 | 4,499,970 | 13,383,453 | 15,692,583 | |
| 2010 | | 42,692,968 | 2,000,000 | 2,386,785 | 1,173,015 | 3,575,143 | 645,323 | 4,292,526 | 15,880,206 | 12,739,970 | |
| 2011 | | 43,790,414 | 2,000,000 | 2,347,720 | 2,846,882 | 4,030,131 | 1,034,153 | 3,870,309 | 17,665,902 | 9,995,317 | |
| 2012 | | 53,639,583 | 2,000,000 | 2,337,040 | 9,690,713 | 5,127,972 | 644,310 | 3,420,490 | 22,145,296 | 8,273,762 | |
| 2013 | | 44,086,363 | 1,500,000 | 2,791,754 | 1,492,496 | 4,744,096 | 599,688 | 4,475,360 | 17,945,022 | 10,537,947 | |
| 2014 | | 41,728,998 | 1,500,000 | 3,985,021 | 2,632,566 | 5,036,438 | 1,916,710 | 6,415,759 | 13,578,720 | 6,663,784 | |
| 2015 | | 50,506,436 | 1,500,000 | 3,638,708 | 4,359,723 | 5,272,675 | 2,551,166 | 6,235,590 | 18,477,695 | 8,470,879 | |
| 2016 | | 54,700,059 | 1,500,000 | 3,422,456 | 5,192,138 | 5,576,792 | 1,160,160 | 11,039,346 | 21,149,842 | 5,659,325 | |

المصدر: بزاوية عبدالحكيم (2019)، أهمية توظيف آليات الحكومة لتعزيز الثقة بمؤسسات الزكاة – دراسة حالة صندوق الزكاة الجزائري للفترة 2003 – 2018 ، رسالة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، تلمسان، الجزائر، ص 196.

تعدد مجالات الإنفاق في بيت الزكاة لتشمل العديد من البرامج والأنشطة التي تساهم في تحقيق التنمية داخل الكويت وفي دول العالم الإسلامي ككل. فمن بين الأنشطة التي أنجزها البيت داخل الكويت نذكر:

1- المساعدات الاجتماعية: بحيث يقدم مساعدات مالية لفائدة المحتاجين، وقد حددت هذه الشريحة في الأيتام، الأرامل، المطلقات، الشيوخ، المرضى، أسر السجناء، أسر

المفقودين، ذو الدخول الضعيفة، العاطلون عن العمل، البناء والترميم، المنكوبين مالياً،
الغارمون، أبناء السبيل.

2- القرض الحسن: بحيث يقدم البيت قروضاً حسنة بدون فوائد للمدينين،
الغارمين، ترميم المنازل، العلاج
والدراسة في الخارج.

3- التبرعات العينية: بحيث يستقبل المواد العينية من أجهزة كهربائية ومواد غذائية
وملابس جديدة، ليقوم بعدها بتوزيعها على الفقراء المستحقين لها.

4- مشاريع متنوعة: كمشروع ماء السبيل، حقيقة الطالب،كسوة اليتيم، ولائم
الإفطار في شهر رمضان، ذبح الأضاحي وتوزيعها على الأسر المحتاجة. في الجدول الآتي
يمكن توضيح إجمالي الإنفاق المحلي على هذه المشاريع للفترة بين 2008 و 2016م.

جدول 11: إجمالي الإنفاق لبيت الزكاة الكويتي للفترة بين 2008 و 2016

| البيان | | | | | | | | | |
|----------------------|---------|---------|-----------|-----------|--------|-----------|-----------|-----------|-----------------------|
| للمساعدات الاجتماعية | | | | | | | | | |
| 31,380 | 31,464 | 32,337 | 31,445 | 35726 | 35,972 | 34987 | 34066 | 25,824 | العدد (أسرة) |
| | | | | | | | 375,620 | 215,535 | الأسر المنفعة |
| | | | | | | | 191 | 152 | العدد (أسرة) |
| | | | 1,380,000 | 1,320,000 | | 1,030,000 | 900,000 | 720,000 | المساكن التي تستأجرها |
| 9 | 9 | 9 | 10 | 9 | 9 | 9 | 8 | 9 | العدد (مبسوط) |
| | | | 2,210,519 | 2,678,021 | | 1,893,800 | 2,069,305 | 2,286,757 | للمساعدات العالية |
| 6,000 | 6,728 | 8,567 | 7,681 | 9,533 | 13,883 | 8966 | 7912 | 7,907 | العدد (أسرة) |
| | | | 295,785 | 261,018 | | 377,054 | 377,505 | 262,155 | والآثم (الافتخار) |
| 405164 | 292,602 | 245,190 | 216720 | 226500 | 205404 | 290617 | 10000 | 226000 | العدد (وجهة) |
| | | | | 1,800 | | 27,181 | 121,925 | 93,412 | الإيجار |
| 1,866 | 226 | 118 | | 295 | 529 | 343 | 2985 | 2,469 | العدد (أضاحي) |
| | | | 57,330 | 52,690 | | 68,450 | 77,843 | 64,277 | زكاة الفطر |
| 1500 | 950 | 1689 | | 980 | 1166 | 650 | 4000 | 5000 | العدد (أسرة) |
| | | | 340517 | 822097 | | 29019 | 20500 | 36000 | دعم الميلاد والمؤسسات |
| 25 | 15 | 13 | 11 | 14 | 10 | 5 | | 6 | العدد (هيئات) |
| | | | | | | | 1500 | 21530 | ماء سبيل |
| | | | | | | | 1729 | 1677 | العدد (براد) |
| | | | 94780 | 1900 | | 71375 | 50778 | 62927 | حصة (الطلاب) |
| 22800 | 7260 | 21479 | 22000 | 14023 | | 17080 | 15400 | 16649 | العدد (طلاب) |
| | | | 28735 | 14998 | | 20700 | 5000 | 15000 | الستبة للبنية |
| 977470 | 1591035 | 1354150 | 200385 | 133590 | 58035 | 3754 | 61504 | 180000 | عونة 2010/2008 |
| | | | 1472912 | 646705 | | 30,500 | 1585450 | 802720 | شخوص 2015/2011 |
| 60 | 105 | 672 | 891 | | | 23576 | 16932 | 27220 | العدد (فرد) |
| | | | | | | | 139844 | 541428 | دعم حجيات خارجية |
| | | | 29836645 | 33702215 | | 34911278 | 29659411 | 28590248 | العدد (جماعي) |
| | | | | | | | 7 | | المجموع |

المصدر: بزاوية عبدالحكيم (2019)، أهمية توظيف آليات الحكومة لتعزيز الثقة

بمؤسسات الزكاة – دراسة حالة صندوق الزكاة الجزائري للفترة 2003 – 2018.

رسالة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، تلمسان، الجزائر،

من خلال الإنجازات والمشاريع الكبيرة المحققة من قبل بيت الزكاة الكويتي، تعتبر تجربة الكويت من بين أهم التجارب التطوعية للزكاة في الدول العربية الإسلامية في مجال مكافحة الفقر والحرمان، وكان من أبرز معلم النجاح الذي حققته التجربة تلك الثقة العالية التي يتمتع بها البيت في جميع أوساط وقطاعات المجتمع، وحرصه الكبير على توفير كافة العناصر التي تتحقق جانب الثقة سواء من الجانب الإداري، العنصر الشرعي، العلمي، التقني، البشري، المالي، الاجتماعي،... وإعلامه المتتنوع من خلال مختلف الوسائل الإعلامية الصحفية والإذاعية والتلفزيونية بالإضافة إلى المؤتمرات والندوات داخل وخارج الكويت.

7. نتائج البحث

1- يساهم بيت مال الزكاة في ماليزيا في تحسين الأحوال الاقتصادية والمعيشية من خلال انفاق أموال الزكاة على مستحقيها، حيث بلغت مجموع الأموال المحصلة في نهاية السنة المدرoseة عام 2007 مبلغاً وقدرة 169 مليون تم اتفاق منها ما يقارب 102 مليون ربحت ماليزي. في حال كان هناك عجز يتم سد العجز من خلال فوائض أموال الزكاة في السنوات السابقة، وفي حال وجود أموال فائضة يودعها بيت المال في حساب حاري له في البنك الإسلامي الماليزي، وهذا الحساب تجمع فيه موارد أخرى لبيت المال مثل الأوقاف وغيرها، ثم يتم استثمارها عن طريق وحدة استثمارية تابعة لبيت المال. ومن الجدير ذكره إن استثمار الأموال الفائضة من أموال الزكاة نجح بخاحاً كبيراً في مجالات مثل: المجال الطبي، وكذلك نجحت الاستثمارات بشراء أسهم عادية في السوق المالي من البنك الإسلامي بماليزيا، وشركة التأمين الإسلامي بماليزيا، وبنك رعية بماليزيا أو بالاشتراك في عقود المضاربة في الودائع الاستثمارية بالمصارف الإسلامية المحلية.

2- هناك آثار مباشرة للزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري من خلال مؤسسة الأوقاف كمؤسسة دينية واجتماعية ونظام للتمويل غير الربحي وصندوق الزكاة وذلك من خلال محاربة الفقر والبطالة وتشجيع الاستثمار وإعادة توزيع الدخول بما يسمح بتحقيق العدالة بين طبقات المجتمع، حيث بلغت عدد العائلات المتکفل بها سنة 2003 إلى 28005 عائلة، لترتفع بشكل ملحوظ لتصل إلى 268832 عائلة عام 2017. تشير الإحصاءات أيضاً إلى أن زكاة المال المحصلة في ارتفاع سنة بعد أخرى، وتشير إلى أن عام 2009 كان الأفضل ، حيث كانت نسبة التحصيل فيها 0.32% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

3- تم رصد خمس مؤشرات للاقتصاد الكلي في السودان خلال الفترة المدروسة من عام 1996 إلى عام 2016، وهي متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي ، متغيرات الاستهلاك العائلي، التضخم، البطالة، والقيمة المضافة للصناعة لتحديد أثر الزكاة على شقها الاقتصادي. وتبين أن الزكاة لها أثر في المتغيرات السابقة.

4- تعمل هيئة الزكاة الفلسطينية على استثمار أموال الزكاة من خلال القيام بالعديد من المشاريع الاستثمارية والتنموية والتي تخدم العديد من الشرائح والقطاعات مثل قطاع التعليم وقطاع الصحة وقطاع الموارد الطبيعية. تتراوح ايرادات الهيئة بين واحد إلى واحد ونصف مليون دولار سنوياً. وأما فيما يخص النفقات التي تم تسجيلها خلال عام 2019 في هيئة الزكاة الفلسطينية، فقد تراوحت بين المشاريع الصحية، التعليمية، الإغاثية، التنموية، المشاريع الموسمية، وقد استحوذت المشاريع الصحية على ما يزيد عن نصف النفقات لعام 2019 بنسبة 54% ، ثم تلتها الإنفاق على المشاريع الموسمية بنسبة 28%، والمشاريع الإغاثية بنسبة 13% ، بينما لم تحذر المشاريع التعليمية والمشاريع التنموية إلا على نسبة 4% من إجمالي نفقات الهيئة خلال عام 2019.

5- تعدد مجالات الإنفاق في بيت الزكاة لتشمل العديد من البرامج والأنشطة التي تساهم في تحقيق التنمية داخل الكويت وفي دول العالم الإسلامي ككل. ومن مصارف أموال الزكاة: المساعدات الاجتماعية، القرض الحسن، التبرعات العينية، مشاريع متنوعة. من خلال الإنجازات والمشاريع الكبيرة المحققة من قبل بيت الزكاة الكويتي، تعتبر تجربة الكويت من بين أهم التجارب التطوعية للزكاة في الدول العربية الإسلامية في مجال مكافحة الفقر والحرمان.

8. الخاتمة

إن الزكاة فريضة دينية ومالية، وبالتالي هي التزام طوعي تعبدى للمسلمين، ولأن الزكاة مرتبطة بالأموال وليس بصفة الأشخاص ولأنها ترتبط بشروط معينة منها تتحقق النصاب وحول الحول عليها، فإنها تعد أداة مالية منتظمة تقوم بدور فعال في الارتفاع على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال ما تمارسه من آثار مباشرة على مستوى الادخار والمحث على الاستثمار وتوسيع السوق. إذ يؤدي تطبيق فريضة الزكاة إلى التقليل من الاكتتاز منعاً لتأكل الثروات وتوجيه هذه الثروات إلى الإنفاق الاستثماري بالدرجة الأولى رغبة في تعويض ما يتم إخراجه منها . كما تتجه هذه الثروات إلى الإنفاق الاستهلاكي في حدود ما يسمح به الشرع ، فتسهم في زيادة الطلب الفعال مما يحمي الاقتصاد من مخاطر الركود أو التضخم. كذلك تتعكس الزكاة على مستوى التشغيل فتزيد الطلب على القوى العاملة وذلك لتزايد الطلب الاستهلاكي، ومعه الاستثمار وبالتالي الحد من البطالة. وكذلك تساهم الزكاة بحماية الاقتصاد من التقلبات الدورية وتحقيق التوازن والاستقرار.

REFERENCE: (ARABIC)

- Abdellawi Oqba and others (2020), measuring the impact of zakat on economic development - a case study of Sudan during the period 1996-2016 - Journal of Islamic Economic Studies, Volume 26, Number 1, El-Oued University, Algeria.
- Abdullahi Uqba and Muhairiq Fawzi (no history), Modeling the Economic Effects of Zakat - Analytical Study of the Role of Zakat in Achieving Economic Stability and Growth, Valley University and the International Academy of Sharia Research in Islamic Finance Israa ISRA, Kulampur, Malaysia.
- Ahmed Hajra Mas'i (2015), The Role of Zakat in Reducing Unemployment - Zakat Fund for El Wadi State as a Model – Master's Thesis, University of Martyr Hama Lakhdar, Faculty of Social Sciences and Humanities, El Wadi State, Algeria.
- Al-Basha Ibrahim Ali Jamaa (2015), The Economic and Social Effects of Zakat in Sudan (2011-2015), University of the Noble Qur'an and Rooting of Sciences, Khartoum, Sudan.
- Al-Khelaifi, Riyadh Mansour (2020), Renewal in the Jurisprudence of Zakat and its Accountability for Companies and Individuals, Al-Imam Al-Dhahabi Library for Publishing and Distribution, Riyadh, Saudi Arabia.
- Al-Quran Abdul Basit and Al-Hakim Munir Suleiman (2014), The Role of Zakat in Addressing the Problem of Inflation, an economic jurisprudence study, University of Banking and Financial Sciences, Jordan.
- Al-Suhaibani Muhammad Ibrahim (2008), The Economic Effects of Zakat, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, Islamic Authority for Economics and Finance, Scientific Committee of the Zakat Studies Project, Periodic Issue Series, Riyadh, Saudi Arabia.
- Al-Walid Nahar Khaled and others (2020), the extent to which the Zakat Fund funds contribute to financing small and medium enterprises - a statistical study of the state of Djelfa in Algeria - Journal of

Economics, Management and Commercial Sciences, Vol. 13, No. 1, pp. 163-178, Algeria.

Amawi Khitam Aref Hassan Amawi (2010), The Role of Zakat in Economic Development, Master Thesis, An-Najah National University, College of Graduate Studies, Nablus, Palestine.

Asmaa Mabrouk and Hoda Ghadhab (2013), The Role of the Zakat Fund in Achieving Economic Development - An Applied Study of the Zakat Fund for the Wilayat of Guelma - Master's Thesis, University of Guelma, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Guelma, Algeria.

Awang Abdul Bari (2011), Investing Zakat Funds and Its Applications in Bait Al Mal in Malaysia, International Islamic University in Malaysia, Al-Tajdeed Journal, Vol. 15, No. 29, Kulampur, Malaysia.

Dalal Attia and Bakhosh Kawthar (2013), The Role of the Zakat Fund in Financing Small and Medium Enterprises - A Case Study of the Zakat Fund of Guelma Province, Master's Thesis, University of Guelma, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Guelma, Algeria.

El-Zein Mansour and Naqmaoui Sofiane (2013), the Algerian Zakat Fund and its role in economic development, a case study of the state of Blida, University of Saad Dahlab, Blida, Faculty of Economics and Management Sciences, the second international scientific conference on the role of Islamic non-profit financing (zakat and endowment) in achieving Sustainable Development, May 20-21, 2013, Economic and Human Development Laboratory, Blida, Algeria.

Fatiha Belkacem (2015), The Role of the Algerian Zakat Fund in Reducing Poverty for the Period 2003-2013, Master's Thesis, University of Colonel Akli Mohand Oulhaj, Bouira, Algeria.

Hammouri Qassem (1995), The Impact of Economic Inflation on Zakat and the Impact of Zakat on Reducing Inflation, Yarmouk University, Yarmouk Research Journal, Human and Social Sciences Series, Vol. 11, pp. 147-169, No. 3, Irbid, Jordan.

Hassan Muhammad Abul-Esaad Al-Tayeb (2018), Renewal in the development of Zakat funds and its role in reducing poverty, Master's thesis. Maulana Malik Ibrahim State Islamic University Malang, College of Postgraduate Studies, Department of Economics Malang, Indonesia.

Khalil Musab Abdel Hadi Diab Al-Sheikh (2015), The Role of Zakat Funds in Economic Development - An Applied Study of the Gaza Strip - Master's Thesis, Islamic University, Faculty of Commerce, Gaza, Palestine.

Let's Dalia Najib (2010), the mandatory application of zakat, a study of the most important financial and economic effects, a master's thesis, Yarmouk University, College of Sharia, Department of Economics and Islamic Banks, Irbid, Jordan.

Maayzia Abdel-Razzaq (2012), The Economic Effects of Zakat and its Role in Achieving Sustainable Development, University of Guelma, International Forum on the Constituents of Achieving Sustainable Development in the Islamic Economy, December 3 and 4, Algeria.

Muhairiq Fawzy (2015), Evaluating the performance of Malaysian Zakat institutions with the Zakat Fund in Algeria in comparison with the statistics of the GDP, University of Martyr Hamad Lakhdar in El Wadi, Algeria.

Muhammad Buqmooum and others (2018), the contribution of the Zakat Fund to the establishment of the concept of a symbiotic economy, a case study of the Zakat Fund for the state of Mila during the period (2004-2017), University of May, Journal of Contemporary Economic Studies, Vol. 3, No. 6, pp. 1-18, State Mila, Algeria.

Muhammad Buraq and Karush Noureddine (2012), Zakat as a mechanism for achieving economic development and social justice - A projection on Algeria's experience in managing zakat funds - Guelma University, Higher School of Administration, International Forum on the components of achieving sustainable development in the Islamic economy, 3 and 4 December 2012, Guelma Province, Algeria.

Nasser Murad and Noureddine Qarini (2013), The Role of Zakat and Waqf in Achieving Economic Development - The Case of Algeria - University of Saad Dahlab Blida, Faculty of Economics and Management Sciences, Second International Scientific Conference on the Role of Islamic Non-Profit Finance (Zakat and Waqf) in Achieving Development Sustainable, May 20-21, 2013, Economic and Human Development Laboratory, Blida, Algeria.

Qassadi Abdul Rahman (no history), The Role of Zakat in Community Service, Decreasing the Poor and Improving the Indonesian Economy, State Islamic University of Jerusalem, Philibang, Indonesia. 23- Kashi Musa (2017), The Role of Zakat in Achieving Economic and Social Development, Prince Abdul Qader University for Islamic Sciences, Faculty of Sharia and Economics, Journal of Sharia and Economics, No. 11, June 2017, Constantine, Algeria.

Qudedah Sufian and Bagzouz Abdullah (2018) The contributions of Zakat to economic and social development - a case study of the proceeds of national Zakat until 2017, Les Cahiers du Cread, No. 3, Issue 34, Algeria.

Saliha Sofia (2019), The Role of Zakat Fund Governance in Financing Sustainable Development - Case Study - Zakat Fund for Biskra State (2010-2018), Master's Thesis, Biskra, Algeria.

Wahab Naamoon and Sasya Anani (2012), The Role of Zakat in Achieving Sustainable Development - The Role of the Algerian Zakat Fund - University of Guelma, Higher School of Administration, International Forum on the Constituents of Achieving Sustainable Development in the Islamic Economy, 3 and 4 December 2012, Guelma Province, Algeria .

Zawiya Abdel Hakim (2019), the importance of employing governance mechanisms to enhance trust in zakat institutions - a case study of the Algerian Zakat Fund for the period 2003-2018, PhD thesis, Abou Bakr Belkaid University, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Tlemcen, Algeria.

Zawiya Abdel Hakim and Mansour Abdullah (2012), The Experience of the Algerian Zakat Fund as a Mechanism for Sending Micro-projects and Addressing the Problem of Unemployment, Les Cahier MECAS Magazine, Issue 8, Algeria.



مشروعية الاستثمار في المشاريع التعليمية وضوابط الكسب والإإنفاق المالي (دراسة في الاقتصاد الإسلامي)

The Legality of Investing in Educational Programs, as well as Financial Gain and Expenditure Limits (Study in Islamic Economics)

Dr. Hakim, Ebrahim Abdul Jabbār Al Shāmirī,

Department of Sharia and Islamic Studies,

University of Sultan Azlan Shah, Malaysia

Tel: +601111520512 Email: aabobhaa@yahoo.com

الملخص

تعتبر المؤسسات العلمية والمشاريع التعليمية من أهم المصادر في الاقتصاد الإسلامي، لكسب المال في العصر الحاضر، وأكثر المشاريع انتشاراً في العمورة، فالشركات الكبرى تستثمر في بناء الجامعات وتشييد المعاهد، وتأسيس المدارس، وطبع المصاحف، ونشر الكتب العلمية، وال المجالات الحكمة، والنشرات الثقافية، والمراكم التوعوية، وتقوم بتسويقها والعمل على نشرها وشهرها بطرق ووسائل شرعية وغير شرعية، رغبة في الأرباح الخيالية، وطبعاً في الأموال التي تتحقق بدرجة متسرعة. ونحن نهدف من هذا البحث إلى إبراز الجانب الشرعي من الأموال المكتسبة من هذه المؤسسات، ومشروعية الإنفاق عليها والاستثمار فيها، ووضع ضوابط وشروط ومعايير تقنن مقدار المال المكتسب. كما نهدف إلى بيان التجاوزات التي قد تحدث من بعض المؤسسات العلمية في التدليس الدعائي والتلاعب الأكاديمي والتعليمي، وبيان حكم الوسائل والدعایات المستخدمة في الترويج للمؤسسات التعليمية جلب الطلاب، وحكم الإفراط في الأرباح المالية التي يظهر عليها الجشع، وبعدها عن المهنية العلمية والأخلاق والقيم النبيلة. وتبين أهمية البحث من خلال أهمية المحاور العلمية والمعرفية، ومكانتها في التشريع الإسلامي، واعتمد الباحث على مناهج عدة لتحقيق الأهداف، أبرزها الاستقراء والتحليل والاستنتاج. وقد توصل الباحث إلى مشروعية الكسب المالي من خلال الاستثمار في المشاريع التعليمية، والإإنفاق عليها، بضوابط شرعية وقيم إسلامية ثابتة.

الكلمات المفتاحية: المشروعية، الاستثمار، المشاريع التعليمية، الضوابط، الكسب، الإنفاق، المال.

Abstract

Scientific institutions and educational projects are among the most important sources of income in the Islamic economy today, as well as among the most widespread projects worldwide. Major corporations invest in the construction of universities, institutes, and schools, as well as the printing of the Qur'an, the publication of scientific books, refereed journals, cultural publications, and awareness centers, marketing it and working on its dissemination and fame. The aim of this research is to highlight the legal aspects of the money earned from these institutions, as well as the legality of spending and investing in them, and to set controls, conditions, and criteria that regulate the amount of money earned. It also aims to discuss the abuses that may occur from some scientific institutions in terms of propaganda fraud and academic and educational manipulation, as well as to clarify the rule of the means and propaganda used in promoting educational institutions in order to attract students, as well as the rule of excessive financial profits on which greed and its scientific professionalism, morals, and noble values appear. The importance of scientific and cognitive axes, as well as their place in Islamic law, underline the significance of the study, and the researcher used a variety of methods to reach his objectives, including induction, analysis, and conclusion. According to Shariah controls and fixed Islamic values, the researcher experts to establish the validity of financial benefit by investing in and spending on educational programs.

Keywords: Legitimacy, Investment, Educational programs, Controls, Income, Spending, Money.

المبحث الأول: المقدمة

التمهيد:

الاستثمار في التعليم من أهم المشاريع الكبيرة في حياة الفرد وفي حياة المجتمعات، فلولاه ما نهضت أمة ولا قامت حضارة، ولذلك ركز الكثير من المستثمرين على جوانب الاقتصاد على التعليم بشكل أساسي، حيث يعد اقتصاد التربية أو اقتصاد التعليم فرعاً من فروع الاقتصاد، وهي تبحث في جوانب العملية التربوية التي تتعلق بالاقتصاد، منها: التدريب والتعليم في جميع المراحل التعليمية، وتدريب القوى البشرية التي تبحث عن عمل.

وبشكل عام، يهتم اقتصاد التعليم بالعلاقة بين المنفعة والنفقة ويهتم بتكليف التعليم ومردوده، سواء على مستوى الاقتصاد الوطني أو على مستوى الفرد. وعُدّت التربية صناعة مربحة، مردودها أكبر من تكاليفها لذا فقد ظهرت الحاجة إلى تنظيم الاستثمار لكي يحقق أكبر؛ فالشركات الكبرى تستثمر في بناء الجامعات وتشييد المعاهد، وتأسيس المدارس، وتقوم الشركات بترويج للمؤسسات التعليمية بطرق ووسائل شرعية وغير شرعية، رغبة في الأرباح الخيالية، وطبعاً في الأموال التي تتحقق بدرجة سلسة وسهلة. وتعتبر المؤسسات التعليمية محل اهتمام كل المجتمعات البشرية، لأن المؤسسات التعليمية هي سر رفعة الشعوب أو انحطاطها وسر عزها أو مذلتها، وسر قوتها أو ضعفها، ولهذا نجد كثير من الدول الكبرى ذات المكانة المرموقة في العالم تعطي للمؤسسات التعليمية أولوية من الاهتمام، وتحنح وزارة التعليم ميزانية تفوق جميع الوزارات الأخرى.

هيكلة الدراسة

وت تكون هذه الدراسة من أربعة مباحث، (**المبحث الأول**)، المقدمة، وفيه، تسعه مطالب، المطلب الأول: التمهيد. المطلب الثاني: أهمية البحث. المطلب الثالث: أهداف البحث. المطلب الرابع: مشكلة البحث. المطلب الخامس: الأصلية البحثية للدراسة. المطلب السادس. فرضية الدراسة، المطلب السابع حدود الدراسة. المطلب الثامن الدراسة السابقة. المطلب التاسع: منهجية البحث. (**المبحث الثاني**). بعنوان، مفهوم المشاريع التعليمية وضوابط الاستثمار، وفيه خمسة مطالب. المطلب الأول: الاستثمار. المطلب الثاني: المشاريع التعليمية. المطلب الثالث: ضابط الاستثمار. المطلب الرابع: تعریف الكسب، المطلب الخامس: مفهوم الإنفاق. (**المبحث الثالث**) ويحمل عنوان، أهمية الكسب

والإنفاق وأنواعهما. وفيه ثلاثة مطالب، المطلب الأول: أنواع الكسب، المطلب الثاني: أهمية الكسب في الإسلام، المطلب الثالث: الحكم الشرعي من الكسب (المبحث الرابع) ضوابط مشروعية الاستثمار وشروطه الشرعية، المطلب الأول: الحكم الشرعي منأخذ الأجرة على التعليم، المطلب الثاني: فضل الإنفاق على التعليم. المطلب الثالث: مشروعية الاستثمار في التعليم. المطلب الرابع: ضوابط الاستثمار في التعليم. المطلب الخامس: شروط الاستثمار في التعليم. خاتمة البحث. نتائج البحث.

أهمية البحث

الاستثمار والكسب والإنفاق على المؤسسات التعليمية، والمشاريع الخيرية ذات الطابع العلمي والتعلمي، أعظم القربات إلى الله سبحانه وتعالى، فلا بد لنا من بيان وإبراز المشروعية لهذه المؤسسات والضوابط التي ينبغي أن تتصف بها، والحدود المسموح بها في الكسب منها أو الإنفاق عليه.

الأهداف

1. نهدف من هذا البحث إبراز مشروعية الاستثمار في المؤسسات التعليمية.
2. بيان مكانة المؤسسات العلمية في التشريع الإسلامي ومتزنتها عند المسلمين.
3. وضع ضوابطاً وقوانيناً ملزمة من التعاليم الربانية تحدد الحد المسموح به من الكسب من هذه المؤسسات .
4. بيان حرمة الجشع والطمع التي تتسم به بعض المؤسسات العلمية، والجامعات الخاصة.

5. الوقوف على المفاسد الأخلاقية التي تنتج عن المبالغة في كسب المال، والأضرار التي تلحق بالمجتمع نتيجة احتكار العلم النافع وحرمان شرائح كبيرة من الفقراء من العلم.

مشكلة البحث

تظهر مشاكل متعددة، وإشكالية متنوعة من طرق الكسب والإنفاق من المؤسسات التعليمية الدينية وغير الدينية، فلا بد من وجود حلاً مناسبة يحقق مصالح مشتركة بين المستثمر والعميل، وبيان الحد المال المكتسب المسموح به في الشرع الإسلامي.

الأصالة البحثية للدراسة

الذي تميّز به هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات البحثية السابقة، أنها تجمع بين علم الاقتصاد والعلوم الشرعية، كما أن هذه الدراسة تناقش أنواع الكسب وحكم الإنفاق على العلمية التعليمية، وضوابطها الشرعية، ورأي الفقهاء منأخذ الأجر على العملية التعليمية، مع مرافقة هذه الأقوال الدليل الشرعي، كما تميزت هذه الدراسة على بيان دور الحكومات في القيام بواجبها القانوني في ضبط جودة العملية التعليمية، مراقبة العليم، وحورها في التمويل.

فرضية الدراسة

يفترض من خلال هذه الدراسة أن يتضح، أهمية الاستثمار في التعليم وبيان الحكم الشرعي منه، ومعرفة ضوابط الاستثمار، والحفاظ على جودة التعليم والأشراف على المؤسسات التعليمية من قبل الجهات المختصة، ومتابعة، ومراقبة أدائها ومرافقها وطريقة الخدمات في المجتمع.

حدود الدراسة

ستقتصر هذه الدراسة، على مفهوم المشاريع التعليمية وضوابط الاستثمار التعليم، كما ستناقش أهمية الكسب والإنفاق وأنواعهما في المؤسسات التعليمية، وستتعرف على ضوابط مشروعية الاستثمار، وشروطه ومشروعيته.

الدراسة السابقة

يعتبر الاستثمار في التعليم من أعظم المشاريع الاقتصادية الناجحة في العالم، حيث يستثمر الكثير من أصحاب رؤوس الأموال في التعليم لضمان الأرباح وكثرة تدفق الأموال، وقد قدمت دراسات كثيرة من ضمن ذلك بحث بعنوان (الاستثمار في التعليم وأهميته وتكليف وعائدات الاستثمار في التعليم) للكاتبة (زينة معلا) لكن ناقشت هذه الدراسة الجانب الاقتصادي ولم تعطي ضوابط شرعية حول الكسب، وحكمه الشرعي عند الفقهاء. وقد عثرت على بحث في المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج الكويت، يحتوي على موضوع الاستثمار في التعليم: دراسة العائد الاقتصادي والاجتماعي للاستثمار في التعليم العام في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول

الخليج. وهذا البحث يحاكي اهتمام دول الخليج بالعملية التعليمية، ويناقش أركانه الأربع، وهي المعرفة التقنية والإبداع والذكاء والمعلومات. ولم يتطرق البحث إلى المشروعية أو الضوابط التي يجب أن يتزامن بها المستثمر في العملية التعليمية..

منهجية الدراسة

الاستقراء: ومن أجل تحقق أهداف البحث، اعتمد الباحث على منهجية الاستقراء لكتب العلوم الشرعية وبالخصوص كتب الفقه والحديث المختصة بالمعاملات المالية، والتي تهتم بالاستثمار في الاقتصاد الإسلامي.

التحليل: وبعد الاطلاع على الكتب المختصة والمعنية بالدراسة، قام الباحث بمناقشة أقوال العلماء وتحليلها والوقوف على أهم النقط التي تكون لدى القارئ لمعرفة الحقيقة من وراء مقاصد الشرع في ترخيصأخذ الأجرة على تعليم القرآن الكريم والعلوم الشرعية عامة.

الاستنتاج: وبعد الاطلاع على المصادر والمراجع التي استكشفنا من خلالها الأسرار من خلالها أقوال العلماء بخصوص الاستثمار في المشاريع العلمية— تبين أن الإسلام وضع ضوابط شرعية، وسن معايير صارمة، وشروط متقدمة تضمن السلامة من التلاعب والخداع من قبل المستثمرين باسم الاقتصاد الإسلامي، والتستر بستار الدين.

المبحث الثاني: مفهوم المشاريع التعليمية وضوابط الاستثمار

المطلب الأول: الاستثمار

استثمار [مفرد]: استثمارات (غير المصدر): مصدر استثمار استثمار الوظيفة: حصول موظف على منفعة شخصية من إحدى معاملات الإدارة التي ينتمي إليها.

واستثمر المال: نهاد، وظفه في أعمال تدر عليه ربحاً وتحقق مزيداً من الدخل (Ahmad mukhtar 2008). ولقد تعددت أراء الفقهاء القدامى في بيان مفهوم الاستثمار فقد استخدمو مصطلحات: النماء والإستئناء والتنمية.

وعرفه قطب سانو بأنه: طلب تحصيل نماء المال المملوك شرعاً وذلك بالطرق الشرعية المعترفة من مضاربة ومراجحة ومشاركة وغيرها (Sanu.2000).

المطلب الثاني: المشاريع التعليمية

عرفت المشاريع بعدة تعاريف حسب غرض الباحث، وله تعريف عامه تشتهر في جميع المشاريع، فالمشروع هو عبارة عن عمل يقوم به الفرد لينفذ فكرةً معينة، سواء أكانت عبارةً عن منتج أو خدمة، ويستخدم المشروع لتنفيذ هذه الفكرة بعض الموارد الرئيسية؛ كالموارد المالية، والمعرفية. كما أنّ المشروع يقدم خدمةً؛ أي أنه يحل مشكلةً مجتمعيةً، ويكون ذلك مقابل شيء مادي. ومن الأمثلة على المشاريع الخدمية التعليمية، وتقدم الجانب العلمي للمجتمع وتوفير متطلبات التعليم. وهناك مفاهيم أخرى تطلق على المشروع، منها: المشروع نشاط تستخدم فيه موارد معينة، وتنفق فيه الأموال للحصول على منافع خلال فترةٍ متفق عليها. المشروع هو استمرار لفعاليةٍ تبدأ بسؤالٍ يثير حب الاستطلاع. المشروع الصغير تكون له صفة قانونية، وهي البطاقة الضريبية، ويكون له سجلٌ تجاريٌ وترخيص. المشروع نشاطٌ تلقائيٌ من أجل تحقيق غرض، ويتم في بيئة اجتماعية عادلة. المشروع عملٌ مقصود متصل بالحياة. المشروع نشاطٌ مقيد بزمن، يتم القيام به من أجل تقديم منتج أو خدمة لتحقيق تغييرٍ مقصود. مراحل المشروع (Shirin.2017).

المطلب الثالث: الضابط

قال الليث: الضبط لزوم شيء لا يفارقه في كل شيء، وضبط الشيء حفظه بالحزم، والرجل ضابط أي حازم(Al'azhariu.2001)) ورجل ضابط وضيقني: قوي شديد، وفي التهذيب: شديد البطش والقوة والجسم. ورجل أضيبيط: يعمل بيديه جميما. وأسد أضيبيط: يعمل بيساره كعمله بيمنيه (Aibn Manzur. 1414).

وأما في الاصطلاح: فيمكن تعريفه بأنه حكم أغلب يتعرف منه أحكام الجزئيان الفقهية المتعلقة بباب واحد من أبواب الفقه مباشرة، فهو يشتراك في معناه الاصطلاحي مع القاعدة الفقهية في أن كلاً منها يجمع جزئيات متعددة يربط بينها رابط فقهي (Eabd Alrahman.2003). ونقصد بالضابط في هذا البحث هو وضع حدود وقوانين شرعية للمكاسب المالية من المشاريع الاستثمارية في المؤسسات التعليمية بجميع أنواعها وأصنافها وتوجهاتها التخصصية كان تخصصها في الجانب الشرعي أو غيرها من الجوانب العلمية.

المطلب الرابع: تعريف الكسب

التخطيط في الإنفاق والسعى في الكسب هما العمودان الأساسيان في الاقتصاد، والتدبير المالي، ولهذا لابد لنا أن نتعرف على هذين المفهومين لغة واصطلاحاً.

مفهوم الكسب: فال**الكسب** مصدره **كسب**، وهو الدخل. وعرفه الماتريدي: بأنه كل هو ما يتحرّأ الإنسان بما فيه احتلال نفع وتحصيل حظ، وقد يستعمل فيما يظن أنه يجلب منفعة ثم هو في الحقيقة يجلب مضره(Abn Kathir,2018)

الاكتساب في عرف أهل اللسان تحصيل المال بما يحمل من الأسباب واللفظ في الحقيقة يستعمل في كل باب وقد قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتٍ

ما كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيْمِمُوا الْخَيْثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُعْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ» [Quran 267.2] وقال عز وجل ﷺ وما أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيرَةٍ فِيمَا كَسَبْتُ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ» [Quran 30.42]. أي بجنابكم على أنفسكم فقد سمي جنابة المرء على نفسه كسبا وقال جل وعلا في آية السرقة ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطُعُوا أَيْدِيهِمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [Quran 8.5]. أي باشرنا من ارتكاب المحظور فعرفنا أن اللفظ مستعمل في كل باب ولكن عند الاطلاق يفهم منه اكتساب المال (Hanbal,2001). وكلمة الاكتساب تتردد في عالم الاقتصاد المالي، وهي من الكلمات التي انفرد باستعمالها الاقتصادي الإسلامي البديل عن مفهوم العمل وهي كلمة استخدمت في القرآن والسنة قال تعالى: ﴿مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ﴾ [Quran 2.111. لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيْمِمُوا الْخَيْثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُعْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ [Quran 267.2]. وعن رافع بن خديج، قال: قيل: يا رسول الله، أي الكسب أطيب؟ قال: «عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور» (Alhakim,1990).

المطلب الخامس: مفهوم الإنفاق

الإنفاق المالي هو يأخذ منحى آخر عكس الكسب، حيث وأن الكسب إدخال المال والإنفاق هو إخراجه من الملك (Aleaskari,1412H). قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفَقُوا مَا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾ [Quran 11.60]. وقد يقصد بالإنفاق الفقر، فيقال إنفاق الرجل إذا ذهب ماله، ومنه قوله تعالى {إِذَا لَأْمَسْكُتُمْ خَشِيَّةَ الإنفاق} [Quran 100.17] أي

خشبية الفقر. والنفقة المراده في هذا البحث ليست المشتقة من النفوق بمعنى الملاك ولا من النفق الغار ولا من النفاق التستر والاختفاء بل؛ المقصود منه هو اسم الشيء الذي ينفقه الرجل في سبيل العلم وحملته وما يفقهه من صدقات في سبيل العلم والمعرفة من الفقراء والمساكين.

والإنفاق منه ما يكون واجباً ومنه ما يكون مندوب ومنه ما يكون مباحاً ومنه ما يكون مكروهاً ومنه ما يكون حرماً حسب الأغراض التي يصرف فيها والقوى التي يصب فيها ومقدار الكمية التي تنفق. فالتبذير والإسراف بالمال والإنفاق على المحرمات هو حرام باتفاق أهل العلم قولاً واحداً، والفرق بينهما أن التبذير: إنفاق المال فيما لا ينبغي. والإسراف: صرفه زيادة على ما ينبغي (Alfrahidi,2003). وبعبارة أخرى: الإسراف: هو تجاوز الحد في صرف المال في الغرض الخسيس، والتبذير: هو إنفاق المال في المعاصي، وقيل: هو أن يبسط يده في إنفاقه حتى لا يبقى منه ما يقتاته؛ قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنْقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبُسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا﴾ Quran [29.17] (Abu Hbib,2003m).

واجب شرعاً بالإجماع قولاً واحداً لا مغایر له ولا مختلف فيه.

المبحث الثالث: أهمية الكسب والإنفاق وأنواعهما

المطلب الأول: أنواع الكسب

الكسب له قنوات متعددة وطرق مختلفة، منها ما تكون قنواته مشروعة، ومنها ما تكون مكرروهه، ومنها ما تكون محظمة شرعاً ومنبودة عرفاً ومستقبلاً عقلاً، ونحن نعرض أنواع الكسب من منظور الشرع.

أ. الكسب المشروع: كل كسب لم يرد في أصله نهي ولا زجر من قبل الشارع فهو كسب حلال، حيث الأصل في الأشياء الإباحة. ولكن العلماء اختلفوا في أطبيها وأحسنها فمنهم من قال الزراعة ومنهم من قال التجارة، ومنهم من قال الصنعة والحرف.

الحنفية: فالأنحاف قالوا أفضل الكسب بعد الجهاد، الحراثة، ثم الصناعة، قال السريسي: وأكثر مشائخنا - رحمهم الله - على أن الزراعة أفضل من التجارة؛ لأنها أعم نفعاً بفعل الزراعة تحصيل ما يقيم به المرء صلبه ويتقوى به على الطاعة وبالتجارة لا يحصل ذلك ولكن ينمو المال وقال - عليه السلام - «خير الناس من هو أنفع للناس» (Altabarani 1985) فالاشتغال بما يكون نفعه أعم يكون أفضل، وأن الصدقة في الزراعة أظهر فلا بد أن يتناول مما يكتسبه الزارع الناس والدواب والطيور وكل ذلك صدقة له قال - عليه السلام «لا يغرس مسلم غرساً، ولا يزرع زرعاً، فيأكل منه إنسان، ولا دابة، ولا شيء، إلا كانت له صدقة» (Muslim. 2006). **المالكية:** وعند المالكية الغنيمة أفضل ثم كل عمل عمله الإنسان بيده (Ibn Bital, 2003m). **الشافعية:** وعند الشافعية أفضل الكسب الغنيمة ثم الزراعة ثم الصناعة ثم التجارة، قال أبو زكريا الأنباري: أفضل الكسب الزراعة أي: بعد الغنيمة ثم الصناعة، ثم التجارة أي: لما في الزراعة من مزيد التوكل، ونفع الطيور وغيرها، وهذا الترتيب هو المعتمد (Albijirimi 1950). **وعند الحنابلة:** الزراعة أفضل مكتسب، قال الأزحي: الزراعة أفضل المكتاسب. وقال في الفروع في "باب من تقبل شهادته" قال بعضهم: وأفضل المعايش التجارة. قلت: قال في الرعاية الكبرى: أفضل المعايش: التجارة، وأفضلها في البز والعطر، والزرع، والغرس والماشية. (Alsayuti, 1994).

والذى أراه أن جميع الكسب سوى في الفضل

مادام من عمل ابن آدم وكان هذا العمل مباحاً، لأن النبي صلى الله عليه وسلم: عندما سُئل أي الكسب الطيب قال "عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور" (Alhakim, 1990). فالزراعة عمل باليد والصناعة والتجارة فكل هذه الأعمال تحتاج إلى جهد الإنسان ولربما العمل الذي فيه مشقة ولم يجد الإنسان بدأً من التكسب منه يكون أكثر أجرًا إذا احتسب المسلم ذلك، وكان هو الأفضل عند الله سبحانه وتعالى وكفى به فضل.

بـ. الكسب المكروه: وهو كل مال اعتبره شبه، أو شُكٌ في مصدره، أو احتلط

المال الحلال بالحرام، أو عمل في الدناءة والخاصة فهو مكروه إلا إن اضطر إليه الإنسان فهو حلال لأن طلب العفة من العمل فيه شبه أفضل من الامتنان في الأعمال المحرمات. وكذا الأخذ من عطايا الحاكم أو السلطان إذا غالب على ماله الحرام، يرى الإمام أحمد أن مال السلطان يجب أن يتزه عنه. ومنع بنيه وعمه من أخذها، وهجرهم حين قبلوها، وسد الأبواب بينه وبينهم حين أخذوها، ولم يكن يأكل من بيوقهم شيئاً، ولا ينتفع بشيء يصنع عندهم. وأمرهم بالصدقة بما أخذوه. وإنما فعل ذلك، لأن أموالهم تختلط بما يأخذونه من الحرام من الظلم وغيره، فيصير شبهة (aibn qudamat, 1968)

وقد قال النبي - صلى الله عليه وسلم - «الحلال بين، والحرام بين، وبين ذلك أمور مشتبهات، لا يعلمها كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات استبرأ لدینه وعرضه، ومن واقع الشبهات أو شك أن يقع في الحرام، كالرائع حول الحمى، يوشك أن يقع فيه». وقال النبي - صلى الله عليه وسلم - «دع ما يرييك إلى ما لا يرييك». وكذلك كل مال اكتسبه المرء من مصدر يكره التكسب منه فيكره المال بكرابية مصدره؛ اعتباراً بحكم الوسائل فكل ما كان مصدره حلال كان حلالاً، وما كان مصدره حراماً فهو حراماً قطعاً وما كان مصدره مكروه فهو اتفاقاً. وكذلك التكسب عن طريق التسول إما

أن يكون مباحاً إن اضطرته الحاجة إلى ذلك ولم يجد بدأ، أو محظياً إن اتخذها عادة ومهنة، أو مكرههاً إن كان بإمكانه البحث عن البديل ولم يفعل.

ج. الكسب الحرام: كل مال حرمه الشارع ونهى عن أخذه وهو كثير لا تعد ولا يحصى، فالرسوة حرام، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لعن الله الراشي والمرتشي» (Alhakim,1990). والتطفيف في الكيل والوزن قال تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ (1) الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ (2) وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَّوْهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [Quran. 83. 1-2]. وخداع المشتري والغش، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ومن غش فليس بي». (Alhakim,1990). قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ طُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًاٰ وَسَيَصْلُوْنَ سَعِيرًا﴾ [Quran. 3. 10]. ومنها: السرقات والسلب النهب والخيانة، والتعامل بربا، وكل ما نهى عنه الشارع من خمر وقمار وبيع النجاسات وثمن الكلب، وكسب الحجام، وكسب الفروج وكسب عصب الفحل.

المطلب الثاني: أهمية الكسب في الإسلام

يعتبر الكسب في الإسلام من أهم الأولويات التي يدعو إليها، ويحيث الناس على ممارستها فالتكسب له منزلة عظيمة تفوق العبادت وتتقدمه، قال تعالى: ﴿وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [Quran. 73. 20]. فالإسلام اعتبر السعي في الأرض وخدمة المجتمع وتنميته من أفضل ضروب العبادة، لأن الإسلام لم يكن دينا كهنوتيا مقتصرًا على الطقوس والطلالسم؛ أو يكتفي

بالتسبيح والتهليل في زوايا المساجد وفي المحارب، الإسلام يعلم الإنسان الحياة المكتملة الأركان، وفيه الجهاد وفيه الرحمة واللين، وفيه العبادات وفيه المعاملات، وعلى المكلف حقوقاً وواجبات فإذا قعد عن الكسب وعجز عن أداء الواجب. وكان عمر – رضي الله عنه يقول: إني أكره الرجل أن أراه يمشي سبهلاً أي: لا في أمر الدنيا، ولا في أمر الآخرة. وصح عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه قال «نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس الصحة والفراغ» (Al Bikhari, 1422). وروى الإمام الطبراني رحمه الله في المعجم الكبير، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: إني لأبغض الرجل فارغاً لا في عمل دنيا ولا في عمل الآخرة (Al Tubrani, 1994). قال صلى الله عليه وسلم: «إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة، فإن استطاع لا يقوم حتى يغرسها فليغرسها فله بذلك أجر». (Ibn Hanbal, 2001). وقد حث الإسلام المسلمين على الإحسان في العمل، والاتقان في الحرف والصنعة، قال تعالى: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرًا مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [Quran 30: 18]. إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتلقنه". وأشار على الذي يحفر القبر أن يتلقنه ويسد مكان الفرج حين رأى فرجة، روى الطبراني أن النبي صلى الله عليه وسلم: رأى فرحة في القبر حين مات ابنه إبراهيم فأمر بما أن تسد، فقيل: يا رسول الله هل تنفعه؟ فقال: «أما أنها تنفعه، ولا تضره، ولكن تضر بعين الحي» (Al Tubrani, 1994).

المطلب الثالث: الحكم الشرعي من الكسب

مع أن الكسب أهم عصب الحياة وأهم مقوم للمعيشة، فيصبح بهذا في نظر الشارع من الضروريات الشرعية والواجبات الدينية. ويكون الكسب ثارة على النفس وتارة يكون الكسب على من وجبت عليه نفقته ومؤنته هذا يكون فرض في تحصيل المال

الذى لابد أن تتحقق الحياة بما يتحقق به الکسب، وما سواه فهو مندوب. وقد اختلف العلماء في حكمه الشرعي، حيث انقسموا إلى ثلاثة أقسام:-

القسم الأول: ذهب الجمهور من الفقهاء رحمة الله تعالى من أهل السنة والجماعة أن الکسب بقدر مالا بد منه فريضة (Al Shaibani,1400).

القسم الثاني: وقالت الكرامية: بل هو مباح بطريق الرخصة لأنه لا يخلو إما أن يكون فرضا في كل وقت أو في وقت مخصوص، والأول باطل لأنه يؤدي إلى أن لا يتفرغ أحد عن أداء هذه الفريضة ليشغل بغيرها من الفرائض والواجبات، والثاني باطل لأن ما يكون فرضا في وقت مخصوص شرعا يكون مضافا إلى ذلك الوقت كالصلوة والصوم ولم يرد الشرع بإضافة الکسب إلى وقت مخصوص (Al Shaibani,1400). فتبين ذلك أن الکسب ليس بفرض أصلا والدليل عليه أنه لو كان أصله فرضا لكان الاستكثار منه مندوبا إليه أو كان نفلا بمنزلة العبادات والاستكثار منه مذموم كما قال الله تعالى:

﴿أَعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُوَ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأُوْلَادِ كَمَثْلٍ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ بِئَاثَةٍ ثُمَّ يَهِيجُ فَرَاهُ مُصْفَرًا ثُمَّ يَكُونُ حُطَاماً وَفِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ [Quran.47.20]. وذهب قوم من جهال أهل التقشف وحمقى أهل التصوف أن الکسب حرام لا يحل إلا عند الضرورة بمنزلة تناول الميتة وقالوا إن الکسب ينفي التوكل على الله أو ينقص منه وقد أمرنا بالتوكل قال الله تعالى {فتوكلا إن كنتم مؤمنين} فما يتضمن نفي ما أمرنا به من التوكل يكون حراما والدليل على أنه ينفي التوكل قوله صلى الله عليه وسلم «لو توكلتم على الله حق التوكل لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خاما وتروح بطانا»(Abn Majh.1394). وقال تعالى: ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾ [Quran 22.51]. وفي هذا حث على ترك الاشتغال بالکسب

وبيان أن ما قدر له من الموعود يأتيه لا محالة (Al Shaibani,1400). وال الصحيح الأول لأن الله سبحانه وتعالى نجده في محكم آياته: يبحث المسلم دوماً على العمل الجاد المثمر المتواصل. فالإنسان مكلف بالعمل الكادح ليعمر الأرض، التي جعله الله فيها خليفة. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ﴾ [Quran 6:84]. وقال تعالى: ﴿قُلِ اعْمَلُوا فَسَرِّي اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [Quran 105.9]. فلم يرض الله للMuslimين، أن يعتكفوا في المساجد دون الضرب في مناكب الأرض، واستغلال ثرواتها لصالح البشرية؛ بل أمرهم بالجمع بين أداء واجبات العبادة، والعمل في الكسب والنفقة على الذراري والزواج. والأهل والأحباب، فقال تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَأَنْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَصْلِ اللَّهِ وَادْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [Quran 10.62]. قال ابن تيمية: وهذا وإن كان في الجمعة معناه قائم في جميع الصلوات، وهذا أمر والأمر يتضمن الإيجاب فالاستعانة بالله واللحظه اليه في أمر الرزق .(Ibn Timia. 1407)

المبحث الرابع: ضوابط مشروعية الاستثمار وشروطه الشرعية

المطلب الأول: حكم الاستثمار في التعليم

يعتبر التعليم من أهم الأعمال إصلاحاً للمجتمع والفرد، وأكثر استثماراً في العصر حتى تجاوز الكثير من المشاريع الأخرى، وقد كان للعلماء وفقة حادة في غربلة كل ما يتعلق بأحكام تعلم العلم وتعليمه والمكاسبه وريشه، وقد أنقسم العلماء بين مؤيد لأخذ الأجرة من تعليم كتاب الله وجميع العلوم الدينية من علم سنة وفقه وما يتعلق بعما من

علوم أخرى، ومنهم من منعأخذ الأجرة وعتبره حراماً غير مشروع، ونحن نورد في هذا المطلب أقوال المخزين والمانعين والمحجح التي بنيت عليها هذه الأقوال.

ومن ثم يتضح لنا مشروعية الاستثمار في بناء المؤسسات التعليمية، مثل المدارس والمعاهد والجامعات، التي تهتم بنشر التعليم الشرعي وتعزز من توعية المجتمع بالأمور الدينية والأخلاقية المنبعثة من القرآن والسنة.

القول الأول: التحرير

ذهب جمّع من أهل العلم إلى عدم المشروعية أخذ الأجرة على تعليم العلوم الشرعية، منهم الإمام أحمد بن حنبل وأصحابه، وأبو حنيفة، وبهذا قال عطاء والضحاك بن قيس والزهري وأسحاق بن راهوية وعبد الله بن شقيق. ولهם أدلة عامة وخاصة، فالأدلة العامة مثل قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَهَا نُوفٌ إِلَيْهِمْ أَعْمَالُهُمْ فِيهَا ، وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾ [Quran: 11: 15]. ففي هذا دليل على أن ما سببه أن لا يفعل إلا على وجه القرابة لا يجوز أخذ الأجرة عليه، لأن الأجرة من حظوظ الدنيا، فمتى أخذ عليه الأجر فقد خرج من أن يكون قربة (Almanbaji. 1994).

وأما من السنة، فقد وردت نصوص صحيحة وصریحة في المنع من أخذ الأجرة على العلوم الشرعية منها حديث أبي بن كعب قال: "علمت رجلاً القرآن، فأهدى لي قوساً فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «إِنَّ أَخْذَهَا أَخْذَتْ قَوْسًا مِّن نَّارٍ فَرَدَدَهَا»" (Albayhaqi. 2003). إلا أن هذا الحديث لا يثبت سنته، وهذا قال البیهقی وابن عبد البر: هو منقطع، يعني عطيه الكلامي وأبي بن كعب وكذلك قال المزى، وأعلىه ابن القطان بالجهل بحال عبد الرحمن بن سلم الرواى عن عطيه. لكن

تعقبهم الحافظ بن حجر، فقال بأن عطية ولد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم،
 (Alnawawi)

وقال الطحاوي: عن الأسود بن ثعلبة، عن عبادة بن الصامت، قال: كنت أعلم
 ناسا من أهل الصفة فأهدي إلي قوسا، فقلت: ليست بمال أرمي عنها في سبيل الله، ثم بدا
 لي أن أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه
 وسلم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن أردت أن يطوقك الله بها طوقا من نار
 فاقبليها». (Altahawi. 1994) وفي اسناده المغيرة بن زياد أبو هاشم الموصلي، وقد وثقه
 وكيع ويحيى بن معين وتكلم فيه جماعة». (Altahawi. 1994) قال احمد: ضعيف
 الحديث، حدث بأحاديث مناكير وكل حديث رفعه فهو منكر (Alnawawi). وقال أبو
 زرعة الرازي: لا يحتاج بحديثه، ولكنه قد روى عن عبادة من طريق اخرى عند أبي داود
 بلفظ فقلت: «ما ترى فيها يا رسول الله؟» فقال جمرة بين كتفيك تقلدتها أو
 تعلقتها» (Alhakim. 1990) وفي هذه الطريقة بقية بن الوليد، وقد تكلم فيه جماعة ووثقة
 الجمهور إذا روى عن الثقات، وقد أورد ابن حجر حدث عبادة هكذا في كتاب النعمان
 من تخلص الحبیر وتكلم عليه، وفي هذا المعنى ورد عن معاذ عند الحاكم والبزار بنحوه
 حديث وأبي بن كعب. وعن أبي الدرداء عند الدارمي بإسناد على شرط مسلم بنحوه
 أيضا (Alnawawi). وعن عبد الرحمن بن شبل الأنباري قال: سمعت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يقول: «أقرأوا القرآن ولا تغلوا فيه، ولا تحفوا عنه، ولا تأكلوا به، ولا
 تستكثروا به». (Altahawi. 1994) وقال عثمان بن أبي العاص رضي الله تعالى عنه
 قال: «إن من آخر ما عهد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن اخند مؤذنا لا يأخذ
 على أذانه أجراً» (Alhakim. 1990) وردوا على المستدلين بحديث النبي عليه السلام:

«خذوها واضربوا لي بسهم». قوله صلى الله عليه وسلم: «إن أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله». بعدة تأويلات؟

أحدها: أن القوم كانوا كفارا فجاز أخذ أموالهم.

والثاني: أن حق الضيف لازم ولم يضيغوه.

والثالث: أن الرقية ليست بقربة محبة، فجاز أخذ الأجر عليها. وكذلك على العلاجات كلها(Almanbaji.1994). قال ابن قدامة: شرط صحة هذه الأفعال، كونها قربة إلى الله تعالى، فلم يجز أخذ الأجر عليها، كما لو استأجر قوما يصلون خلفه الجمعة أو التراويف. فأما الأخذ على الرقية، فإن أحمد اختار جوازه، وقال: لا بأس. وذكر حديث أبي سعيد. والفرق بينه وبين ما اختلف فيه، أن الرقية نوع مداواة، والمأخذ عليها جعل، والمداواة يباح أخذ الأجر عليها، والجعلة أوسع من الإجارة، ولهذا تجوز مع جهالة العمل والمدة وقوله عليه السلام: «أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله». يعني به يجعل أيضا في الرقية؛ لأنه ذكر ذلك في سياق خبر الرقية. وأما جعل التعليم صداقا فعنده فيه اختلاف، وليس في الخبر تصريح بأن التعليم صداق، إنما قال صلى الله عليه وسلم: «زوجتكها على ما معك من القرآن» (Albukhariu. 1422). فيحتمل أنه زوجه إليها بغیر صداق، إكراما له، كما زوج أبا طلحة أم سليم على إسلامه (aibn qudamat.1968).

القول الثاني: وذهب جمهور الفقهاء من الشافعية والمالكية إلى جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن، وأجابوا على أدلة المانعين بعدة مبررات وحجج علمية وشرعية وعقلية ومراعاة للمصلحة فالعامة والحفاظ على العلوم الشرعية ونشرها بين المسلمين. فاستدلوا بحديث سهل بن سعد عند الشعبيين (أن النبي صلى الله عليه وسلم جاءته امرأة فقالت: يا رسول الله إن قد وهبت نفسي لك فقامت قياما طويلا، فقام رجل فقال: يا

رسول الله زوجنيها ان لم يكن لك بها حاجة فقال صلى الله عليه وسلم: هل عندك من شئ تصدقها إياه؟ فقال: ما عندي الا إزارى هذه، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: إن أعطيتها إزارك، جلست لا إزار لك فالتمس شيئاً فقال، ما اجد شئاً فقال: التمس ولو خاتماً من حديد فالتمس فلم يجد شيئاً، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: هل معك من القرآن شئ؟ فقال: نعم سورة كذا وسورة كذا يسميهما، فقال النبي صلى الله عليه وسلم «قد زوحتكها بما معك من القرآن» (Albukhariu. 1422). وفي رواية «قد ملكتكها بما معك من القرآن» (Albukhariu. 1422). ولمسلم «انطلق فقد زوحتكها فعلمها من القرآن» (Muslim. 2006). وفي رواية لابي داود «علمها عشرين آية وهي امرأتك Abu Dawud. 2009) ولأحمد «قد أنكحتكها على ما معك من القرآن» (Muslim. 2006). أصرح حديث في هذا الباب حديث أبي سعيد الخدري: "خذوها واضربوا لي بسهم". وقوله: "إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله". (Albukhariu. 1422).

الراجح: والذي يترجح للباحث أنأخذ الأجرة مقابل العلوم الشرعية وغير الشرعية جائز شرعاً بضوابط وشروط، كانت الأجرة من قبل السلطان أو من قبل الجماعات أو حتى من قبل الأفراد، وذلك من وجوه كثيرة.

الأول: صحة الأدلة الواردة من الكتاب والسنة على جوازأخذ المال مقابل العلم والمعرفة، وقد سبق ذكر هذه الأدلة آنفاً فلا داعي لتكرار ذكر الأدلة.

ثانياً: إعفاف المعلم عن سؤال الناس، يعطيه مكانة واحترام في المجتمع تليق بالعلماء، وتبخنه والملذلة سؤال الناس والهوان عليهم وخزي المجتمع، فإن الناس قد اعتادوا إلا يحترموا من مد يديه إليهم.

ثالثاً: التعليم يحتاج إلى تفرغ واستقرار، ولا يمكن ذلك إلا إذا كفى المعلم مؤنته وسدت حاجته وحاجة من يعوله.

رابعاً: إعطاء المعلم المال يشجع الآخرين على طلب العلم، ويساعد على نشر تعاليم الدين الإسلامي، والحفظ عليها وصيانتها من الضياع.

خامساً: تحريم أخذ الأجرة على العلم ينذر بانتشار الجهل وتفشي المنكرات، وهذا يتعارض مع مقاصد الشريعة الإسلامية، التي جعلت التعليم من فروض الكفاية على المكلفين، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لَيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّتَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلَيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [Quran 9:122].

المطلب الثاني: فضل الإنفاق على التعليم

وقد اتفق العلماء على أن الإنفاق في أعمال البر والخير وفي القنوات المشروعة من أفضل القربات إلى الله سبحانه وتعالى، ويعتبر التعليم أعظم القربات إلى الله تعالى، وقد جعل الله له مصرف من مصارف الزكاة، ﴿إِنَّمَا الصَّدَقاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤْلَفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنَ السَّبِيلِ فَرِيضَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [Quran 60:9]. وسبيل الله يشمل كل ما يتعلق بنشر تعاليم الإسلام كان عن طريق السيف، أو الدعوة إلى الله أو نشر العلم والمعرفة؛ بل نشر العلم وتعليمه من أهم الأعمال الصالحة التي تبقى لصاحبها بعد الموت، فعن أبي هريرة، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر أحاديث منها: وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يتمنى أحدكم الموت، ولا يدع به من قبل أن يأتيه، إنه إذا مات أحدكم انقطع عمله، وإنه لا يزيد المؤمن عمره إلا خيرا» (Muslim. 2006).

وقد اتفق العلماء على أن من كان له أخ أو صديق أو جار فقير يدرس ويتعلم لينفع المسلمين واستطاع أن

يعطيه ويُوسع عليه فإن ذلك من أعظم أعمال البر. وقد قال وكيع: سمعتُ سفيان الثوري يقول: «لا أعلم من العبادة شيئاً أفضلَ من أن يعلّم النّاسُ العِلْمَ كفالة طلبة العِلْم» (Abn Eabd Albari. 1994). وقال العلماء إن المقصود هنا ليس الكفالة العلمية والمعنوية وإن كان هذا مطلوب أيضاً وإنما المقصود الكفالة المادّية بتولّي أمور طالب العِلْمِ والقيام على تلبية حاجته ليتفرّغ ذهنياً ونفسياً وفكرياً وبدنياً للمهمة الكبيرة، وهي مهمّة نشر الدين، والدّفاع عنه. قال الشيخ محمد وسام أمين الفتوى بدار الإفتاء في مصر، إنه يجوز إعطاء مال الزكاة في التعليم، وتكون للمعلم والمتعلم كأجور للمعلمين وتوفير الاحتياجات الضرورية للمتعلمين. أن هناك مصراً من مصارف الزكاة يسمى في سبيل الله والأصل فيه الجهاد وبعض الأئمة قالوا يكون باللسان والدعوة إلى الإسلام وكذلك التعليم. ولذلك يجوز إعطاء الزكاة في قضية التعليم للمعلم والمتعلم ولا يجوز إعطائهما لبناء المدارس لأن الزكاة الأصل فيها يكون للإنسان قبل البناء، أما إذا كان بناء المدارس من أموال الصدقات فيجوز ولا مانع (Mahmud Dahi. 2020). قال ابن تيمية: ومن ليس معه ما يشتري به كتاباً يشتغل بما يعلم الدين يجوز له الأخذ من الزكاة ما يشتري له به ما يحتاج إليه من كتب العلم التي لا بد لتعلم دينه أو دنياه منها، ويجوز الأخذ من الزكاة لما يحتاج إليه في إقامة مؤنته وإن لم ينفقه بعينه في المؤنة. (Ibn Taymiah. 1418) وهو أمر متفق عليه بين الفقهاء على جواز إعطاء الزكاة لطالب العلم، وقد صرّح بذلك الحنفية والشافعية، والحنابلة، وهو ما يفهم من مذهب المالكية، إذ أنهم يجوزون إعطاء الزكاة للصحيح القادر على الكسب (Wizarat Al'awqaf. 1992). قال ابن عابدين: لا يجوز دفع الزكاة إلى من يملك نصاباً إلا إلى طالب العلم (Ibn Eabidin. 1992). قال النووي: يؤخذ من التعليل المذكور أن من اشتغل بتعلم القرآن أو بما كان آلة للعلم الشرعي والكسب يمنعه ويتّأثّر منه تحصيله أن له الأخذ، وهو كذلك، وقد صرّح به في الأنوار

فقال: ولو قدر على الكسب بالورقة أو غيرها وهو مشتغل بتعلم القرآن أو العلم الذي هو فرض كفاية أو تعليمه والاشغال بالكسب يقطعه عن التعلم والتعليم حل لـه الزكاة.
 .(Alsharbini. 1994)

المطلب الثالث: مشروعية الاستثمار في التعليم

بعد عرض أقوال الفقهاء المجزين والمانعين منأخذ الأجرة على العلم وتعليمه، وأن الرجح منها جوزاً أخذ الأجرة على العلم والمعرفة حتى وإن كانت قربات إلى الله سبحانه وتعالى، مadam المصلحة متعددة إلى الغير بعكس الصلاة والصيام التي هي مقصورة على فاعلها فقط.

ولهذا نرى أن الاستثمار في بناء المؤسسات التعليمية والجامعية جائز شرعاً بضوابط محددة، وشروط معينة؛ سوى كان العلم في العلوم الدينية أو الدنيوية؛ بل يعد من أهم مقاصد الشرعية الإسلامية، لأنـه يحفظ العلم والمعرفة، وينشر تعاليم الدين ويعرف المكلفين بما يجب عليهم من أفعال وأقوال، ويحقق المصالح وينظم الحياة ويساعد على رفع المشقات الدنيوية.

وبالذات عندما أصبح العلم أهم أسباب الرزق والتكميل، فلا يمكن للإنسان أن يجد وظيفة مالم يكن حاملاً مؤهلاً علمياً يتـناسب مع تلك الوظيفة.

والأصل أن تمويل العملية التعليمية أحد الواجبات على الدولة، فهي مسؤولة على توعية المجتمع وتعليمه، وتحمـل جميع النفقات من بيت مال المسلمين (أي خزينة الدولة)؛ ولكن حدث خلل في ولاة الأمر، وتنصلوا عن المسؤولية، فكابـد الأفراد الرسوم الدراسية وعـانـى الكـثيرـ من الآباء تحـمـل مـسـؤـلـيـة تعـلـيم أـبـنـائـهـمـ فيـ المؤـسـسـاتـ الـتـعـلـيمـيـةـ الـخـاصـةـ.

المطلب الرابع: ضوابط الاستثمار في التعليم

نظراً لأهمية العلم والاستثمار فيه لزمننا وضع شروطاً وضوابطاً تقنن المكاسب التي يحققها المستثمرون، ولابد أن تكون هذه الشروط والضوابط تتفق مع التعاليم الشرعية وتحقق المصلحة للطرفين. وقبل أن نضع هذه الضوابط والشروط لابد أن نقف قليلاً على الدافع الشرعي من الاستثمار في المؤسسات التعليمية، حيث ترتبط دوافع الاستثمار في المذهب الاقتصادي الإسلامي ارتباطاً وثيقاً بالمبادئ الأساسية للنظام الاقتصادي الإسلامي. وتتمثل الدوافع العامة للاستثمار في المؤسسات التعليمية إلى عدة دوافع.

الدافع الأول: نشر العلم والمعرفة.

الدافع الثاني: الحفاظ على القيم الإنسانية والأخلاق النبيلة.

الدافع الثالث: دافع الاستخلاف في ملك الله وإعمار الأرض.

الدافع الرابع: دافع توظيف المال وإنمائه.

وعلى هذا الأساس توضع الضوابط حسب دوافع الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، لقد أوجد الإسلام العديد من الضوابط التي تحكم وتوجه سلوك المستثمر المسلم، وعلى الرغم من تعدد هذه الضوابط إلا أن كل منها تعتبر أساساً آخر حيث أن هذه الضوابط مجتمعة تسعى لتحقيق مقاصد الشارع الحكيم من مشروعية الاستثمار في التعليم (Alsabhani. 1421)

الضابط الأول: ضابط عقدي: أن يعتقد المستثمر المسلم اعتقاداً جازماً في كل حين أن الأموال المتوفرة لديه ليس له حق التصرف المطلق فيها لأن المالك الحقيقي هو الله وبالتالي فإن تصرفه في الأموال واستثماره لها يجب أن يكون وفق إرادة المالك الحقيقي وهو الله عز وجل، ويعد هذا الضابط ضماناً وجذانياً لتجهيزه المال واستثماره فيما يعود بالنفع

على المستثمر وعلى المجتمع فلا يستثمر في حرام ولا في منكر ولا فيما يؤدي إلى ضرر .(Sanu.2000)

الضابط الثاني: ضابط أخلاقي، لابد أن يراعي المستثمر القضايا الأخلاقية والإنسانية والقيم البديلة فلا يكون جشعًا في كسب المال ورفع رسوم الدراسة ووضع شروط وقيود على الطلاب. فالقيم والمبادئ الأخلاقية الثابتة يجب أن يتلزم بها كل مستثمر مسلم من أجل ضمان تحقيق النفع والخير له و المجتمع حتى يتحقق للمجتمع رفاهيته الاقتصادية والاجتماعية . ويمتاز المذهب الاقتصادي الإسلامي بتركيزه على القيم والأخلاق باعتبارها ركن أساسى من أركان الاستثمار لا يمكن إهمالها أو التقصير فيها حيث أنه لا يمكن لأى نظام اقتصادي مهما كان كفؤا أن يحقق ما يصبو إليه من تحقيق الرفاه للفرد والمجتمع من غير مصفاة أخلاقية توجهه وتقومه وهي حقيقة يؤكدها العديد من رجال الفكر الاقتصادي الغربي (Shabira. 1416).

ومن أهم الضوابط الأخلاقية التي شدد الإسلام على ضرورة الالتزام بها ضابط الصدق وضابط الأمانة والوفاء والعدالة وتجنب الكذب والغش والخيانة وإخلاف الوعد وغيرها من القيم التي شدد عليها الإسلام واعتبرها ثوابت ترتبط بأصل الدين . ولقد جسد الإسلام تلك القيم والأخلاق حقيقة واقعة في الصيغ والعقود الاستثمارية التي ابتكرها الإسلام كبديل لجانب المعاملات في الحياة الاقتصادية حتى يضمن تحقق الخير والنفع في مختلف مجالات الحياة ومن أمثلة تلك العقود التي تبين بوضوح البعد الأخلاقي عقود بيع الأمانة وعقود المشاركات والمضاربة والإجارة وتحريم للبيوع التي تخل بضوابط الأمانة والصدق وهي كثيرة ومبثوثة في كتب فقه المعاملات في الإسلام، ولتأكيد تحقيق ركن التراضي والعدالة ابتكر الإسلام نظرية الخيارات حتى يؤكد على حقيقة ضرورة توافر البعد الأخلاقي في العقود الإسلامية.

الضابط الثالث: ضابط اجتماعي، إن الاستثمار في ضوء المذهب الاقتصادي الإسلامي ليس غاية بحد ذاته بحيث تقتصر تلك الغاية فقط على إشباع حاجات المستثمر بزيادة ثروته، ولكن الاستثمار وسيلة لتحقيق غاية أخرى وأجل هي تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للفرد والمجتمع، ويتحقق الرفاه الاقتصادي عن طريق تحقق الكفاءة والعدالة الاقتصادية للمستثمر ومجتمعه والتي تضمن تحقيق الرفاه الاجتماعي لما لها من أثر طيب في إشاعة المحبة والإخاء بين أفراد المجتمع. ولقد بالغ الإسلام في تشديده على ضرورة الالتزام بهذه الضوابط لأن عدم الالتزام بها قد يؤدي إلى مشاكل اجتماعية خطيرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً باختلالات اقتصادية ناجمة عن عدم التزامها.

الضابط الرابع: ضابط اقتصادي: ويعتاز المذهب الاقتصادي الإسلامي بتركيزه على القيم والأخلاق باعتبارها ركناً أساسياً من أركان الاستثمار لا يمكن إهمالها أو التقصير فيها حيث أنه لا يمكن لأي نظام اقتصادي مهما كان كفؤاً أن يتحقق ما يصبو إليه من تحقيق الرفاه للفرد والمجتمع من غير مصفاة أخلاقية توجهه وتقومه وهي حقيقة يؤكدها العديد من رجال الفكر الاقتصادي الغربي.

المطلب الخامس: شروط الاستثمار في التعليم

1. أن تخضع المؤسسات التعليمية بجميع أشكالها ومستوياتها للمراقبة من قبل الدولة، وبالخصوص المؤسسات الخاصة التي تعتبر التعليم أحد الأسواق التجارية، فالنظام المالي الإسلامي لا يمانع من الاستثمار في التعليم ولكن يرفض أن يكون التعليم بورة لجذب المستثمرين والطامعين في الأموال والمناصب والراتب، ضاربين بالقيم والأخلاق والمبادئ

عرض الخاطئ، وهذا يخالف المقصود التعليمي الذي يربى في الإنسان حسن التعامل، وينمي حب في الإنسان التضحية من أجل المجتمع.

2. أن تكون رسوم التعليم تتناسب مع الخدمات التعليمية، فلا يكن زائداً على ما تقدمه المؤسسة التعليمية لطلاب؛ بل التيسير والتخفيض على طلبة العلم هو أنساب لمقاصد التعليم، ومنح الطالب المتميزين فرصة لتعلمٍ من غير مقابل مالي تشجيعاً لهم على تحصيل العلم.

3. وقد ذكر بعض الفقهاء أن المؤسسات التجارية التي تمارس البيع في الأسواق إذا رفعت سعر السلعة حتى بلغ الربح أكثر من الثالث يعتبر غبناً. قال مالك حد الغبن في البيوع الثالث فصاعداً لقوله - صلى الله عليه وسلم الثالث والثالث كثير، وقال أبو حنيفة حد الغبن نصف العشر فصاعداً لأنه أقل ما يجب في زكوات الزروع والشمار (Almawardi. 1999)

والصحيح أنه لا حد للربح في الاستثمار؛ لكن أخلاقية البيع في الإسلام تتنافى معى الجشع الذي يظهر من بعض التجار فهناك قيم لا بد من مراعتها.

4. عدم المبالغة والإفراط في الدعاوى الكاذبة وغير الحقيقة. لأن تزيين المؤسسة العلمية بدعایات كاذبة ضرب من الغش والخداع المحرم شرعاً، وهذا أخطر ما يكون على المجتمع كان على مستوى السلع، وأسوى منه في مجال التعليم، فالإعلانات والدعایات يجب أن تكون مرتبطة بالموضوعية ولكن أحياناً الأمور تذهب في الاتجاه الخاطئ، فعندما يتحمّس القائمون على المؤسسات العلمية بالتسويق أكثر من اللازم، يحاولون تلميع مؤسساهم بشكل مبالغ فيه بهدف جذب طلبة العلم للتحقيق الأرباح، تكون النتيجة في النهاية وقوع خسائر من ناحية، وفضائح من ناحية أخرى. ولهذا يحق لكل طالب أن يقيم دعوة قضائية ضد أي مؤسسة علمية أدعت بمعالم لم تكن تتميز بها. وفي عام

2014، تم رفع دعوى قضائية جماعية من قبل عدد من مستهلكي مشروب الطاقة ريد بول في أميركا ضد الشركة النمساوية، كان من حيثياتها أنهم كانوا مستهلكين دوريين للمشروب لأكثر من 10 سنوات، ومع ذلك لم يرز لهم أي "أجنحة"، أو ظهر عليهم أي تحسن في إمكانياتهم العقلية أو الجسدية. فقط يداومون على شرب ريدبول كمشروب غني بالطاقة والكافيين لا أكثر ولا أقل، ولم يحصلوا على أي مميزات خاصة من ورائه. والنتيجة كانت صدور حكم قضائي يتهم ريدبول بعمل دعاية تسويقية مزيفة ومضللة للمستهلكين، ويلزم الشركة النمساوية بدفع تعويضات قدرت بـ 13 مليون دولار، على شكل دفع غرامة قدرها 10 دولارات لكل مستهلك أمريكي بدأ في الاستهلاك الدوري للمشروب بدءاً من العام 2002 حتى لحظة إصدار الحكم القضائي

(<https://www.aljazeera.net>)

5. أن تلتزم المؤسسات التعليمية بمعايير الجودة المعترف بها في

نطاق قانون البلد التي تعمل فيه

تحتم الجودة في التعليم بمواصفات كلٍّ من الخريجين من المدارس، والجامعات من خلال دراسة نتائج تحصيلهم الدراسي عبر مختلف المراحل التي يمررون بها، ولعل أهم معايير الجودة في التعليم العام هي: جودة كلٍّ من المناهج والمقررات والكتب الدراسية. جودة البنية التحتية الخاصة بالمدارس، والجامعات، والبيئة التعليمية ككلٍّ. كفاءة الموارد البشرية المتمثلة بالأطر التربوية والإدارية. جودة التكوين الأساسي المستمر من خلال الحرص على التطوير في المؤسسة التعليمية بشكل مستمر. التدبير الأمثل لكل من الموارد البشرية والمالية من خلال حسن إدارتها. الانطباع الإيجابي لدى المتعلمين والمستفيددين من خدمات المدارس والجامعات. نتائج التحصيل الدراسي. أن يقوم بتدريس ذات الكفاءات العلمية المشهود له بالعلم والأخلاق والقيم عمل في المؤسسات.

6. ولا تزيد رسوم التعليم على الطالب بعد العقد الذي دخل به من أول الدراسة، لأن يتم عقد بين الطالب والجامعة على رسوم محددة من بداية التسجيل، وقد يستلم الطالب في الكثير من الجامعات ورقة تبين، تكاليف الدراسة فيجب الوفاء بهذا العقد الذي تم الاتفاق عليه، وقد يبحث بخوازوه من بعض الجامعات فتقرر رفع الرسوم على جميع الطلاب الجدد والقديمي.

عدم رفع الرسوم على الطالب عقوبة لهم إذا تأخر عن دفع الرسوم. يعتبر رفع الرسوم على الطلاب الذين يتأخرون عن دفع الرسوم في الوقت والزمن المتفق عليه بين إدارات المؤسسات التعليمية والطالب، حرام وعد جوازه، لأن رسوم دين على الطالب، فإذا أُعسر نظرًا إلى ميسرة، لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرْهُ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [Quran:28:2]. وإن كان ماطل رفع أمره إلى الجهة المعتصة بالعقوبات. لأن الزيادة على الرسوم المتفق عليها يعتبر ربا حتى ولو كان بشرط مسبق، لأن هذا الشرط باطل ويخالف التعاليم الإسلامية، وفي الحقيقة أن المؤسسات التعليمية الخاصة ربحية وتسعى دومًا لتحقيق مكاسب مادية ومعنوية في آنٍ معاً، إلا أن بعضها يتناسى أن عليها ما يجب أن تقدمه للمجتمع، فتعامل بقسوة مع الطلبة المتعثرين في سداد الرسوم الدراسية، عبر طلب الرسوم منهم أمام زملائهم، وحرمانهم من الكتب، ومنعهم من الدوام المدرسي، إلى جانب عدم الحصول على الشهادة إلا بعد دفع المتأخرات، يأتي ذلك بالتوازي مع ممارسات سلبية تصدر من بعض أولياء الأمور مثل ماطلتهم في سداد ذممهم المالية رغم مقدرهم، واختيارهم لمدارس تفوق أقسامها مصادر دخلهم الثابت (nura al'amira.2020 <https://www.albayan.ae>)

خاتمة البحث:

يعتبر الاقتصاد الإسلامي من أفضل اقتصادات العالم سابقاً وحاضراً، حيث أنه يتوافق مع جميع المشاريع الاستثمارية، وكان لنا في هذا البحث استعراض مشروعية الاستثمار في المشاريع العلمية والتعليمية، وضوابط الكسب منها والإنفاق عليها، وكان الغرض من ذلك بيان الآراء المتعددة والقوال المتنوعة، وكان عرض هذه الأقوال بطريقة واضحة وجلية، من غير إطالة مملة أو اختصار مخل، مع إرفاق هذه الأقوال بالأدلة الشرعية وبيان مدى صحتها. وقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج، أبرزها مايلي:-

نتائج البحث:

1. الكسب والإنفاق يعد من أهم أمور الحياة وضروريها.
2. الكسب والإنفاق يأخذ جميع الأحكام التكليفية.
3. جواز أخذ الأجرة على تعليم العلوم الشرعية، وتركه أفضل لمن كان له كسب يقتات منه.
4. الاستثمار في المؤسسات التعليمية مأذون به شرعاً، إذا توفرت فيه الضوابط الشرعية والتزم المستثمر بالشروط المعتبرة شرعاً.
5. الاقتصاد الإسلامي يراعي الجانب المجتمعي، والجانب الإنساني، وينمي الجانب الأخلاقي، ويحرص على القيم النبيلة.

REFERENCES

- Abn Eabd Albari , 'Abu Eumar Yusif Bin Eabd Allh Bin Muhamad Bin Eabd Albiri Abn Easim Alnamrii Alqurtibii (Mtuafaa: 463 Ha) , 1994 , Jamie Bayan Alealm Wafadluh , Tahqiqu: 'Abi. Alashbal Alzuhayri Alnaashir: Dar Aibn Aljawzi Alsaeudiat Altabeatu: Alawil Eedad Alajiza' 2.
- Abn Eabidin , Muhamad 'Amin Bin Eumar Bin Eabd Aleaziz Eabidin Aldimashqii Alhanafii (Almutawafaa: 1252 Ha) , 1992 , Radu Almuhtar Ealaa Aldur Almukhtar , Alnaashir: Dar Alfikr , Bayrut , Altabeat Althaaniat , Eedad Al'ajza'i: 6.
- Abn Kathir, 'Abu Alfada' 'Iismaeil Bin Eumar Bin Kthyr Alqarshii Albasrii Thuma Aldimashqii Tafsir Quran Aleazim (Abin Kathir), Bieurt: Dar Alkutub Alealmiat.
- Abn Taymiyat Taqi Aldiyn 'Abu Aleabaas 'Ahmad Bin Eabd Alhalim Bin Taymiyat Alharaani (Mtuafaa: 728 Ha) 1418 Hu , Almustadrik Ealaa Majmoe Fataawaa Shaykh Al'iislam , Jameuha Watartibuha. Watabie Ealaa Nafaqatihi: Muhamad Bin Eabd Alrahman Bin Qasim (Mtuafaa: 1421 Ha) Tabeata: Al'uwl.
- Abu Dawud , Sulayman Bin Al'asheath Bin 'Ishaq Bin Bashir Bin Shidaad Bin Eamrw Al'azdi Alsajistaniu (T: 275 Ha). (2009) , Sunan 'Abi Dawud , Muhaqiqi: Muhamad Muhyi Aldiyn Eabd Alhumayd , Nashir: Hadithi. Almaktabat , Sayda - Bayrut , Eedad Alajiza'i: 4.
- 'Ahmad mukhtar eabd alhamid eumar (almutawafaa: 1424hi), 2008, bimusaeadat fariq eamal, muejam allughat alearabiat almueasiratn alnaashir: ealam alkutub, altabeati: al'uwlaa,edad al'ajza'i: 4.
- 'Ahmad Mukhtar Eabd Alhamid Eumar (Mtuafaa: 1424 Ha) , 2008 , Bimusaeadat Majmoeat Eamal , Qamus Allughat Alearabiat Almueasirat , Alnaashir: Ealam Alkutub , Al'iisdar: Al'awal , Eedad Al'ajza'i: 4.

Aibn Manzur , Muhamad Bin Makram Bin Ealiin , 'Abu Alfadl , Jamal Aldiyn Al'ansariu Alrawafieiu Al'iifriqiu (T: 711 Ha) 1414 Hu , Lisan Alearab , Alnaashir: Dar Sadir - Bayrut , Altabeat Althaalithat , 'Iidafat Al'ajza'i: 15.

Aibn Qudamat Wa'abu Muhamad Muafaq Aldiyn Eabd Allh Bin 'Ahmad Bin Muhamad Bin Qudamat Aljamaeii Almuqdasiu Thuma Aldimashqiu Alhanbaliu Almashhur Biaibn Qudamat Almaqdasii (T: 620 Ha) 1968 Mi. Almughaniy Alnaashir: Maktabat Alqahirat , Altabeati: Bidun Tabeat , Eedad Al'ajza'i: 10.

Al'azhariu , Muhamad Bin 'Ahmad Bin Al'azharii Alharawi , 'Abu Mansur (T: 370 Ha) 2001 M , Tanqiat Allughat , Almuhaqaqi: Muhamad Eawad Murib , Alnaashir: Dar 'Ihya' Alturath Alearabii - Bayrut , Tabteatan. : Awlaan , Eedad Al'ajza'i: 8.

Albayhaqi , 'Ahmad Bin Alhusayn Bin Ealiin Bin Musaa Alkhusrujardi Alkhirasaniu , 'Abu Bakr (T: 458 Ha) 2003 , Alsunan Alkubraa , Muhaqaqa: Muhamad Eabd Alqadir Eata , Alnaashir: Dar. Alkutub Aleilmiat Bayrut - Allubnat T 1.

Albijirimiu , Sulayman Bin Muhamad Bin Eumar Albijirmi Almisrii Alshaafieii (T: 1221 Ha) , 1950 , Tajrid Lisalih Aleabid = Hashiat Albijirmi Fi Sharh Almanhaj (Manhaj Altulaab Aladhi Aikhtasarah Zakariaa Al'ansari Min Manhaj Altulaab Alnawawii Lilnawawii Thuma Sharhah Fi Sharh Manhaj Altulaabi) Alnaashir: Matbaeat Alhalabi Altabeati: Bidun Tabeat Tarikh Alnashr: 1369 Hu - Eedad Al'ajza'i: 4.

Albukhariu , Muhamad Bin 'Iismaeil , 'Abu Eabd Allah Albukharii Aljuefiu , Sahih Albukharii , 1422 , Almuhaqaqi: Muhamad Zuhayr Bin Nasir Alnaasir , Alnaashir: Dar Tawq Alnajaa (Rasamath Alsultanat Bi'iidafat Alharafa. Tarqim Muhamad Fuad Eabd Albaqaa) Altabeata: Awlaan , Eedad Al'ajza'i: 9.

Aleaskari, 'Abu Hilal Alhasan bin Eabd Allh bin Sahl bin Saeid bin Yahya bin Muhran Aleaskari (1412H). Maejam Alfuruq Allaghawati.

Muasasat Alnashr Al'iislamii Altabbieat Lijamaeat Almadrisin (Qma).

Alhakim 'Abu Eabd Allah Alhakim Muhamad Bin Eabd Allah Bin Muhamad Bin Hamduih Bin Naeaym Bin Alhakam Alzabi Alnahmaniu Alnaysaburiu Almaeruf Biaibn Albaya (T: 405 Ha) 1990 Ma. Almustadrik Ealaa Alsahihayn , Tahqiqu: Mustafaa Eabd Alqadir Eata , Alnaashir: Dar Alkutub Aleilmiat Bayrut , Altabeat Al'uwlaa , Eedad Al'ajza'i: 4 .

Al'iielanat Khidmat Aldieayiyat Aldieayiyat Qad Tatasbab .[Https://Www.Aljazeera.Net](https://Www.Aljazeera.Net) .

Almanbaji , Jamal Aldiyn 'Abu Muhamad Eali Bin 'Abi Yahyaa Zakariaa Bin Maseud Al'ansarii Alkhazrajii Almanbaji (T: 686 Ha) , 1994 , Allabu Fi Aljame Bayn Alsunat Walkitab , Muhaqqiq: Du. Muhamad Fadl Eabd Aleaziz Almurad Alnaashir: Dar Alqalam - Aldaar Alshaamiyat - Suria / Dimashq - Lubnan / Bayrut Altabeat Althaaniatu.

Almawardi, 'Abu Alhasan Ealiin Bin Muhamad Bin Muhamad Bin Habib Albasrii Albaghdadiu , Bialmawardii (Almutawafaa: 450 Hu) , 1999 , Alhawi Alkabir Fi Fiqh , Madhab Al'iimam Alshaafieii Wahu Sharh Mukhtasar Almuzni , Almuhaqqiqi: Alshaykh Eali Muhamad Mueawad - Alshaykh Eadil 'Ahmad Eabd Almawjud , Alnaashir: Dar Alkutub Aleilmiat, Bayrut - Lubnan , Altabeat Al'uwlaa, 1419 Hu , Eedad Al'ajza'i: 19.

Alnawawiu , 'Abu Zakariaa Muhyi Aldiyn Yahyaa Bin Sharaf Alnawawiu (T: 676 Ha) , Almajmoe Sharah Almuhadhab , Alnaashir: Dar Alfikr ,

Alsabhani , Eabd Aljabaar Hamd Eubayd Alsabhani: , 2001, Eadalat Altawzie Walkahraba' Fi Alnuzum Alaiqtisadiat Fi Alnuzum Alwadeiat Wal'iislam , Majalat Alsharieat Walqanun , Jamieat Al'iimarat Alearabiat Almutahidat , Aleedad Alraabie Eashar

Alshirbini , Shams Aldiyn , Muhamad Bin 'Ahmad Alkhatib Alshirbiniu Alshaafieiu (Almutawafaa: 977 Ha) , 1994, Mughniy Almuhtaj 'Iilaa Maerifat Maeani 'Alfaz Alminhaj , Alnaashir: Dar Alkutub Aleilmiat , Altabeat Al'uwlaa , Eedad Al'ajza'i: 6.

Altabaraniu , Sulayman Bin 'Ahmad Bin 'Ayuwb Bin Mutayr Allakhmi Alshaami , 'Abu Alqasim Altabaranii (Almutawafaa: 360 Ha) , 1985 , Alrawd Aldaaniu (Almuejam Alsaghir) , Muhaqaqa: Muhamad Shakur Mahmud Alhaj 'Amir , Alnaashir: Almaktab Al'iislamiu , Dar Eamaar - Bayrut , Eamaan , Altabeat Al'uwlaa , Eedad Al'ajza'i: 2.

Altahawi , 'Abu Jaefar 'Ahmad Bin Muhamad Bin Salamat Bin Eabd Almalik Bin Salamat Al'azdi (1994) Fi Sharh Maeani Alathar , Waltahaquq Minh Waeardih Ealayhi: (Muhamad Zahri Alnajaar - Muhamad Sayid Jad). Alhaq) Min Eulama' Al'azhar Alsharif , Aistaeradah Waeedad Kutubih Wa'abwabih Wa'ahadithihi: Di Yusif Eabd Alrahman Almireashali - Bahith Bimarkaz Khidmat Alsanat Bialmadinat Alnabawiati. , Alnaashir: Ealam Alkutub , Altabeata: Al'uwlaa.

Eabd Alrahman Bin Salih Aleabd Allatif , 2003 M , Alqawaeid Waldawabit Alfiqhiat Alati Tashmal Altaysir , Alnaashir: Eimadat Albahth Aleilmii Bialjamieat Al'iislamiat , Almadinat Almunawarat , Almamlakat Alearabiat Alsaediat , Altabeatu: Awlaan , Eedad Al'ajza'i:

Ibn Bital 'Abu Alhasan Ali bin Khalf bin Abd Almalik (1423H -2003), Sharah Sahih Albkhara Li Ibn Bital. Riyadh. Maktabat Alrushd.

Ibn Hanbal, Abu Abdullah Ahmad bin Muhammad bin Hanbal. Musnad al- Imam Ahmad bin Hanbal. (2001m). Bierut. Muassasah al Risalah.

Ibn Nujaym, Zayn Aldiyn bin 'Ibrahim bin Muhamed. (1997), Al-Bahr al-Rā'i, Sharḥ Kanz al-Daqā'i. Beirut. Dār al-Kitab al-Islamī.

ibn qudamat, 'abu muhammad muafaq aldiyn eabd allh bin 'ahmad bin muhammad bin qudamat aljamaeilii almuqdisii thuma aldimashqiu alhanbaliu, alshahir biaibn qudamat almaqdisii (almutawafaa: 620hi) 1968, almughni, alnaashir: maktabat alqahirati, altabeati: bidun tabeatin, eedad al'ajza'i:10

Mahmud Dahi , 2020 , Hal Yajuz Al'iinfaq Ealaa Altaelim Min Banuk Alzaka .. Yujib 'Amin Alfatwaa '[Https://Www.Elbalad.News](https://Www.Elbalad.News)

Muslim bin Alhujaj 'Abu Alhasan Alqashiri Alnaysaburi. 2006. Al Musanad Al Sahih Al Mukhtasar Binaql Aleadl Ean Aleadl 'Iilaa Rasul Allah Salaa Allah Ealayh Wasalm. Dar 'Ihya' Alturath.

nura al'amira, rahab halawati. alrusum almuta'akhirat aishtibak mutajadid bayn almadaris wa'awlia' al'amur2020 <https://www.albayan.ae>

Sanu , Qutb San , 2000 , 'Ahkam Wadawabit Aliastithmar Fi Alfiqh Al'islamii , Dar Alnafis , Eamaan , Al'urduni , 'Uwl.

Shabira , Muhamad Eumar Shabira , 1416 Hu , Al'iislam Waltahadiy Aliaiqtisadiu , Almaehad Alealamiu Lilfikr Al'iislami, Washintun.

Shirin 'Ahmad , Taerif Almashrue , 2017 , <Https://Mawdoo3.Com>



الإطار العام لمعايير بازل 3 وتأثيرها في العمل المصرفي

The General Framework of Basel Standards and Its Impact on Banking

Faisal Fahad Al-Ghanimi

Institute of Islamic Banking and Finance (IIBF), International Islamic
University Malaysia (IIUM).

Faze116@yahoo.com

Falah M F SM Alhajri

Kuwait University, Kuwait.

falahalhajri2020@gmail.com

الملخص

دفعت الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي حدثت في عام 2008 البنوك المركزية إلى التفكير بجدية في زيادة رؤوس أموال البنوك التجارية لتجنب الانهيارات المالية، وتعد معايير اتفاقية بازل 3 درسًا مستفادًا من الأزمة المالية العالمية لتحسين القطاع المصرفي العالمي من الاختلالات، وتضمنت الاتفاقية أن البنوك يجب أن تحفظ بقدر أكبر من رأس المال كاحتياطي يمكن هذه البنوك من مواجهة أي أزمات دون الحاجة إلى جهود إنقاذ حكومية ضخمة كما حدث في الأزمة المالية الماضية. من أجل الوصول إلى فهم عملي لمستوى الأداء المالي، من المهم تنشيط الأداء المالي المتعلق بالعائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية والعائد على المبيعات. يتميز النموذج المحاسبي بعدة مزايا منها أنه يتوافق مع مبادئ المحاسبة وفي نفس الوقت سهل الاستخدام. يركز هذا الاتجاه على العلاقة بين سعر السهم وحصة الأرباح التي حققتها المنظمة. من أجل تحقيق ذلك ، سوف تتحقق في معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق المساهمين (أو حقوق الملكية). خلصت الدراسة إلى أن: تنقسم مصادر المعلومات لتقييم أداء المنظمة إلى كل من المصادر الخارجية التي تشمل المعلومات العامة والمعلومات القطاعية، والمصادر الداخلية التي تشمل المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة. في هذه الدراسة تم تطبيق النهج الوصفي والتحليلي للتعریف بلحنة بازل للرقابة المصرافية.

الكلمات المفتاحية: معايير بازل 3، العمل المصرفي، الإطار القانوني.

Abstract

The recent global financial crisis that occurred in 2008 leaded central banks to think seriously about increasing the capital of commercial banks to avoid financial collapses, and the standards of the Basel III agreement are a lesson learned from the global financial crisis to immunize the global banking sector from imbalances, and the agreement included that banks should maintain as much greater than the capital as a reserve that enables these banks to face any crises without the need for massive government rescue efforts, as happened in the last financial crisis. In order to reach a practical understanding of the level of financial performance, it's important to activate the financial performance related to the return on investment, return on equity, and return on sales. The accounting model has several advantages, including that it conforms to accounting principles and is at the same time easy to use. This trend focuses on the relationship between the share price and the share of profits achieved by the organization. In order to achieve this, will investigate the rate of return on assets, the rate of return on shareholders' equity (or equity). The study concluded that; the sources of information to evaluate the performance of an organization are divided to both external sources which include general information and sectoral information, and internal sources which include information related to the institution's activity. In this study the descriptive and analytical approach was applied.

Keywords: Basel 3, Islamic banks, The legal framework.

مقدمة:

تشكلت لجنة بازل في نهاية العام 1974 من قبل مخاوف المصارف المركزية لدول مجموعة العشرة، وتحتمع اللجنة دولياً بمعدل أربعة اجتماعات سنوياً في مقر بنك التسويات الدولية (BIS) في مدينة بازل في سويسرا، ويتبع هذه اللجنة (30) مجموعة عمل متخصصة تجتمع أيضاً بشكل دوري. وت تكون لجنة بازل للرقابة المصرفية من رؤساء بنوك مركزية ومسؤولين في الهيئات التنظيمية من 27 دولة من الاقتصادات الرائدة في العالم، تعمل على سن قواعد أكثر صرامة بشأن إدارة المصارف في محاولة لجعل هذه الصناعة أكثر قدرة على مواجهة الأزمات ولدفعها للاحتفاظ بقدر أكبر من أموالها الخاصة وأن تتمتع بقوة أكبر في مواجهة الأزمات (معهد الدراسات المصرفية، نشرة توسيعية، 2012، ص 5).

وقد أصدرت هذه اللجنة قواعد بازل 3 التي تؤكد على إجبار المصارف على زيادة الأموال التي تخصصها كبند احتياطي لسد التغرات المالية، في حال حدوث أزمة أو شح في النقد، وبالتالي الحفاظ على استدامتها المالية وسلامة النظام المصرفي والمالي، وبالرغم من تسميتها باتفاقية بازل 3 إلا أنها لم تلغ اتفاقية بازل 2 ولكنها عدلت رأس المال وأضافت بعض المعايير الجديدة الخاصة بالسيولة، وبسبب الأثر الكبير لهذه التعديلات والمعايير الجديدة على البنوك فقد أتاحت بازل 3 فترة زمنية تنتهي من عام (2012 ولغاية عام 2019) للالتزام بمقررات بازل 3 التي تستوجب على المصارف، رفع الشريحة الأولى من رؤوس المال التي تشكل احتياطاتها "الصلبة" المؤلفة من أسهم وأرباح من 2% في الوقت الحاضر إلى 4.5% من أصولها، يضاف إلى ذلك، تخصيص شريحة إضافية بمقدار 2.5% من رأس المال، لمواجهة أزمات مقبلة محتملة وهو ما يرفع إجمالي الاحتياطي الصلب إلى نسبة 7% بدلاً من 2% حالياً. وقد أصدرت هذه اللجنة قواعد بازل 3 التي تؤكد على إجبار المصارف على زيادة الأموال التي تخصصها كبند احتياطي لسد التغرات المالية، في حال حدوث أزمة أو شح في النقد، وبالتالي الحفاظ على استدامتها المالية وسلامة النظام المصرفي والمالي.

تعمل اللجنة على صياغة معايير رقابية وإرشادات تتعلق بالعمل المصرفي، إضافة إلى إصدار توصيات حول الممارسات السليمة للكثير من جوانب العمل المصرفي، وتكون من مسؤولية الجهات الرقابية في كل دولة الاستفادة من هذه المعايير والإرشادات والممارسات وتكييفها بما يتلاءم مع أوضاعها الخاصة. وتشجع اللجنة على استخدام معايير ومنهجيات عامة واحدة فيما بين دول العالم، دون محاولة فرض تقنيات رقابية مفصلة ومتباينة ومشتركة فيما بين الدول (معهد الدراسات المصرفية، نشرة توعوية، 2012، ص 6).

ترفع اللجنة تقاريرها إلى مخافضي البنوك المركزية في دول مجموعة العشرة للحصول على موافقتهم على مبادرات اللجنة الرئيسية. وتغطي قرارات اللجنة مجالات واسعة جداً في الأمور المالية والمصرفية.

ومن أهم أهداف اللجنة العمل على سد أية فجوات في التغطية الرقابية الدولية على الأعمال المصرفية، وهي في سبيل تحقيق ذلك تؤكد على مبدأين أساسين، أوهما، ضرورة خضوع كافة المؤسسات المصرفية الأجنبية (من خارج الدول الأعضاء في اللجنة) للرقابة المصرفية، والثاني يؤكد على ضرورة ملاءمة وكفاية العملية الرقابية (معهد الدراسات المصرفية، نشرة توعوية، 2012، ص 6).

ولتحقيق هذا الهدف، فقد أصدرت لجنة بازل منذ عام 1975 سلسلة طويلة من الوثائق والدراسات المتعلقة بإدارة مختلف أشكال المخاطر المصرفية والرقابة عليها من قبل الجهات المشرفة (البنوك المركزية).

تعمل اللجنة على تشجيع التعاون وال الحوار مع البنوك المركزية غير الأعضاء في اللجنة، وتعتمد عليهم دورياً وثائق ودراسات صادرة عن اللجنة بهدف المناقشة والدراسة. وتعزز اللجنة من اتصالها مع البنوك المركزية حول العالم من خلال المؤتمر الدولي للرقابة المصرفية الذي تعقده اللجنة كل ستين.

يوفر بنك التسوبيات الدولية كافة أشكال الدعم الإداري وخدمات السكرتارية للجنة وأمانتها العامة، ويمكن للجهات الرقابية حول العالم الاتصال بلجنة بازل أو أي من اللجان المنبثقة عنها بهدف طلب المشورة والنصائح حول القضايا المتعلقة بالرقابة على البنوك.

١. اتفاقية بازل ١

حرضت مجموعة الدول العشر على تشكيل لجنة في إطار بنك التسويات الدولية (Bank For International Settlement) للرقابة على البنوك مع نهاية عام 1974 وهي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية، وإنما أنشئت بمقتضى قرار من مخافطي البنوك المركزية للدول الصناعية وقد عرفت فيما بعد بلجنة بازل للرقابة المصرفية، وتحتاج لجنة هذه اللجنة أربع مرات سنويًا ويساعدتها عدد من فرق العمل من الفنين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك (The World Business Organization. 2006. Available at <http://www.bis.org/publ/bcbasca.htm>)

ولذلك فإن قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية، رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة كبيرة. فالقواعد والمعايير التي تصدرها لجنة بازل تتمتع بالإلزام الأدبي والذي يصاحبها في معظم الأحوال تكلفة اقتصادية عند عدم الانصياع لها. وتتضمن قرارات و توصيات اللجنة وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على البنوك مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان بغرض تحفيز الدول على إتباع تلك المبادئ والمعايير والإنفاذ من هذه الممارسات.

وقد قامت لجنة بازل، إدراكاً منها إلى أن سلامه القطاع المصرفي تتوقف على حسن مواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، بإصدار اتفاقية كفاية رأس المال في Basel Capital Accord، حيث حددت نسبة 8% كحد أدنى لـ كفاية رأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان في المصارف. وقد أخذت الدول الصناعية بالانصياع إلى هذه القواعد ولم تلبث أن أصبحت هذه الأحكام من القواعد والمعايير العامة التي أخذت بها

مختلف الدول خارج الدول الصناعية (.The World Business Organization. 2006 .Available At <http://www.bis.org/publ/bcbsca.htm>

2. اتفاقية بازل 2

لقد ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في اتفاقية بازل من حيث كفاية رأس المال، وذلك عند وقوع الأزمة المالية الآسيوية عام 1997، إذ تطلب الأمر أكثر من مجرد مواجهة مخاطر الائتمان التي يمكن أن يتعرض لها أحد المصارف، وإنما ظهرت هناك حاجة إلى ضمان استقرار النظام المالي في مجموعه، فضلاً عن أن المخاطر التي تواجهها المصارف تتجاوز مجرد مخاطر الائتمان، ومن هنا بدأ الإعداد لاتفاقية بازل الثانية التي استندت على تبني نظرة جديدة للتعامل مع المخاطر وما يستوجبه ذلك من تغيير في أساليب إدارة المصارف والرقابة عليها، فضلاً عن التغيير في البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها البنوك (The World Business Organization, 2006 .)

وهكذا فإن اتفاقية بازل الثانية تضمنت ثلاث دعائم رئيسة Pillars، الأولى تتعلق بكمية رأس المال Capital Adequacy بما يتطلب مزيداً من الضبط والتطوير لاتفاق بازل 1، والدعامة الثانية تتجه لعمليات المراجعة الرقابية على المصارف وبذلك تربط إدارة هذه البنوك بالمبادئ التي استقرت في الرقابة على المصارف Bank Supervisory Review، والدعامة الثالثة وتنبع بانضباط الأسواق Market Discipline وما يرتبط بها من شفافية في نشر المعلومات وبما يساعد على زيادة كفاءة إدارة المخاطر (صندوق النقد العربي، 2004 .)

تأسست لجنة بازل من مجموعة الدول الصناعية العشر عام 1974م تحت إشراف بنك التسويات الدولية في مدينة بازل بسويسرا (اللغة الانجليزية) وتعرف (بال) باللغة الفرنسية، وقد عملت هذه اللجنة لعدة سنوات قبل أن تنشر تقريرها النهائي عام 1988. وقد سبق ذلك قيام اللجنة بتقديم تقريرها (المبدئي) بتاريخ 7 ديسمبر 1987 إلى مخاطبي البنوك المركزية بمجموعة الدول الصناعية الكبرى (The World Business Organization. 2006. Available At <http://www.bis.org/publ/bcbasca.htm>).

وقد أرست اللجنة عدداً من المبادئ تمثل العناصر الأساسية التي تقوم عليها نظم الرقابة الفعالة، وتعطى هذه المبادئ بصورة شاملة الشروط اللاحزة لزيادة كفاءة الرقابة المصرفية، فضلاً عن شروط منح التراخيص، وقواعد ومتطلبات الرقابة الحذرية، وسبل تطوير الرقابة المصرفية، ومعايير الإفصاح، وتحديد السلطات الرسمية للمرابقين، وشروط ضمان سلامة النظام المالي العالمي. وفي عام 1988 أقرت لجنة بازل معيارها الموحد بشأن متطلبات كفاية رأس المال، والذي عرف باسم "اتفاقية بازل لعام 1988" (Cornford, 2005. p: 178).

ولم يقتصر الهدف من هذه الاتفاقية على دعم النظام المالي العالمي فحسب، بل إنما سعت أيضاً إلى تحقيق التقارب بين معايير كفاية رأس المال المطبقة في الدول المختلفة، وإزالة الفوارق في القدرة التنافسية بين البنوك الناتجة عن اختلاف هذا المعيار، وتمثل العناصر الأساسية للاتفاقية في وضع معايير مترابطة Convergence لتقدير رأس المال والأصول البنكية، وفقاً لمخاطر الائتمان (بما فيها المخاطر الخاصة بالبنود خارج الميزانية)، ووضع حد أعلى 8% لنسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بأوزان مخاطرها، وفي عام 1996 تم إدخال بعض التعديلات على المعايير التي نصت عليها الاتفاقية، وبدأ العمل بها في عام 1998 وقد كان من المخطط في البداية أن يتم تطبيق اتفاقية بازل 1988 على البنوك ذات النشاط الدولي

في الدول الأعضاء، إلا أنه بحلول عام 1999 اتسع نطاقها فأصبحت تشكل ركناً أساسياً في النظم الرقابية على البنوك المحلية في أكثر من مائة دولة.

وقد هدفت هذه الاتفاقية إلى العمل على تقوية واستقرار النظام المالي الدولي إثر تفاقم مديونية دول العالم الثالث (الدول النامية) خلال عقد السبعينات نتيجة توسيع البنوك في تقديم قروضها لتلك الدول وعجزها عن السداد، فقد أدى ذلك إلى إضعاف مراكزها المالية، مما اضطر المصارف إلى شطب بعض الديون واستبدال جزء منها بآسهامات جزئية في المشروعات المقترض لها. بالإضافة إلى إزالة المنافسة غير العادلة بين المصارف والناشئة من الفروق في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن حدود رأس المال المالي والمساعدة على تنظيم عملية الرقابة بين البنوك وجعلها أكثر واقعية، والتوجيه على تعاون أكبر وتنسيق أوسع في مجال الرقابة والإشراف على البنوك (معضاد، 2003، ص 42).

كما أن التطورات الأخيرة في المصارف الدولية التي شهدتها الساحة الدولية وتزايد الاتجاه العالمي نحو تحرير الأسواق النقدية من القيود التي تفرضها التشريعات واللوائح والمعوقات التي تحول دون توسيع أنشطة المصارف وظهور أدوات ائتمانية جديدة طويلة الأجل على صعيد التعامل الدولي. لهذه الأسباب مجتمعة انطلقت اللجنة من ضرورة تحقيق توافق دولي في الأنظمة الرقابية المتعلقة بمدى كفاية رأس المال يعمل على صياغة إطار حديد يقود إلى تقوية النظام المالي الدولي ويؤدي إلى دعم استقراره.

3. اتفاقية بازل 3

أعلنت الجهة الرقابية للجنة بازل للرقابة البنكية، وهي مجموعة مكونة من مخافطي البنوك المركزية ومديري الإشراف فيها، عن إصلاحات للقطاع البنكي بتاريخ 12 سبتمبر

2010 وذلك بعد اجتماعها في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية، وتم المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في سينيول العاصمة الكورية الجنوبية في 12 نوفمبر 2010، حيث قامت اللجنة بتحديث توجيهاتها للوائح التنظيمية المصرفية استجابة للأزمة المالية العالمية. ويطرح اتفاق بازل 3 معايير جديدة لرأس المال والمديونية والسيولة لتعزيز صلاحة الأنظمة المالية والرقابة وإدارة المخاطر في القطاع المالي، حيث ستتجبر القوانين الجديدة البنوك على الاحتفاظ باحتياطيات أكبر وجودة أعلى لرؤوس أموالها مما هو مفروض عليها اليوم في ظل القواعد الحالية. وتلزم قواعد اتفاقية «بازل 3» البنوك بتحصين أنفسها جيداً ضد الأزمات المالية في المستقبل، وبالغrip على الأضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها من دون مساعدة أو تدخل البنك المركزي أو الحكومة قدر ما يمكن (الطوير، 2011، ص14).

ويمكن تلخيص أبرز هذه التعديلات والمعايير الجديدة لبازل 3 في البنود التالية: (كما وردت في نص اتفاقية بازل 3، منقولة عن كوكش فلاح، 2012)

- 1 - **رأس المال التنظيمي:** تم تعديل مكونات رأس المال التنظيمي لتشمل أدوات أكثر استقراراً إذ تقسم إلى ثلاث شرائح تمثل الشرحية الأولى للأسماء العادية وت تكون بشكل رئيسي من رأس المال المدفوع والإحتياطيات والأرباح المدورة، والشرحية الأولى الإضافية والشرحية الثانية، وقامت اتفاقية بازل 3 بإلغاء الشرحية الثالثة من رأس المال. وحسب القوانين السارية حاليا، فإن على البنوك تحصيص نسبة 2 في المائة فقط من إجمالي القروض كأصول احتياطية لتعويض خسائرها، لكن قوانين بازل 3 رفعت هذه النسبة بأكثر من 3 أضعاف لتصل إلى 7 في المائة، كما تشجع لجنة بازل للرقابة المصرفية البنوك الكبيرة على الاحتفاظ

باحتياطيات أكبر من نسبة الـ 7 في المائة، لأن اختيار مثل هذه البنوك يمكن أن يدمر النظام المالي بأكمله.

2- نسبة كفاية رأس المال: قامت اتفاقية بازل 3 بتعديل حدود نسبة كفاية رأس المال ابتداءً من عام 2013 ولغاية نهاية عام 2018 وذلك وفقاً لما يلي:

أ- رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر RWA إلى الشريحة الأولى للأسهم العادية من 2% إلى 4.5% وهذا سيؤدي إلى رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر إلى الشريحة الأولى (للأسهم العادية والإضافية) من 4.5% إلى 6%.

ب- إضافة رأس مال لغايات التحوط (Conservation Buffer) إلى نسبة كفاية رأس المال بنسبة 2.5% وبذلك يصبح الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بالإضافة إلى رأس المال لغايات التحوط 10.5% وسوف يستخدم لغايات الحد من توزيع الأرباح.

ج- رأس المال الإضافي المعاكس (Countercyclical Buffer) لتغطية مخاطر الدورات الاقتصادية من 0% إلى 2.5%.

د- رأس المال الإضافي لمواجهة المخاطر النظامية (Systematic Buffer).

3- معيار السيولة: أدخلت اتفاقية بازل الثالثة معيار خاص بالسيولة للتأكد من أن البنك تملك موجودات يمكن أن تسهلها لتغطية احتياجاتها وودائع أكثر استقراراً، وركزت أيضاً على موقف السيولة في البنك على المدى القصير لجعل البنك أكثر مرونة أمام إغلاق أسواق المال قصيرة الأجل، وتضع الضوابط الجديدة نسبة لتغطية السيولة تحسب على أساس مخزون البنك من الأصول السائلة العالية الجودة مقسوماً على التدفقات النقدية الصافية خلال فترة زمنية مدتها 30 يوماً،

وهذه النسبة سوف تقيس قدرة البنك على تحويل الأصول إلى نقد خلال 30 يوماً وأن لا تقل هذه النسبة عن 100 بالمائة.

4- نسبة الرافعة المالية: تدخل لجنة بازل ثالث نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي - Leverage Ratio - وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وهي نسبة بسيطة، كما أن المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر، وهي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطا، وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية. وتمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون اخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى، وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن 3%.

وتحدف الإصلاحات المقترحة بوجوب اتفاقية بازل 3 إلى زيادة متطلبات رأس المال وإلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي حتى يتسعى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية، حيث أن الانتقال إلى نظام بازل الجديد ييدو عملياً، ل أنه يسمح للبنوك بزيادة رؤوس أموالها خلال فترة ثمان سنوات على مراحل، إذ أن تبني المعايير المقترحة سوف يتطلب من البنوك الاحتفاظ بنسب عالية من رأس المال وكذلك برأسمال ذي نوعية جيدة (الراجحي، 2010، ص1).

إن للمعايير الجديدة انعكاساتها على النمو، حيث تشير تقديرات منظمة التعاون والتنمية أن تنفيذ اتفاقية "بازل 3" سيؤدي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بمقدار 1.05 إلى 1.15 في المائة تقريباً، وفيما يلي أهم البنود والمعطيات التي تناولتها اتفاقية بازل 3 وهي على النحو الآتي:

أولاً: الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل 3

تلخص أهم الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل 3 فيما يلي: (معهد الدراسات المصرفية، نشرة توعوية، 2012، ص 3)

- 1 - إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم (رأس مال أساسي) وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4,5 % على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة ب 2% وفق اتفاقية بازل 2.
- 2 - تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2,5 % من الأصول، أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تخفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثالث أضعف ليبلغ نسبة 7 % وفي حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن 7 % يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيوداً على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم، ورغم الصراوة في المعايير الجديدة إلا أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير والتي قد تصل إلى عام 2019 جعلت البنوك تتنفس الصعداء.
- 3 - تخفظ البنك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و 2.5 % من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين)، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنك وذلك لضمان عدم تأثيرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنباً إلى جنب، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنك على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.

- 4- رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4% إلى 6% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال، ومن المفترض أن يبدأ العمل تدريجياً بهذه الإجراءات اعتباراً من يناير عام 2013 وصولاً إلى بداية العمل بها في عام 2015 وتنفيذها بشكل نهائي في عام 2019.
- 5- متطلبات أعلى من رأس المال وجودة رأس المال، إذ إن النقطة المحورية للإصلاح المقترن هي زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8% حالياً إلى 10.5% وتركيز الإصلاحات المقترنة أيضاً على جودة رأس المال إذ أنها تتطلب قدرًا أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك.
- 6- تشمل هذه الحزمة من الإصلاحات أيضاً اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة لا زالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول مجموعة العشرين، حيث سيعين على البنوك تقديم أدوات أكبر للسيولة، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات.

ثانياً: محاور اتفاقية بازل 3

ت تكون اتفاقية بازل الثالثة من خمسة محاور أساسية وهي: (مفتاح، ورحال، 2013، ص 13)

المحور الأول: ينص هذا المحور لمشروع اتفاقية بازل الثالثة الجديدة على أهمية وضرورة تحسين نوعية وقاعدة رأس المال في البنوك وكذلك بنية رأس المال وشفافيته، وهذه الاتفاقية يجعل مفهوم رأس المال الأساسي مقتصرًا فقط على رأس المال المكتسب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافاً إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير

المقيّدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها. أما رأس المال المساند فيقتصر على أدوات رأس المال المقيّدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على المصرف، وأسقطت (بازل 3) كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملاً بالاتفاقات السابقة.

المحور الثاني: تشدّد مقترّحات لجنة بازل 3 على أهمية تغطية مخاطر الجهات المقرضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات المالية وتمويل سندات الدين وذلك من خلال القيام بفرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة، وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

المحور الثالث: تقوم لجنة بازل في هذا المحور بإدخال نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي - Leverage Ratio - وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وهي نسبة بسيطة، كما أن المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر، وهي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ، وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمطالبات المخاطر الأساسية.

المحور الرابع: يهدف هذا المحور إلى الحيلولة دون قيام البنوك باتباع سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب فزيادة نسب التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار، وتمنع في أوقات الركود عن الإقراض فتعمق بذلك مرحلة الركود الاقتصادي وتطيل مدة الرمي.

المحور الخامس: يعود هذا المحور على المسألة المتعلقة بـالسيولة النقدية، والتي ظهرت أهميتها لعمل النظام المالي والأسوق بكمالها أثناء الأزمة العالمية الأخيرة، ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة النقدية، واقتصرت اعتماد نسبتين،

الأولى هي نسبة تغطية السيولة والتي تتطلب من البنوك القيام بـالاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية وذلك من أجل لتغطية التدفق النقدي المتوفر لديها حتى 30 يوماً، أما النسبة الثانية فهي لـلقيام بـقياس السيولة النقدية المتوسطة والطويلة الأمد، والهدف منها أن يتوفّر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها.

ثالثاً: مراحل التحول إلى النظام الجديد (مراحل تفويض مقررات بازل 3)

لكي تستطيع البنوك من مواكبة الزيادة الكبيرة في حجم أنشطتها، فإن يتوجب عليها إما أن تقوم برفع رأس مالها وذلك بـطرح أسهم جديدة للاكتتاب العام، أو القيام بـإيجاد مصادر أخرى للتمويل، أو بـالتقليل من حجم القروض المنوحة، وفي كل الحالات، فإن هذا الامر يتطلب وقتاً إضافياً، لذلك فقد منحت اتفاقية بازل 3 الجديدة المصارف فرصة لـتطبيق هذه القواعد بشكل كلي وذلك حتى عام 2019، على أن يبدأ التطبيق الفعلي بشكل تدريجي مع بداية عام 2013، وبحلول عام 2015 يجب على البنوك أن تكون قد رفعت أموال الاحتياط إلى نسبة 4.5 في المائة، ثم ترفعها بنسبة إضافية تبلغ 2.5 في المائة بحلول عام 2019، كما أن بعض الدول مارست ضغوطاً من أجل إقرار نسبة حماية إضافية بمعدل 2.5 في المائة، ليصل الإجمالي إلى 9.5 في المائة، بحيث يفرض هذا المطلب في أوقات الرخاء، غير أن مجموعة بازل أخفقت في الاتفاق على هذا الإجراء وتركت أمره للدول الفردية (مفتاح، ورحال، 2013، ص14).

رابعاً: تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفى

لقد دفعت الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي حدثت عام 2008 البنوك المركزية إلى التفكير بشكل جدي في زيادة رؤوس أموال البنوك التجارية وذلك من أجل تفادي الأزمات الائتمانية التي قد تتعرض لها بعض البنوك خلال تلك الأزمات، مما أدى إلى إفلاسها وخسارة المودعين لأموالهم المودعة لديها، وتعتبر معايير اتفاقية بازل 3 درساً مستفاداً من الأزمة المالية العالمية لتحصين القطاع المصرفي العالمي من الاختلالات والأزمات المالية التي قد تطال تداعياتها الجوانب المختلفة للاقتصاد العالمي، وتتضمن الاتفاق أنّه على البنوك الاحتفاظ بقدر أكبر من رأس المال وذلك كاحتياطي يمكن هذه البنوك من مواجهة أي أزمات دون الحاجة لجهود إنقاذ حكومية هائلة كما حدث في الأزمة المالية الأخيرة (معهد الدراسات المصرفية، 2012، ص 5).

إن الغرض من القيام بتخصيص رؤوس أموال الحماية هو من أجل مقاومة التقلبات التي تحدثها الدورة الاقتصادية، وذلك بهدف تعزيز وحماية القطاع المصرفي من فترات الإفراط في نمو الائتمان الكلي، وسيبدأ سريان رؤوس أموال الحماية هذه فقط عندما يكون هناك إفراط في النمو الائتماني نتج عنه تنامي المخاطر على مستوى النظام بكامله، وستكون نسبة أموال الحماية هذه أعلى للدول التي تشهد نمواً عالياً في مستويات الائتمان. وقد يخشى بعض مدراء المؤسسات المالية الكبيرة من أن ترغّبهم الاتفاقية الجديدة على توفير موارد مالية ضخمة جداً، وقد اعترف محافظو بعض البنوك المركزية، بأن البنوك الكبيرة ستكون بحاجة إلى مبلغ هامٌ من رأس المال الإضافي، للاستجابة لهذه المقاييس الجديدة، ولهذا السبب تم الاتفاق على بدء العمل بها بشكل تدريجي (معهد الدراسات المصرفية، 2012، ص 5).

أما أهم تأثيرات مقررات بازل 3 على النظام المصرفي، فهي: (Abdulla, 2011,)

(p: 19)

- 1 - إن مقررات بازل 3 سوف يجعل السيطرة على البنوك العالمية بشكل أقوى من ذي قبل وبما يضمن للبنوك القدرة والملاءة المالية التي تستطيع من حلها التصدي للأزمات المالية الطارئة حتى لا يتكرر ما حدث لبنوك عالمية كبنك (ليمان بربوردرز) في الأزمة المالية الأخيرة، كما تكمن الميزة الأساسية في مقررات بازل 3 في أن النموذج المالي الرياضي لاحتساب أحاطر الأصول قد أصبح أكثر شدة وصرامة ودقة في عملية تقدير الأصول الخطيرة.
- 2 - إن معايير بازل 3 سوف تحدّ من قدرة البنوك على تمويل المشاريع التنموية، وهذا بعد فرضها قيوداً على السيولة النقدية، والتي سوف تؤدي إلى حدوث نوع من التشدد الائتماني وعدم قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية الضخمة التي تقودها الحكومة، إلى جانب أن تطبيق هذه المعايير سوف يؤدي إلى زيادة تكلفة القروض المنوحة لأي قطاع من القطاعات أو أنشطة الاقتصادية.
- 3 - إن التعارض في تطبيق مقررات لجنة بازل 3 سوف يؤدي إلى التحكيم الدولي، وذلك لأن الاختلاف في تطبيق المعايير الواردة في مقررات لجنة بازل 3 وذلك كما حدث في مقررات بازل 1 ومقررات بازل 2 سوف يؤدي إلى استمرار تعطل استقرار النظام المالي العالمي الشامل.
- 4 - إن معايير ومقررات بازل 3 سوف تدفع باتجاه رفع كلفة الخدمات المصرفية على الشركات والأفراد المتلقية لهذه الخدمة مقابل تطبيق ضوابط أكثر تدخلًا في هيكل رأس المال للبنوك وكذلك موجوداتها، وبالتالي تحويل إدارتها تكاليف أكبر تتطلب رفع أسعار الخدمات المقدمة للجمهور.

- 5- انخفاض إقبال المستثمرين على الأسهم المصرفية، وذلك نظراً إلى أن أرباح الأسهم غالباً ما تنخفض وذلك من أجل السماح للبنوك بإعادة بناء قواعد رأس المال، وبشكل عام سوف ينخفض العائد على حقوق المساهمين وكذلك ربحية المنظمات بشكل كبير.
- 6- انخفاض خطر حدوث أزمات مصرافية وتعزيز رأس المال والاحتياطات السائلة جنباً إلى جنب مع التركيز على تعزيز معايير إدارة المخاطر يؤدي إلى خفض خطر فشل البنك، وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.
- 7- إعادة الهيكلة في البنوك والتخلص من بعض وحدات العمل غير المنتجة في البنوك لتعظيم استخدام رؤوس الأموال.
- 8- عدم القدرة على توفير كامل الخدمات أو المنتجات (تجارة التوريق) وذلك بسبب زيادة التكالفة والقيود التي يمكن أن تكون أمام عملية التوريق.
- 9- فرض ضغوطاً على المؤسسات الضعيفة، حيث أن البنوك الضعيفة صعوبة كبيرة لرفع رأس مالها.
- 10- الزيادة من احتياطات البنك ورفع من رأس المال، وتحسين من نوعيته.
- 11- التغير في الطلب على التمويل من تمويل قصير الأجل إلى تمويل طويل الأجل: فإدخال نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة القصيرة والطويلة الأجل تدفع الشركات بعيداً عن مصادر التمويل قصيرة الأجل وأكثر نحو ترتيبات التمويل على المدى الطويل، وهذا يؤثر بدوره في هوماش الربح التي يمكن تحقيقها .(KPMG, 2010, p: 6)

ويضيف (بوزيان وآخرون، 2011) تأثيرات أخرى لمقررات بازل 3 على النظام المصرفي، وهي على النحو الآتي:

1 - انخفاض القدرة على الإقراض، إن القيود والشروط التي تتعلق بزيادة حجم الاحتياطيات النظامية التي لدى البنوك فيها تقيداً للبنوك في الإقراض ما يعمق من أزمة السيولة الحالية، وبالتالي يرفع التكلفة على البنوك في تحصيل سيولة قصيرة الأجل ووفيرة وهو ما سينعكس لاحقاً على رفع تكلفة الخدمات المصرفية المقدمة للشركات والأفراد نظراً لارتفاع الكلفة التشغيلية للمصارف.

2 - إقرار شفافية أكبر في العالم المالي، فقد تسبب مقررات ومعايير "بازل 3" في تفاقم الأزمات في المؤسسات المالية الكبيرة وبشكل قد يؤدي إلى انهيار بعض منها، بينما تكافح الحكومات من أجل إنقاذ المؤسسات المالية من الأزمة المالية، فحسب تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، حذر من أن "معايير بازل 3" سوف ترفع من دافعية المؤسسات المالية من أجل زيادة درجة التحايل على الأطر المتبعة في العمل الطبيعي المعمول بها في الأنظمة المصرفية، أي أن "الزمام البنوك برفع رؤوس أموالها قد يضع النمو في وضع حرج".

3 - إن تطبيق نظام بازل 3 سوف يضع اقتصادات الدول النامية أمام معاناة سوف يضع البنوك في مواجهة تحديات يجعلها غير قادرة على المشاركة والمساهمة في تمويل التنمية الأساسية الضرورية لبلداتها.

4. الأداء المالي

يُعد الأداء من المفاهيم الواسعة أو من المؤشرات التي تعبر عن أسلوب المنظمة في استثمار مواردها المتاحة، وفقاً لمعايير واعتبارات متعلقة بأهدافها في ظل مجموعة من

المتغيرات الداخلية والخارجية التي تتفاعل معها المنظمة في سعيها لتحقيق كفاءتها وفاعليتها لتأمين بقائها وديومتها واستمرارها. كما إن أهمية الأداء تكمن في كونه يعبر عن قابلية المنظمة في خلق التأثير المقبول في تحقيق طلبات المجموعات المهمة لديها كونه مثلاً للمدى الذي تستطيع فيه أن تتحدى مهمة بنجاح، أو تتحقق هدفاً بتفوق، وبتعبير آخر أنه يمثل النتيجة النهائية التي تهدف المنظمة للوصول إليها، لذا فإن الأداء محصلة لكافة العمليات التي تقوم بها المنظمة (نعمه، 2002، ص 56).

ويتمثل المدف من تسلیط الضوء على الأداء وكفايته هو لبيان مستوى الأداء ومدى ترشيد الإنفاق العام ومحو الإسراف خصوصاً، ونتيجة لحمل هذه الظروف والمسبيات وغيرها فقد تحول اهتمام المسؤولين من الرقابة على بنود الإنفاق إلى التركيز على أداء الأنشطة في المنظمة على أساس علمية سليمة وقياس الأعمال التي يتم تنفيذها وكفاءة هذا التنفيذ (الشمراني، 2010، ص 4).

ومع التغيرات والتطورات الاقتصادية والافتتاح العالمي والتطور التكنولوجي للعلوم المختلفة، وتعدد مجالات عمل المنظمات لضرورة دعمها وبقائها، والذي يتطلب استخدام الموارد المتاحة في مجالات تخدم مصلحة المنظمة وتحقيق نوها، وذلك بإتباع أدوات اقتصادية تمكنها من تنفيذ سياساتها الهداف إلى تحقيق ذلك، وهذا يتطلب منها أن توجه مواردها في الاتجاه الصحيح للغرض الأكثر أهمية، والذي يفترض أن يكون بأقل كلفة للحصول على أكبر منفعة، كون هذه المنظمات تعانى من ندرة الموارد، ويترتب عليها التزامات كبيرة كونها الأكثر حاجة للأموال (البحيري والبحر، 2010، ص 23).

كذلك فقد أخذ الخبراء الاقتصاديون والماليون يطالبون المنظمات بإتباع سياسات مالية متوازنة تدعوا إلى ضبط الأداء المالي والإنفاق والعمل على ترشيده، ومحاربة كافة

الجوانب المرتبطة بالتبذير والإقلال منه، والعمل على توزيع الموارد المالية المتاحة على وجوه الإنفاق المختلفة بشكل يحقق أكبر استفادة ممكنة من تلك الموارد واستخدامها الاستخدام الأمثل، وكل ذلك يستلزم استخدام الأساليب الحديثة في كل خطواتها ومراحلها وتقسيماتها لكي تسهم في تحقيق الترشيد الأمثل للإنفاق وتساعد على ضبط الأداء المالي في المنظمات (أبو دوح، 2016، ص 19).

وتعتبر مؤشرات الربحية من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المخلدون المليونين ومستخدمو القوائم المالية في تقييم أداء المنظمة التي تسعى بدورها إلى تحقيق أعلى معدل ومستوى ممكن لهذه المؤشرات في ضوء تحقيق الأهداف الأخرى مثل السيولة وغيرها اقتناعاً منها بأهمية هذه المؤشرات في تقييم الأداء، إذ تمثل الربحية الاختبار النهائي لنشاط الأعمال والذي يعكس مدى حيوية خط المنتجات ومقدرة المنظمة على تحقيق مستويات عليا من الأداء التنافسي في الإنتاج والمبيعات (المرسي وآخرون، 2015، ص 125).

والربحية تمثل نسبة بجمل الربح إلى صافي المبيعات، كلما زادت هذه النسبة مقارنة بالمنافسين فإن ذلك يعني كفاءة عمليات التشغيل لأن نسبة تكلفة المبيعات إلى صافي المبيعات أقل من المنافسين. وصافي الربح Net Profit Margin وهو نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات. هذه النسبة تبين قدرة الشركة على تحقيق ربح نتيجة للمبيعات (عطية، 2004، ص 86).

ويعرف الباحث الأداء المالي بأنه العملية التي يتم من خلالها قياس العلاقات بين عناصر المركز المالي لتحديد درجة التوازن بين هذه العناصر، ومن ثم تحديد مدى متانة المركز المالي للمنظمة.

5. مقاييس الأداء المالي

يرى (Tan et al, 2009, p: 134) أن مقاييس الأداء المالي تتعلق بالعائد على الاستثمار، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على المبيعات ويدع استخدام الأداء المالي القاسم المشترك بين الكتاب والباحثين والمديرين، سواء أكان ضمن الدراسات التطبيقية أم النظرية التي تناولت أداء المنظمات.

ويرى (Lynch, 2010, p: 374) أن الأداء المالي سيقى المقياس المحدد لمدى نجاح المنظمات، وأن عدم تحقيق المنظمات للأداء المالي بالمستوى الأساسي المطلوب، يعرض وجودها واستمرارها إلى الخطر.

ويذهب بعض الكتاب إلى أبعد من ذلك في التأكيد على أهمية الأداء المالي، إلى حد يعتبره المهد الأهم للمنظمة. إذ يُعدُّ الأداء المالي المتفوق المهد الأساسي للمنظمات، ويمكن تحقيق الأهداف الأخرى للمنظمة ضمنياً من خلال تحقيق الأداء المالي المتفوق

(Hunt and Morgan, 2015, p: 15)

ويرى (Harrison & John, 2008. p: 47-48) أنه وضمن المنظور الاستراتيجي للأداء المالي يُعدُّ الأداء المالي الميدان الأكثر شيوعاً في معظم بحوث الإدارة الإستراتيجية، حيث أن مؤشرات الأداء المالي يمكن استخدامها كمؤشرات أساسية في عملية التحليل الداخلي للمنظمة. فالأداء المالي يُعدُّ إستراتيجية مهمة تُمكّن المديرين من تحديد مستوى الأداء الكلي للمنظمة، فضلاً عمّا يؤشره الأداء المالي من نقاط قوة داخلية، مما يؤكد أهمية الأداء المالي فيما يتعلق بعوامل البيئية الخارجية، إذ إن المنظمة ذات الأداء المالي المرتفع تكون أكثر قدرة على الاستجابة في تعاملها مع الفرص والتهديدات البيئية الجديدة. كما أنها تتعرض إلى ضغط أقل من أصحاب المصالح والحقوق، مقارنة بغيرها من المنظمات التي

تعاني من الأداء المالي المتردي. ويتيح الأداء المالي المتفوق للمنظمة، الموارد المالية اللازمة لاستغلال الفرص الاستثمارية المختلفة، ويساعدها على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم وتطلعاتهم.

ويرى كل من (Hopkins & Hopkins, 2007) أن الأداء المالي يتأثر بعوامل بيئية تتمثل في العوامل الاقتصادية وهيكل الصناعة، وعوامل تنظيمية مثل الهيكل التنظيمي، وعوامل إدارية مثل القدرات الإدارية، ومدى توافر الخبرة والمعرفة لدى المديرين.

ويشير (Hunt and Morgan, 2015, p: 15) إلى أن تفوق المنظمة على غيرها من المنظمات في ميدان الأداء المالي، يضمن لها مركزاً تنافسياً متقدماً، ويفتح الآفاق أمامها للانطلاق نحو تعزيز المركز وتطويره. إن تحقيق الأداء المالي المنشود والمركز المالي المتفوق يعّدان وجهين لعملة واحدة.

كما يعدّ الأداء المالي أفضل الأدوات لقياس الأداء الاستراتيجي للمنظمة، ويستند مفهوم الأداء المالي إلى عملية التحليل المالي التي تعد الخطوة الأساسية في تقييم أداء المنظمة. وبالرغم من وجود أساليب متعددة للتحليل المالي، كالتحليل العمودي والتحليل الأفقي لفقرات القوائم المالية، إلا أن التقنية الأساسية المستخدمة لقياس الأداء ضمن التحليل المالي هي النسب المالية. فالنسبة المالية هي أدوات التشخيص الأساسية في التحليل والقياس، والتي تستخدم في تقييم قوة الأداء المالي، بالإضافة إلى الأداء الكلي بشكل عام، كما أن استخدام النسب والمؤشرات المالية يعد مدخلاً ذا معنى لتحديد نقاط القوة والضعف للمنظمة (David, 2011, p: 142).

6. مؤشرات الأداء المالي

يعد أسلوب المؤشرات المالية أو النسب المالية من أساليب التحليل المالي، حيث يرجع إلى بداية القرن العشرين نتيجة ظهور طبقة المديرين المحترفين وانفصال الملكية عن الإدارة في المشروع وما استتبع ذلك من ضرورة نشر النتائج والتقارير الدورية، وقد ألزم ذلك الاتجاء إلى إعداد كثير من النسب والمؤشرات المالية التي تخدم جميع الأطراف، ويرجع الفضل للبنوك في اكتشاف نسبة هامة في التحليل المالي عام 1908 وهي نسبة التداول (Sinkey, 2008, p: 153).

يشير (خشارمة، 2011، ص297) إلى إن المؤشرات المالية تعتمد في احتسابها على المعلومات المالية المحاسبية بالمنظمة، مثل: العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية والقيمة الاقتصادية المضافة وغيرها. ومن أهم ما تميز به هذه المؤشرات هو: سهولة احتسابها، وتصور الأحداث بوحدة قياس قابلة للمقارنة. ولكن يؤخذ على مؤشرات الأداء المالية بأنها تاريخية بطبيعتها، فهي تركز على التقرير عن الأنشطة التي حدثت في الفترة السابقة، كما أنها لا تساعد المديرين على إدراك العوامل التي توجه النجاح في منظماتهم ولا تحفز المهارات والكفاءات التي تحاول المنظمات أن تبدع فيها، فضلاً عن اختلاف طرق احتساب بعض هذه المقاييس مما يؤثر سلباً على دلالتها.

ويوضح (Mattel, 2016) أن أسلوب المؤشرات المالية يقوم على أساس أن هناك دائماً حجوماً نسبية أو معدلات أو علاقات بين عناصر القوائم المالية المختلفة في تاريخ معين، ويتلخص هذا الأسلوب في حساب مجموعة من النسب، أو المؤشرات المالية النمطية مقدماً بين عناصر القوائم المالية المختلفة، وتختلف هذه النسب والمؤشرات حسب النشاط وخبرة المحلل وهدف الشخص القائم بالتحليل. كما تتوقف الدقة في هذه المؤشرات المالية

على سلامة الفروض والمبادئ العلمية والقواعد والعرف في السنوات المختلفة، وبالرغم من ذلك فان هذه النسب والمؤشرات لا تعتبر جامدة أو ثابتة بل يجب أن تتمتع بالمرنة الكافية لمواجهة كافة التغيرات الداخلية والخارجية، ولذلك يجب أن تتغير باستمرار كل فترة أو كل عدد من السنوات. وفي نهاية كل فترة زمنية يقوم المسؤولون في الشركات بحساب مجموعة النسب والمؤشرات الفعلية أو الواقعية، ثم تقارن هذه النسب بمتطلباتها من النسب والمؤشرات النمطية والمحسوبة مقدماً، وذلك لتحديد الفروق والانحرافات بين الفعلي والمتوقع أو النمطي ثم دراسة هذه الفروق وأسبابها، وهناك اتجاهين رئيسيين لتقييم أداء المنظمات هما: النموذج المحاسبي والنماذج الاقتصادي، وفيما يلي نبذة عن ذلك:

أولاً: النموذج المحاسبي

يتمتع النموذج المحاسبي بعزايا عدّة منها أنه يتوافق مع المبادئ المحاسبية وهو في الوقت نفسه سهل الاستخدام، ويركز هذا الاتجاه على العلاقة بين سعر السهم ونصيب السهم من الأرباح التي حققتها المنظمة، وأن أسعار الأسهم تتحدد عن طريق هذه الأرباح الحقيقة، كما أن هذا النموذج يقدم أساس لقياس أداء المنظمة باستخدام تحليل النسب المالية، وبالاعتماد على القوائم المالية المعدة على مدار الزمن، وذلك من أجل بناء النسب وتحليلها استناداً إلى المعلومات الواردة في هذه القوائم، حيث يمكن بناء عدّة نسب كالربحية والكفاءة والسيولة وغيرها (Sinkey, 2008, p: 153).

ويشير (Mattel, 2016) إلى إنه من الصعب الاعتماد على هذا النموذج في حالة تقييم أداء المنظمة من وجهة نظر هدف تعظيم ثروة المالك، وذلك نتيجة إلى وجود اختلافات بين الأرقام المحاسبية التي تعكسها النسب المالية وبين القيم السوقية لهذه الأرقام كما تمثل الأرقام المحاسبية نظرة خلفية، فيما تمثل القيم السوقية نظرة أمامية، كما

أن القيم الحاسبية لا تعكس بشكل كامل القيم السوقية، ولا تأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين المخاطرة والعائد، فالأرقام الحاسبية التي تأتي من القوائم المالية تعكس الطرق الحاسبية المبنية على أساس الاستحقاق وليس على الأساس النقدي، إضافة إلى إن مقاييس الأداء الحاسبية لا تعني بالضرورة وجود قيمة للملالكين، وذلك بسبب عدم وجود علاقة مؤكدة بين هذه المقاييس وبين تقييم الأداء في السوق المالية، كما أن مقاييس الأداء الحاسبية مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ونصيب السهم من الأرباح الحقيقة، لا ترتبط مع أسعار الأسهم في السوق المالية.

كما أن الاعتماد على الأرباح الحاسبية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق فقط، يجعل النظام الحاسبي وما يقدمه من معلومات للمستخدمين يشوّه القصور وأوجه النقص، خاصة وأن هناك العديد من الانتقادات وأوجه القصور يتم توجيهها إلى الأرباح المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق الحاسبي، كما أن الاعتماد على الأرباح الحاسبية فقط لقياس العائد على استثمارات المنظمة، وقياس ربحيتها يحجب عن مستخدمي القوائم المالية مقدار ما حققه من تدفقات نقدية تشغيلية –في مقابل الدخل التشغيلي– على هذه الاستثمارات (عطية، 2004، ص 86).

كما أن تحقيق المنظمة أعلى معدل للربحية ينبغي ألا يتم الاعتماد عليه في تقييم الأداء دون الأخذ في الاعتبار جودة هذه الربحية، فقد تكون هناك شركتان حققتا نفس المستوى من الأرباح، ولكن إحداهما تتسم أرباحها بمستوى جودة أعلى بكثير من مستوى الجودة الذي تتسم به أرباح المنظمة الأخرى، وأنأخذ هذا العامل في الاعتبار يوفر تقييماً سليماً للأداء في كلتا المنشأتين، ويعود إلى ترشيد القرارات المتتخذة بناءً على نتائج هذا التقييم وتقدم المؤشرات المالية المبنية على المعلومات المعدة وفقاً لأساس النقدي (قائمة

التدفقات النقدية). ونتيجة لزيادة اهتمام إدارة المنظمة بتقييم الأداء فقد شاع استخدام مؤشرات الأداء المبنية على الربح المحاسبي، مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وربحية السهم والتدفقات النقدية للسهم وغيرها، وتعتبر هذه المؤشرات ترجمة مالية لنتائج القياس التشغيلي، التي تستخدم في تحديد مدى تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنظمة (كريم، 2004، ص21)، وتشمل مؤشرات الأداء المالية المبنية على الربح المحاسبي الآتي:

1- معدل العائد على الأصول :Return On Assets

وهو نسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول (أي مجموع الأصول المتداولة والثابتة). يمكن استخدام إجمالي الأصول أو متوسط إجمالي الأصول. وهذه النسبة مشابهة لمعدل العائد على حقوق المساهمين حيث إن كلاً منهما يقيس العائد على الاستثمار بصورة أو بأخرى. ومقاييس العائد على الأصول يعبر عن العلاقة بين الأرباح المحاسبية وحجم الأموال المتاحة للاستخدام من قبل إدارة المنشأة، وذلك بغض النظر عن الطريقة التي تم بها تمويل أصولها (الخلالية، 2001، ص93).

2- معدل العائد على حقوق المساهمين (أو حقوق الملكية) Return On Equity

وهو نسبة صافي الربح إلى متوسط حقوق المساهمين. نظراً لأن حقوق المساهمين في بداية العام تختلف عنها في نهاية العام، ومتوسط حقوق المساهمين. مؤشر هام جداً لأنه يبين نسبة العائد على الاستثمار المتمثل في حقوق المساهمين. فكلما قلت قيمة هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشراً سيراً عن أداء الشركة. ويتم حساب العائد على حقوق الملكية بقسمة الأرباح الصافية بعد الضريبة على حقوق المساهمين، والتي تشمل كل من رأس

المال المدفوع وعلاوات الإصدار والاحتياطات والأرباح المحتجزة. ويقوم هذا المؤشر بقياس العائد الذي يحققه المساهمون على أموالهم الموظفة في رأس مال المنظمة (الغرافية، وجعفر، 2008، ص 233-201) وإن العلاقة التي تربط بين هذه التغيرات يمكن توضيحيها ك التالي:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{العائد على الأصول}}{\text{نسبة الدين إلى الملكية}} - 1$$

النتائج:

- 1-تشكلت لجنة بازل في نهاية العام 1974 من قبل مخافطي البنوك المركزية لدول مجموعة العشرة، وتحتمع اللجنة دوريًا بمعدل أربعة اجتماعات سنويًا في مقر بنك التسويات الدولية (BIS) في مدينة بازل في سويسرا، ويتبع لهذه اللجنة (30) مجموعة عمل متخصصة تجتمع أيضًا بشكل دوري.
- 2-إن معايير ومقررات بازل 3 سوف تدفع باتجاه رفع كلفة الخدمات المصرفية على الشركات والأفراد المتلقية لهذه الخدمة مقابل تطبيق ضوابط أكثر تدخلًا في هيكل رأس مال البنوك وكذلك موجوداتها، وبالتالي تحويل إدارتها تكاليف أكبر تتطلب رفع أسعار الخدمات المقدمة للجمهور.
- 3-انخفاض إقبال المستثمرين على الأسهم المصرفية، وذلك نظرًا إلى أن أرباح الأسهم غالباً ما تنخفض وذلك من أجل السماح للبنوك بإعادة بناء قواعد رأس المال، وبشكل عام سوف ينخفض العائد على حقوق المساهمين وكذلك ربحية المنظمات بشكل كبير.

- 4- انخفاض خطر حدوث أزمات مصرافية وتعزيز رأس المال والاحتياطات السائلة جنبا إلى جنب مع التركيز على تعزيز معايير إدارة المخاطر يؤدي إلى خفض خطر فشل البنك، وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.
- 5- إعادة الهيكلة في البنوك والتخلص من بعض وحدات العمل غير المنتجة في البنوك لتعظيم استخدام رؤوس الأموال.
- 6- عدم القدرة على توفير كامل الخدمات أو المنتجات (تجارة التوريق) وذلك بسبب زيادة التكلفة والقيود التي يمكن أن تكون أمام عملية التوريق.
- 7- فرض ضغوطاً على المؤسسات الضعيفة، حيث أن البنوك الضعيفة تجد صعوبة كبيرة لرفع رأس مالها.

REFERENCES

- Abdullah Haron, (2011). Basel III: Impacts on the IIFS and the Role of the IFSB, World Bank Annual Conference on Islamic Banking and Finance , Islamic Financial Services Board, 23 – 24 October 2011, p:19.
- Altman M. & Saunders, A. (2001). Literature of the financial markets Institutions and Instruments an analysis and critique of the BIS proposal on capital 13. p: 41-108.
- Asish K. Bhattacharya & B.V. Phani, (2010), "Economic Value Added A General Perspective", Working Paper, Indian Institute of Management Calcutta.
- Bank for International Settlements (2004). Basel II in the United States: Progress Toward a Workable Framework, CRS Report for Congress, U.S.A.

Cornford, Andrew, (2005). " Basel II, The Revised Framework OF June, Vol, 1, No, 2. p: 178-196.

David, F.(2011), Strategic Management: Concepts and Cases, 8th ed., Prentice-Hall Inc.

Eubanks, Walter W. (2006). "The Basel Accords: The Implementation of II and the Modification of I", Congressional Research Service, The Library of Congress, USA.

Feess, Eberhard & Hege, Ulrich,(2010), "The Basel II Accord: Internal Ratings and Bank Differentiation", Center for Financial Studies, Australia.

Hannan, Timothy H. & Piloff, Steven J. (2011), Will the Proposed Application of Basel II in the United States Encourage Increased Bank Merger Activity? Evidence from Past Merger Activity, Governors of the Federal Reserve System, USA.

Harrison, J. and John, C.,(2008), Foundation in Strategic Management, 1st ed, South Western Pub.

Hendrickson, S., (2007). Accounting Theory. Third Edition, Homewood, Illinois, Richard D. Irwin, Inc.

Hopkins, W.E., and Hopkins,S.A., (2007), Strategic Planning and Financial Performance Relation in Banks: A Casual Examination, Strategy Management Journal, 18 (8), p:635-652.

Hunt, S. and Morgan, R. (2015), The Comparative Advantage Theory of Competition, Journal of Marketing, Vol, 2, No, 59, p: 1-15.

Lynch, Richard (2010), Corporate Strategy, 2nd ed. Harlow: Financial Times Prentice Hall.

Manning, Karen & Worland, David, (2015). Strategic Human Resource Management and Performance. Working Paper, Victoria University.

- Mattel, Chris, (2016), Managing Bank Capital, Allocation and Performance Measurement West Sussex: John Willy and Sons.
- Medeiros, C. H. (2012), Financial Reporting and Analysis. New York: Thomson, South-Western.
- Kashyap, Anil & Stein, Jeremy C. (2009). "Cyclical Implications of the Basel II Capital Standards," Economic Perspectives, Federal Reserve Bank of Chicago.
- Kieso, Donald. E, Weygand. T, Jerrry. j, and Wafield, Terry. D, (2005), Intermediate Accounting, 11th Edition, John Wiley and sons Inc, New York, USA.
- KPMG International Cooperative, (2010), Basel 3 pressure building, Switzerland, December, 2010, p: 6.
- Lang, William W. & Mester, Loretta J. & Vermilyea, Todd A. (2007), Competitive Effects of Basel II on U.S. Bank Credit Card Lending, Financial Intermediation Journal, Philadelphia, USA.
- Malhotra, N. K. (2014), Marketing research, New Jersey: Prentice Hall.
- Rodriguez, L. Jacobo. (2011), International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards. Bank for International Settlements. Vol, 1, No, 1, p: 91-112.
- Saleh, S, (2015), The Readiness of the Jordanian Banks to Apply the Basel 3 Requirements, Journal of Accountancy. Vol, 65, No, 19. p: 72- 92.
- Sekaran, U. (2010), Research Methods For Business, A Skill-Building Approach. John Wiley and Sons Inc, New York.
- Shaked, Allen & Oirre Leroy, (2007), Creating Value Through EVA: Myths or Reality? Strategy Management, Journal of Accounting Research; Vol. 9, No, 3, 9, p: 16-41.

Sinkey, Joseph, (2008), Commercial Bank Financial Management, 5th ed. New Jersey.

Spratt, Stephen & Segoviano, Miguel (2004). Basel II and emerging markets: the case for incorporating the benefits of international diversification, a longer version of this paper is available at <http://www.ids.ac.uk>.

Simons. Robert. (2015). Performance Measurement: Control Systems for Implementing Strategy. Prentice Hall, New Jersey. U.S.A.

Tan, K.C., Kannan, V. R., & Handfield, R, B., Ghosh, S, (2009). Supply Chain Management: An Empirical Study of its Impact on Performance, International Journal of Operations & Production Management, Vol, 1, No, 19, p:134-152.

The World Business Organization. (2006). Update and Questionnaire on the Basel II, Department of polilicy and Business practices, <http://www.bis.org/publ/bcbsca.htm>.

Wheelen 1 .Thomas. and Hunger, I. David (2014) .Strategic Management and Business Policy: Prentice Hall, Upper Saddle River, New Jersey.

Zicchino, Lea (2005), Model of bank capital, lending and the macro economy: Basel I versus Basel II, Bank of England, Financial Industry and Regulation Division.



**ممارسة المصارف الإسلامية آلية توزيع الأرباح في الإمارات العربية المتحدة: الجانب
التطبيقي في ظل إرث المعايير الشرعية لجنة الحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية
الإسلامية**

**Practice of Profit Distribution Mechanism by Islamic Banks in UAE:
An Applied Perspective under the Mandatory AAOIFI Shari'ah
Standards**

Fazal Rahim Abdul Rahim
Faculty of Economics & Muamalat
Universiti Sains Islam Malaysia,
farar1972@gmail.com

Adnan Aziz
Director of Ajman University Centre for Excellence in Islamic Finance
Ajman University - UAE
m.aziz@ajman.ac.ae

Muhammad Ridhwan Bin Ab Aziz
Dean Faculty of Economics & Muamalat
Universiti Sains Islam Malaysia,
Bandar Baru Nilai, 71800, Negeri Sembilan, Malaysia.
ridhwan.aziz@usim.edu.my

الملخص

تعتبر آلية توزيع الأرباح بين المودعين والمساهمين، من أهم وظائف أي مصرف إسلامي. إن عدم دقة آلية توزيع الأرباح لا تؤدي إلى التأثير السلبي على ربحية المصرف الإسلامي فحسب، بل يعرضه أيضاً لمخاطر السمعة وعدم الامتثال. يجب على المصارف الإسلامية أن تتبع مبدأ الشفافية والعدالة والإفصاح وأن تأخذ حذرها عند وضع السياسات والإجراءات المتعلقة بآلية توزيع الأرباح. يجب على المصارف الإسلامية العاملة في الإمارات العربية المتحدة أيضاً القيام بذلك لضمان امتثالها للمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة الحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأبوفي)، وهو أيضاً

متطلب رقابي حيث ألمت الهيئة العليا الشرعية للمصرف المركزي في عام 2018م جميع المصارف الإسلامية العاملة في الدولة. ووفقاً لذلك، تُبرز هذه الورقة التناقضات والفحوات في آلية توزيع الأرباح بين الطريقة تحت الممارسة في المصارف الإسلامية تاريخياً وبين ما هو مطلوب فعلاً لكي تتوافق آلية توزيع الأرباح مع المعايير الشرعية لأيوفي. تم إبراز تحديد هذه التغرات بعد الدراسة وعقد اجتماعات مفصلة مع الفرق ذات الصلة في المصارف الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة. إن المعلومات التي جُمعت قد تمت معايرتها مع الفهم الدقيق والعميق لآلية توزيع الأرباح من قبل الباحثين باعتبارهم ممارسين وخُبراء في مجال الصيغة الإسلامية. أدركت جميع الفرق في المصارف الإسلامية والتي شملتها الدراسة أن هناك حاجة ماسة إلى دليل تطبيقي مبسط لآلية توزيع الأرباح المتواقة مع المعايير الشرعية الصادرة عن أيوفي لتطبيقه من قبل جميع المصارف الإسلامية العاملة في الإمارات العربية المتحدة. وبالتالي، تهدف هذه الورقة أيضاً إلى تلبية سد التغرات وإزالة التناقضات من خلال توفير دليل عملي تطبيقي مُبسط لآلية توزيع الأرباح من قبل المصارف الإسلامية موافقاً لمعايير هيئة الحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. ومن ثمَّ يكون هذا الدليل مرجعاً لجميع المصارف الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: توزيع الأرباح، الوعاء المشترك العام، وعاء المضاربة، توزيع الأرباح بين المودعين والمساهمين.

Abstract

Profit Distribution Mechanism (PDM) between the depositors and shareholders, is considered as one of the most critical functions of any Islamic Bank. Inaccurate PDM may not only lead to negative impact on the bank's profitability but also can expose it to reputational and non-compliance risks. Banks must exercise utmost care when setting policies and procedures for PDM, following the principles of fairness and transparency. Islamic banks in UAE must also do so to ensure compliance with AAOIFI's Shari'ah Standards, a regulatory requirement introduced in 2018 by the Higher Shari'ah Authority (HSA) of the UAE Central Bank. Accordingly, this paper identifies discrepancies in the way Islamic banks in UAE have historically practiced PDM and the gaps that continue to exist in adoption and application of AAOIFI-compliant PDM. These gaps were identified after surveying and holding detailed meetings with relevant teams of Islamic banks in the UAE. Information gathered was calibrated further by authors using their own insightful understanding of PDM, as experienced Islamic banking practitioners themselves. Almost all the surveyed teams of Islamic banks felt that there was an inevitable need for an applied and simplified guide around AAOIFI-compliant PDM for use by all in the UAE. This

paper, therefore, aims to serve that need as well by providing an applied but simple account of adoption and application of PDM by Islamic banks in accordance with AAOIFI Shari'ah standards. The proposed AAOIFI-compliant PDM guide may, therefore, serve as the reference resource for Islamic banks.

Key words: Profit Distribution, Common Pool, Mudaraba Pool, PD between Depositors & Shareholders.

المقدمة:

تتناول هذه الورقة الأسس الشرعية السليمة لإدارة الوعاء المشترك (وعاء المضاربة)؛ وآلية توزيع الربح بين أموال المساهمين وأموال المودعين (أموال المضاربة) من جهة وبين المصارف كمضارب والمودعين كأرباب المال من جهة أخرى من الناحية الشرعية والمحاسبية حسب الضوابط الشرعية السليمة.

في المحوّل الأول "مقدمة البحث"، بدأ الباحث ببيان مشكلة البحث في بداية الأمر، ثم بيّن أهداف البحث، وأسس على الأهداف أسئلة البحث، ووضع لبحثه حدود، كما ووضح أنه اتبع المنهج النوعي في بحثه، وأنجحه إلى اسلوب المقابلة، وأعد للمقابلة إستبيان وضع فيه اثنان وعشرون سؤالاً عن موضوع دراسته لكي يصل إلى النتائج المستهدفة.

المحور الثاني عبارة عن بيانات البحث وتحليلها حيث قام الباحث بتحليل البيانات الحصولة من المشاركين في البحث من خبراء المال والأعمال في المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

في المحور الثالث بيّن الباحث اسس وآلية توزيع الأرباح بين المساهمين والمودعين في المصارف الإسلامية في ضوء الأحكام الشرعية المدرجة في المعيار الشرعي رقم: (13) "المضاربة"، والمعيار الشرعي رقم: (40) "توزيع الربح في الحسابات الإستثمارية على أساس المضاربة"، والمعيار الحاسبي رقم (11) "المخصصات والإحتياطيات".

المبحث الرابع موزع في جزئين، جزء يتحدث عن نتائج البحث والجزء الآخر يتحدث عن توصيات البحث.

المحور الأول: مقدمة البحث:

(01) مشكلة البحث:

تواجه المصارف الإسلامية تحديات في إعداد آلية لتوزيع الأرباح بين أموال المساهمين وأموال المودعين (بصيغة المضاربة) من جهة وبين المصارف الإسلامية كمضارب والمودعين كأرباب المال من جهة أخرى في ظل عدم وجود آلية موحدة معتمدة من قبل السلطات الرقابية.

(02) أهداف البحث:

الأهداف الرئيسية للبحث كالتالي:

- أ. الإطلاع على الثغرات والفجوات في آليات توزيع الأرباح السائدة في القطاع المصرفي الإسلامي؛
- ب. بيان الأسس الشرعية السليمة لإدارة الوعاء المشترك (وعاء المضاربة)؛
- ت. بيان آلية توزيع الربح بين أموال المساهمين وأموال المودعين (أموال المضاربة) من جهة وبين المصارف كمضارب والمودعين كأرباب المال من جهة أخرى من الناحية الحاسبية.

(03) أسئلة البحث:

- أ. ما هي التغرات والفحوات في آليات توزيع الأرباح السائدة في القطاع المصرفي الإسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة؟
- ب. ما هي الأسس الشرعية السليمة لإدارة الوعاء المشتركة (وعاء المضاربة)؟
- ت. ما هي آلية توزيع الربح بين أموال المساهمين وأموال المودعين (أموال المضاربة) من جهة وبين المصارف كمضارب والمودعين كأرباب المال من جهة أخرى من الناحية المحاسبية حسب المعايير الشرعية لأيوفي.

أعد الباحث إستبياناً رتب فيه الأسئلة المتعلقة بالموضوع لمعرفة الأسس الشرعية لإدارة الوعاء المشترك الذي يخلط فيه أموال المساهمين وأموال المودعين للإستثمار في مشاريع متوافقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وتوزيع الأرباح بين هذين المالين. لتجنب التكرار، يمكن نظر أسئلة الإستبيان في الحور الثاني – بيانات البحث وتحليلها.

(04) أهمية البحث:

البحث بغية الأهمية لإدارة المالية وإدارة الخزينة في المصارف الإسلامية لتكونين وعاء المضاربة وتوزيع الأرباح من خلالها على المساهمين والمودعين حسب المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

(05) حدود البحث:

بما أن الهيئة العليا الشرعية للمصرف المركزي ألزمت المصارف الإسلامية باتباع المعايير الشرعية¹ الصادرة عن أيوفي (UAEBCB, 2018; Notice 1369)،

البحث لا يخرج عن حدود:

(1) المعيار الشرعي رقم: (13) "المضاربة"،

(2) والمعيار الشرعي رقم: (40) "توزيع الربح في الحسابات الاستثمارية على أساس المضاربة"،

(3) والمعيار المالي رقم (11) "المخصصات والإحتياطيات".

كذلك، البحث محمد لتوزيع الأرباح بين المساهمين والمودعين على أساس المضاربة ولا يتضمن الودائع الحاصلة تحت عقود الوكالة بالإستثمار.

بالإضافة إلى ذلك، الورقة لا تبين طريقة إحتساب الربح في الحسابات الاستثمارية.

(06) منهج وأسلوب البحث:

إنَّ الباحث اتبَّعَ المنهج النوعي في بحثه، وأنَّ أسلوب المقابلة. أعدَ الباحث إستبيان مبدأً يحتوي على اثنين وعشرين سؤالاً عن موضوع دراسته لكي يصل إلى النتائج المستهدفة. عرضَ الباحث أسئلة الإستبيان على المبحوثين المشارِّكين في مصارف إسلامية مختلفة. قابلَ الباحث المشارِّكين أفراداً ومجموعات. الأسئلة التي عرضت على المشارِّكين مدرجة في الخور الثاني تحت عنوان "بيانات البحث وتحليلها".

¹ قرار الهيئة العليا الشرعية، إشعار المصرف المركزي رقم: 2018/1369

(07) مجتمع الدراسة:

ركز الباحث في بحثه على الجانب التقني وليس الأكاديمي، لذا، توجه إلى الموظفين الذين ينتمون إلى الإدارات التالية في المصارف الإسلامية داخل الدولة وخارجها:

(1) الإدارة المالية (*Finance Department*)؛

(2) إدارة الخزينة (*Treasury Department*)؛

(3) إدارة المخاطر (*Risk Management Department*) .

(08) عينة الدراسة:

أخذ الباحث عينة كبيرة من المصارف الإسلامية التي تعمل في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث ارسل الإستبيان إلى المصارف الإسلامية المتکاملة والنواخذة الإسلامية للبنوك التقليدية. وجد الباحث ترحيباً وإستجابة طيبة، ونظراً لتعلق موضوع البحث بالسياسة المالية لتلك المصارف والنواخذة الإسلامية، قام الباحث بتوقيع إتفاقية عدم الإفصاح (*None Disclosure Agreement - NDA*) بعدم ذكر اسماء الموظفين والمصارف الإسلامية التي ينتمون إليها الموظفون المشاركون في هذا البحث.

المحور الثاني: بيانات البحث وتحليلها:

الإستبيان يحتوي على 22 سؤالاً. عرض الباحث الإستبيان على مجموعة كبيرة من المشاركون. هذه المجموعات ينتمون إلى إدارات متخصصة لها دور تنفيذي، ودور إشرافي، ودور رقابي على آلية توزيع الأرباح في تلك المصارف الإسلامية. من أهم

الإدارات المشاركة في البحث، هي، الإدارة المالية، وإدارة الخزينة، وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية والتوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية. فيما يلي الأسئلة وملخص بيانات المشاركين.

س1: ما هي سياسة مصرفكم:

- أ. يختلط أموال المساهمين مع أموال المودعين في وعاء مشترك
- ب. لكل مال وعاء خاص

تحليل البيانات: إختار 50% من المبحوثين الإختيار (أ)، بينما 30% إختاروا (ب).

س2: ما يتكون الوعاء الأساسي لمصرفكم:

- أ. المضاربة
- ب. الوكالة بالإستثمار

تحليل البيانات: 99% من المبحوثين إختاروا الإختيار (أ). تعذر 1% عن الإجابة.

س3: ما هي أكثر الصيغ إستخداماً في مصرفكم للودائع الاستثمارية:

- أ. المضاربة

ب. الوكالة بالاستثمار

تحليل البيانات: 80% من المبحوثين أشاروا إلى الخيار (ب). 20% من المبحوثين فقط أشاروا إلى الخيار (أ).

س4: ما هي فرص الاستثمار الأموال من الوعاء المشترك بالنسبة للأموال المساهمين وأموال المودعين:

- أ. فرص متساوية من غير آية أولوية لأحد مما
- ب. الأولوية لأموال المساهمين

تحليل البيانات: 70% من المبحوثين لجأوا إلى الخيار (ب). 30% لم يبدئ رأي في هذا الشأن.

س5: ما رأيكم بما يلي:

- أ. يوجد معيار شرعي معتمد موحد صادر عن السلطة الرقابية للبنوك عدم اتباعه ينبع على غرامة مالية.
- ب. لا يوجد معيار شرعي معتمد موحد صادر عن السلطة الرقابية للبنوك عدم اتباعه ينبع على غرامة مالية.

تحليل البيانات: اختار الجميع الخيار (ب).

س6: ما رأيكم بما يلي:

أ. المعيار الشرعي رقم (40) "توزيع الأرباح في الحسابات الإستثمارية" معيار كامل وشامل لبيان آلية توزيع الأرباح في المصارف الإسلامية بين المساهمين والموالعين.

ب. المعيار الشرعي رقم (40) "توزيع الأرباح في الحسابات الإستثمارية" معيار غير كاف لبيان آلية توزيع الأرباح في المصارف الإسلامية بين المساهمين والموالعين.

تحليل البيانات: اختار الجميع الخيار (ب).

س 7: ما مدى توافق آلية توزيع الأرباح في مصرفكم مع معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

أ. متوافقة 100%

ب. تخضع الآلية جزئياً لأيوفي ولكن المصرف له سياسة خاصة لا تخضع لجميع بنود المعايير الشرعية لأيوفي

تحليل البيانات: اختار الجميع الخيار (ب).

س 8: ما هي سياسة مصرفكم بالنسبة لتكوين إحتياطي معدل الأرباح:

أ. تعرض النسبة المقترحة لتكوين الإحتياطي المذكور على لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمصرف للإعتماد.

ب. هذا شأن داخلي يتم تقرره حسب الإحتياج من قبل إدارة المصرف.

تحليل البيانات: اختيار 90% من المبحوثين الخيار (ب).

س9: ما هي سياسة مصرفكم بالنسبة لتكوين إحتياطي مخاطر الاستثمار:

- أ. تعرض النسبة المقترحة لتكوين إحتياطي المذكور على لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمصرف للإعتماد.

ب. هذا شأن داخلي يتم تقرره حسب الإحتياج من قبل إدارة المصرف.

تحليل البيانات: 90% من المبحوثين إنفقوا على (ب).

س10: ما هي سياسة مصرفكم بالنسبة للخصم من إحتياطي معدل الأرباح:

- أ. تعرض النسبة المقترحة للإقتطاع من إحتياطي المذكور على لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمصرف للإعتماد.

ب. هذا شأن داخلي يتم الإقتطاع حسب الإحتياج من قبل إدارة المصرف.

تحليل البيانات: 90% من المبحوثين إنفقوا على (ب).

س11: ما هي سياسة مصرفكم بالنسبة للخصم إحتياطي مخاطر الاستثمار:

- أ. تعرض النسبة المقترحة للإقتطاع من إحتياطي المذكور على لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمصرف للإعتماد.

ب. هذا شأن داخلي يتم الإقتطاع حسب الاحتياج من قبل إدارة المصرف.

تحليل البيانات: 90% من المبحوثين إتفقوا على (ب).

س12: ما هي سياسة مصرفكم بالنسبة لتكوين و خصم من إحتياطي معدل الأرباح وإحتياطي مخاطر الاستثمار:

- أ. تعرض النسب المذكورة على اللجنة مع دراسة شاملة يمكن من خلالها التوصل إلى قرار بالموافقة أو عدمها.
- ب. الضرورة لموافقة اللجنة على تكوين أو اقتطاع من الإحتياطيات المذكورة ضرورة حوكمية لا يتوجب أي دراسة وعرضها على اللجنة.

تحليل البيانات: كما ورد في إجابة السؤال رقم 8، و9، و10، و11،
 90% من المبحوثين إتفقا على أن تكوين والإقتطاع من الإحتياطيات المذكورة شأن داخلي للمصارف الإسلامية ولا تعرض النسب المقترحة على اللجنة الشرعية للمصرف للإعتماد. أما 10% الذين يرون أن النسب المقترحة من تلك الإحتياطيات في مصارفهم تخضع لموافقة لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، إختاروا الخيار (ب).

س13: ما هي سياسة مصرفكم، بالنسبة لتخصيص جزء من أموال المساهمين خارج الوعاء المشترك لغرض الاستثمار:

- أ. المصرف لا تخصص جزء من أموال المساهمين للإستثمار خارج الوعاء.
- ب. المصرف تخصص في بعض الأحيان جزء من أموال المساهمين خارج الوعاء المشترك لغرض الإستثمار في مشاريع ذات ربحية عالية ولكن ذات مخاطر عالية حيث لا يريد أن يحمل الخسارة على المودعين.

تحليل البيانات: إنفق الجميع على اختيار (ب).

س 14: عند إقطاع المخصصات الخاصة من إجمالي ربح الوعاء في مصرفكم:

- أ. توجد آلية خاصة للنظر في الدين المتعثر خاص بالمساهمين خارج الوعاء، فلا تخصص من أرباح الوعاء ويخصم من أموال المساهمين.
- ب. لا توجد آلية في حالة المخصصات لفرق بين أموال المساهمين والمودعين المختلطة وبين أموال المساهمين خارج الوعاء.

تحليل البيانات: تقدر 80% من المبحوثين عن إجابة هذا السؤال، بينما 20%

من المبحوثين اختاروا (ب).

س 15: في نظركم، المصرف يوزع الربح الحاصل من العمليات التمويلية والإستثمارية بين المساهمين والمودعين وبين المضارب وأرباب المال، كما هو حسب إحتساب النظام الآلي:

- أ. يتم التوزيع كما هو دون أي تعديلات يدوية
- ب. يتم تعديلات يدوية بعد النظر في الأرباح الموزعة من قبل المصارف الأخرى

تحليل البيانات: إتفق الجميع على الخيار (ب).

س16: في نظركم، هل توجد جهة إشرافية مثل المصرف المركزي، تشرف على توزيع الأرباح بين أموال المساهمين وأموال المودعين (مضاربة) من جهة وبين المضارب وأرباب المال من جهة أخرى:

- أ. نعم، المصرف المركزي، يشرف على توزيع الأرباح
- ب. لا، المصرف المركزي، لا يشرف على توزيع الأرباح

تحليل البيانات: إتفق الجميع على (ب).

س17: في نظركم، هل لجنة الرقابة الشرعية، تراجع توزيع الأرباح والخسائر بين المساهمين والمودعين (مضاربة) من جهة وبين المضارب وأرباب المال من جهة أخرى:

- أ. نعم، لجنة الرقابة الشرعية، تشرف على توزيع الأرباح
- ب. لا، لجنة الرقابة الشرعية، لا تشرف على توزيع الأرباح

تحليل البيانات: إتفق الجميع على (أ).

س18: في رأيكم، المدقق الداخلي و/أو المدقق الخارجي يدقق على صحة توزيع الأرباح بين أموال المساهمين وأموال المودعين (مضاربة) من جهة وبين المضارب وأرباب المال من جهة أخرى:

أ. المدقق الداخلي/ الخارجي لا يدقق على توزيع الأرباح والحسابات بين المساهمين والمودعين

ب. المدقق الداخلي/ الخارجي يدقق على توزيع الأرباح والحسابات بين المساهمين والمودعين

تحليل البيانات: إنفق الجميع على (أ).

س 19: في رأيكم بصفة عامة في المصارف الإسلامية، إختيار عمل نسب توزيع الأرباح من قبل المصرف الإسلامي،

أ. مبني على مبدأ الإنفاق، لكنه يأخذ كل ذي حق حقه

ب. المصرف الإسلامي يهدف دائماً على حصول أكبر قدر من الأرباح

تحليل البيانات: إنفق الجميع على (ب).

س 20: في رأيكم بصفة عامة في المصارف الإسلامية، نسب توزيع الأرباح :

أ. نسب عادلة وشفافة

ب. نسب غير عادلة وغير شفافة

تحليل البيانات: إنفق الجميع على (ب).

س21: في رأيكم بصفة عامة، ما يحصل عليه المودعون من أرباح مقارنة بأرباح المصارف الإسلامية (المصرف والمساهمين):

- أ. توزيع الربح بين المودعين والمساهمين توزيع عادل وشفاف
- ب. توزيع الربح بين المودعين والمساهمين توزيع غير عادل وغير شفاف

تحليل البيانات: إتفق الجميع على (ب).

س22: في رأيكم بصفة عامة، هل بإمكان المصرف الإسلامي تحمل الخسارة (تحويل الخسارة) إن وجدت إلى رب المال، حيث حسب المبادئ الأساسية للمضاربة، في حال الخسارة يتحمل رب المال الخسارة:

- أ. نعم يمكن ذلك.
- ب. لا يمكن ذلك لأن المصرف المركزي لا يسمح بذلك.

تحليل البيانات: إتفق الجميع على (ب).

الخور الثالث: أسس وآلية توزيع الأرباح في المصارف الإسلامية:
 من خلال تحليل البيانات ودراسة المعيار الشرعي رقم: (13) "المضاربة"، والمعيار الشرعي رقم: (40) "توزيع الربح في الحسابات الإستثمارية على أساس المضاربة"، والمعيار الحاسبي رقم (11) "المخصصات والإحتياطيات" استنتج الباحث بأن هناك ثغرات وفجوات في تطبيق آلية توزيع الأرباح بين

المساهمين والمودعين في المصارف الإسلامية في ضوء المعايير الشرعية والمحاسبية لأُيُوفِي والتي

يمكن سدها عن طريق بيان وشرح التالي:

- (1) الأسس الشرعية السليمة لإدارة الوعاء المشترك (وعاء المضاربة);
- (2) آلية توزيع الربح بين أموال المساهمين وأموال المودعين (أموال المضاربة).

أولاً: الأسس الشرعية السليمة لإدارة الوعاء المشترك (وعاء المضاربة):

(1) المصاريف والنفقات المؤسسة:

يجب أن يتحمل المصرف الإسلامي جميع المصاريف والنفقات الخاصة بالمصرف، على سبيل المثال، كل ما يلزم من البنية التحتية والقوى العاملة والأنظمة والامتثال لمتطلبات جهات الترخيص والسلطات التنظيمية الخ . (AAOIFI, 2015; SS40, Article 2/2/1/3, pg.1014)

(2) المصاريف الإدارية والعمومية:

يجب أن يتحمل المصرف الإسلامي (المساهمون) وحدهم جميع المصاريف الإدارية العامة بما في ذلك نفقات الموظفين، إيجار المباني، وفواتير الكهرباء والماء والصرف الصحي، وأجور دورية متعلقة بالأنظمة التقنية والآلية وصيانتها ... الخ من تاريخ بدء عمليات المصرف الإسلامي. وذلك، استناداً للمعيار الشرعي: "ولا تتحمل حسابات الاستثمار مصروفات الأعمال التي يجب على المضارب القيام بها". (AAOIFI, 2015; SS40, Article 2/2/1/3, pg.1014)

(3) المساواة في فرص الاستثمار

يجب على المصرف الإسلامي أن يستخدم الأموال المختلطة دون إعطاء أي أولوية لأموال المساهمين على أموال المودعين في التمويلات والإستثمارات، وذلك أستناداً إلى المعيار الشرعي والذي ينص على: "الأصل المساواة في فرص الاستثمار بين أموال المساهمين وأموال أصحاب الحسابات الاستثمارية في المضاربة المشتركة، وفي حال اتباع غير ذلك يجب على المؤسسة الإفصاح عن ذلك قبل التصرف، مع مراعاة القيود النظامية المتعلقة بذلك وشروط الحسابات".
 (AAOIFI, 2015; SS40, Article 2/1/3, pg.1011)

(4) استحقاق رسوم الخدمات:

يحق للمصرف الإسلامي ككيان الحصول على أجور ورسوم مقابل الخدمات التي يقدمها للعملاء، على سبيل المثال، أجراً للخدمات المصرفية. لن يتم تضمين كل هذه الإيرادات في الوعاء المشترك نظراً لأن المصرف الإسلامي يحصله من موارده الخاصة دون استثمار رأس مال المضاربة فيها. في حال إذا تم تقديم خدمات للمتعاملين استخدم فيها جزء من أموال المضاربة، فحكم أجور ورسوم تلك الخدمات كحكم أرباح المعاملات المالية الإسلامية التي تم تنفيذها من الأموال المختلطة خاصة بالمودعين والمساهمين.

(5) حصة المضارب من الربح:

المصرف الإسلامي بصفته مضارب، يحق له الحصول على حصة في ربح الوعاء المشترك، بنسبة متفق عليها ("نسبة المضاربة") مسبقاً، مع المودعين (أرباب المال). ورد في المعيار الشرعي للمضاربة "يشترط في الربح أن تكون كيفية

توزيعه معلوماً علماً نافياً للجهالة ومانعاً للمنازعة. وأن يكون ذلك على أساس نسبة مشاعة في الربح لا على أساس مبلغ مقطوع أو نسبة من رأس المال". (AAOIFI, 2015; SS13, Article 8/1, pg.372) ونص أيضاً، "يجب أن يتم الاتفاق على نسبة توزيع الربح عند التعاقد، كما يجوز باتفاق الطرفين أن يغيرا نسبة التوزيع في أي وقت مع بيان الفترة التي يسري عليها هذا الاتفاق". (AAOIFI, 2015; SS13, Article 8/3, pg.372). يجب أن تظهر نسب المضاربة في نموذج فتح حساب تحت الشروط والأحكام في حسابات التوفير والودائع الاستثمارية بصيغة المضاربة. كما ويجب تحديد نسبة المضاربة في كل ربع وإعلانها في فروع المصرف الإسلامي وعلى الواقع الإلكترونية الرسمية. نص المعيار الشرعي أن "الأصل أن يتم الرجوع إلى أصحاب الحسابات عند تغيير شروط الحسابات أو نسب الأرباح بمراسلات متبادلة، ولكن لصعوبة ذلك وتكليفه يكفي إرسال إشعارات أو عرض البيانات الجديدة في موقع المؤسسة الإلكتروني أو الإعلاني مع تحديد مدة يعتبرون فيها موافقين إذا لم يعترضوا، ويسري مفعول التغيير في الفترة التالية وينص في شروط الحسابات على هذا الإجراء". (AAOIFI, 2015; SS40, Article 8/2/2, pg.1013).

(6) ربح أموال المساهمين:

من حق المصرف الإسلامي (المساهمين) الحصول على الأرباح الصافية الحاصلة من أمواله الخاصة المستثمرة في وعاء المضاربة المشترك. نص المعيار: "إذا خلط المضارب مال المضاربة بماله، فإنه يصير شريكاً بماله ومضارباً بمال الآخر ويقسم الربح الحاصل على المالين فيأخذ المضارب ربح عمله وماله". (AAOIFI, 2015; SS40, Article 7/4, pg.1017)

(7) دخل الاستثمار المباشر لأموال المساهمين:

أي دخل آخر ينسب إلى الاستثمارات المباشرة التي تتم من أموال المساهمين، خارج الوعاء المشترك، يجب أن يضاف إلى دخل المساهمين فقط. الطريقة الصحيحة لتلك الإستثمارات هي أن تخصص إدارة الخزينة (*Treasury*) جزءاً من أموال المساهمين بتوصية من إدارة المصرف أو الإدارة المعنية، مثلاً: إدارة الشركات (*Corporate*), أو إدارة الإستثمار (*Investment*), أو إدارات المؤسسات المالية (*FI*) "Financial Institutions" لمشروع معين، وبعد موافقة اللجان المعنية بما فيها لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، يتم تحويل المبلغ المختص من الوعاء المشترك إلى وعاء خاص للمشروع. الأرباح الحاصلة من المشروع في هذا الوعاء الخاص من حق المساهمين فقط.

(8) مصاريف إهلاك الأصول الثابتة:

لن يتم تحويل مصاريف الإهلاك المتعلقة بالأصول الثابتة المملوكة للمصرف الإسلامي على حساب الوعاء المشترك لأن هذه الأصول مملوكة للمساهمين فقط، وهم يتحملون هذه النفقات.

(9) مصاريف إهلاك الأصول المستثمرة في الوعاء المشترك:

يتم تحويل مصاريف الإهلاك المتعلقة بالأصول المخصصة للاستثمار في الوعاء المشترك (إن وجدت).

(10) المخصصات والاحتياطيات

(أ) المخصصات:

عرف أيوبي "المخصص حساب لتقويم الموجودات يتم تكوينه بإستقطاع مبلغ من الدخل بصفته مصروفا". (AAOIFI, 2015; AAGS11, pg.524). يتم عمل مخصصات فيما يتعلق بذمم مدينة لأصول التمويل والاستثمار في الحالات التي يوجد فيها شك في الاسترداد أو التحصيل أو انخفاض القيمة. يتم تشكيل مخصصات الاستثمار فقط إذا كان الانخفاض في قيمتها دائمًا. المخصصات نوعان: مخصصات خاصة، ومخصصات عامة.

المخصص الخاص:

عرف أيوبي "المخصص الخاص هو مبلغ يتم تحنيبه لمقابلة إنخفاض مقدر في قيمة موجود محدد، سواء كان في موجودات الذمم؛ وذلك لتقويم هذه الموجودات بالقيمة النقدية المتوقع تحقيقها أي القيمة المتوقع تحصيلها أم في موجودات التمويل والإستثمار؛ وذلك لتقويم هذه الموجودات بالتكلفة أو بالقيمة النقدية المتوقع تحقيقها أيهما أقل". (AAOIFI, 2015; AAGS11, pg.524)

المخصص العام:

عرف أيوبي "المخصص العام هو مبلغ يتم تحنيبه لمقابلة خسارة موجودات الذمم والتمويل والإستثمار التي يحتمل أن تنتج عن مخاطر حالية غير محددة. ويمثل المبلغ المجنوب لمعالجة الخسارة المقدرة التي تأثرت بها هذه الموجودات نتيجة لأحداث وقعت في تاريخ المركز المالي، وليس الخسارة المقدرة التي قد تنتج عن أحداث مستقبلية". (AAOIFI, 2015; AAGS11, pg.524-525)

الاعتراف بالمخصصات:

يجب الاعتراف بالمخصص عندما تصبح المعلومات متاحة للمصرف الإسلامي تشير إلى أن حدثاً ينبع عنه، أو من المحتمل أن ينبع عنه، انخفاض في قيمة الأصل. (AAOIFI, 2015; AAGS11, Article 2/2, pg.503).

(ب) الاحتياطيات:

الاحتياطي جزء من أصحاب الملكية و/أ حقوق حسابات الاستثمار، ويتم تكوينه بتحنيب مبلغ من دخل أموال المضاربة، أو أرباح أصحاب الحسابات الاستثمارية. (AAOIFI, 2015; AAGS11, Article 3/1, pg.506).

: (Profit Equalization Reserves - PER)

عرف أىوفي إحتياطي معدل الأرباح: "هذا هو المبلغ الذي يجنبه المصرف الإسلامي من دخل أموال المضاربة قبل اقتطاع نصيب المضارب، بغرض المحافظة على مستوى معين من عائد الاستثمار لأصحاب حسابات الاستثمار وزيادة حقوق أصحاب الملكية" (AAOIFI, 2015; AAGS11, Article 3/1A, pg.506-507). يمكن للمصرف الإسلامي الاعتماد على هذه الاحتياطيات لصالح المساهمين والمودعين في حالة وجود بيئة سوق غير مواتية أو تنافسية. يجب أن يتم اعتماد نسبة *PER* من لجنة الرقابة الشرعية للمصرف الإسلامي. يجب أن تكون التحويلات إلى والاستقطاعات من هذه الاحتياطيات موافقة مسبقة من لجنة الرقابة الشرعية للمصرف الإسلامي.

: (Investment Risk Reserves - IRR)

إحتياطي مخاطر الاستثمار "هو المبلغ الذي يجنبه المصرف الإسلامي من أرباح حسابات الاستثمار، بعد اقتطاع نصيب المضارب، لغرض الحماية من الخسارة المستقبلية لأصحاب حسابات الاستثمار". (AAOIFI, 2015; AAGS11, Article 3/1B, pg.507) يمكن للمصرف الإسلامي الاعتماد على هذه الاحتياطيات لصالح المساهمين والمودعين في حالة وجود بيئة سوق غير موافية أو تنافسية. يجب أن يتم اعتماد نسبة *IRR* من لجنة الرقابة الشرعية للمصرف الإسلامي. يجب أن تكون التحويلات إلى والاستقطاعات من هذه الاحتياطيات بموافقة مسبقة من لجنة الرقابة الشرعية للمصرف الإسلامي.

(11) حكم زكاة المساهمين:

يجب دفع مبلغ الزكاة المستحقة من أموال المساهمين وليس من دخل المضاربة لأنها التزام ديني على ملاك المصرف أي المساهمين.

(12) حكم التبرعات، والصدقات والقروض من أموال المضاربة أو دخلها:

لا يجوز للمضارب التبرع أو التصدق بأي مبلغ من رأس مال المضاربة أو دخل المضاربة دون موافقة من المودعين. كما ولا يجوز للمضارب إقراض أي مبلغ من رأس مال المضاربة أو دخل المضاربة دون موافقة مسبقة من المودعين. نص المعيار الشرعي للمضاربة " لا يجوز للمضارب أن يقرض أو يهب أو يتصدق من مال المضاربة ولا أن يتنازل عن الحقوق إلا بإذن خاص من رب المال". (AAOIFI, 2015; SS13, Article 9/6, pg.376)

(13) تحقق الأرباح

"لا يتحقق الربح في حسابات الاستثمار إلا بعد وقاية رأس المال. وما يوزع قبل التأكيد من ذلك فليس ربحاً مستحقاً، وإنما هو مبلغ تحت الحساب. ويعتبر الربح المفوض باستثماره بعد انتهاء فترة الاستثمار جزءاً من رأس المال في الفترة التالية". (AAOIFI, 2015; SS40, Article 3/1/1, pg.1013). ويراعي في ذلك:

- "يجوز توزيع مبالغ تحت الحساب، قبل التنضيض الحقيقي أو الحكمي، على أن تتم التسوية لاحقاً مع الالتزام بإضافة النقص أو استرداد الزيادة عن المقدار المستحق فعلاً بعد التنضيض الحقيقي أو الحكمي". (AAOIFI, 2015; SS40, Article 5/3, pg.1019)
- "إذا حصلت خسارة في إحدى عمليات المضاربة جبرت من أرباح العمليات الأخرى وإذا كانت أكثر من الأرباح تحسّم من رأس المال والعبرة بجملة النتائج عند التنضيض في نهاية الفترة المالية التي تحددها المؤسسة، ولا تجبر خسارة فترة بربع فترة أخرى مختلفة ويستثنى من ذلك الجبر من الاحتياطيات". (AAOIFI, 2015; SS40, Article 3/2/1, pg.1015)
- "ما أن حسابات الاستثمار المطلقة على أساس المضاربة المشتركة المستمرة تتصرف بعدم التزامن في بداية ونهاية الإيداعات في الحسابات فإن ربح العمليات المؤجلة الممتدة على فترات لاحقة يوزع على كامل مدة آجالها بالنسبة والتناسب مع كل فترة". (AAOIFI, 2015; SS40, Article 3/2/2, pg.1015)

(14) التنضيض الحقيقي أو الحكمي (Physical or Constructive Liquidation)

"يجب أن يقوم المصرف الإسلامي بتنضيض المضاربة وتوزيع الربح المتحقق بين المضارب وأصحاب حسابات الاستثمار حسب شروط عقد المضاربة". (AAOIFI, 2015; SS40, Article 5/5, pg.1020) "تنضيض (تسيل) موجودات المضاربة، سواء كان حقيقياً بتحويل جميع الموجودات إلى نقود، وتحصيل جميع الديون، أم حكماً بالتقسيم للموجودات غير النقدية من قبل أهل الخبرة، وتقسيم الدين من حيث إمكان التحصيل وتكوين مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها، أما النقود فتشتت بمعالجتها". (AAOIFI, 2015; SS40, Article 3/1/2/1, pg.1014) 2015; SS40, Article 3/1/2/2A&B, pg.1014 الخاصة بتوظيف أرصدة حسابات الاستثمار، علماً بأن لا تتحمل حسابات الاستثمار مصروفات الأعمال التي يجب على المضارب القيام بها، كما ويجب اقتطاع المخصصات والاحتياطيات". (AAOIFI, 2015; SS40, Article 3/1/2/3, pg.1015)

(15) استحقاق الربح

أ. "يشترط في الربح أن تكون كيفية توزيعه معلومة علماً نافياً للجهالة ومانعاً للمنازعة، وأن يكون ذلك على أساس نسبة من الربح، ولا يجوز أن يحدد بمبلغ مقطوع أو بنسبة من رأس المال لأحد الطرفين أو بأي طريقة تؤدي إلى عدم اشتراك الطرفين في الربح". (AAOIFI, 2015; SS40, Article 3/1/2/3, pg.1015)

ب. "لا يجوز تأجيل تحديد نسب الربح بين الطرفين عن إبرام العقد وإذا سكتطرفان عن نسبة توزيع الربح فإن كان هناك عرف يرجع إليه في التوزيع لزم اعتماده، مثل ما إذا كان العرف أن يوزع الربح بينهما مناصفة، وإن لم يكن هناك عرف فسدت

المضاربة ، ويأخذ المضارب أجر المثل عما قام به من عمل، والربح كله لرب المال". (AAOIFI, 2015; SS40, Article 4/2, pg.1016)

ت. "يجوز للمؤسسة أن تحدد نسباً مختلفة بينها وبين شرائح مختلفة من أصحاب الحسابات الاستثمارية، كما يجوز أن تكون نسبة الربح موحدة بينها وبين جميع أصحاب الحسابات الاستثمارية". (AAOIFI, 2015; SS40, Article 4/3 pg.1016)

ث. "إذا شرط أحد الطرفين لنفسه مبلغاً مقطوعاً فسدت المضاربة. ولا يشمل هذا المنع ما إذا اتفق الطرفان على أنه إذا زادت الأرباح عن نسبة معينة أو عن مؤشر معين فإن أحد طرف المضاربة يختص بالربح الرائد عن تلك النسبة أو ذلك المؤشر ، فإن كانت الأرباح بتلك النسبة أو المؤشر أو دونها فتوزع الأرباح على ما اتفقا عليه". (AAOIFI, 2015; SS40, Article 4/5, pg.1016)

ج. "لا يجوز اختصاص أحد طرف المضاربة باستحقاق ربح جزء أو نوع معين من رأس المال أو بعض الموجودات التي يتحول إليها، أو أن لأحد الطرفين ربح فترة مالية ولآخر ربح فترة مالية أخرى، أو أن يختص أحدهما بربح صنفية ولآخر ربح الصنفية الأخرى". (AAOIFI, 2015; SS40, Article 4/5, pg.1016)

ح. "يجوز الاتفاق على أية طريقة لتوزيع الربح، ثابتة طوال المدة أو متغيرة لفترات زمنية محددة بعد التنضيض لكل فترة". (AAOIFI, 2015; SS40, Article 4/6, pg.1017)

(16) مبدأ المقارنة:

"يجب أن ينص في عقود الحسابات الاستثمارية المشتركة القائمة على أساس المضاربة التي يقع فيها التخارج على مبدأ المبارأة الذي يتضمن إبراء المتخارج لأصحاب الحسابات الاستثمارية (المودعين) عند التخارج من أي ربح لم يوزع أو لم يظهر وإبراءهم له من أي خسارة لم تظهر بعد، وعما يتبقى من احتياطيات مخاطر الاستثمار ومعدل الأرباح ومحضنات الديون الناجمة عنه لباقي المستثمرين، كما ينص على التبرع بما يبقى لصالح وجوه الخير عند تصفية الوعاء الاستثماري". (AAOIFI, 2015; SS40, Article 5/4, pg.1019)

(17) تنازل المساهمين عن حصة من أرباحهم لصالح أصحاب الإستثمارية:
 يجوز للمساهمين التنازل بجزء من أرباحهم في حال ارتفاع المضاربة غير كافية للتنافس بين المصارف والبنوك الأخرى. نصت المعايير الشرعية لأيوفي في هذا الشأن بأنه "يجب على المصرف الإسلامي الإفصاح عن تنازل المساهمين بصفتهم مشارباً عن حصة من أرباحهم لصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية بعد التنضيض وإجراء حساب الربح والخسارة". (AAOIFI, 2015; SS40, Article 5/6, pg.1020)

ثانياً: توزيع الأرباح في وعاء المضاربة ("الوعاء المشترك") للمصرف الإسلامي:

(01) تكوين الوعاء:

بعد إنشاء المصرف الإسلامي، يبدأ المصرف في تلقي الأموال (الودائع) من العملاء. يوجب عقد المضاربة غير مقيدة. يقوم المصرف بإنشاء وعاء المضاربة ("الوعاء المشترك") ويحتلط أموال المودعين بأموال المساهمين (رأس المال المدفوع) ويستمر المالين

معاً في عمليات تمويلية واستثمارية لغرض حصول الأرباح المستهدفة. مع مرور الوقت، الوعاء المشترك يتحقق الأرباح. من واجب المصرف الإسلامي توزيع الأرباح والخسائر بين المساهمين والمودعين بكل شفافية وعدالة. يقرر المصرف الإسلامي فترات التنصيض الحكمي لإعلان الأرباح. الفترة الأكثر شيوعاً للحكم على أداء الوعاء المشترك هي السنة المالية للمصرف ولكن يجوز أن تكون هذه الفترة أقل من سنة مثلاً يدفع المصرف الربح تحت الحساب كل ثلاثة أشهر (التنصيض الحكمي). في تاريخ التنصيض الحكمي، يجب على المصرف إحتساب الأرباح وإعلانها ودفعها للمودعين تحت الحساب.

(02) العلاقة بين أموال المساهمين وأموال المودعين ("رأس مال المضاربة"):
 يتم خلط أموال المساهمين وأموال المودعين في الوعاء المضاربة المشتركة للمصرف الإسلامي. تعمل مشاركة ضمنية أو خفية بين أموال المساهمين وأموال المودعين ("رأس مال المضاربة"). يتم توزيع صافي الربح بين المالين على أساس نسبة وتناسب.

(03) العلاقة بين المصرف الإسلامي والمودعين:
 عرّفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ("أيوبي") المضاربة،
 AAOIFI, 2015; SS13, Article 2, pg.369 (شركة في الربح بمال من جانب رب المال) وعمل من جانب آخر (المضارب). المودعون ("أرباب المال") يستثمرون
 أموالهم بوجوب عقد المضاربة مع المصرف الإسلامي ("المضارب"). المصرف بصفته
 مضارباً أميناً AAOIFI, 2015; SS13, Article 4/4, pg.370 (على رأس مال المضاربة
 حتى يتحقق الربح. بمجرد تحقيق الربح، AAOIFI, 2015; SS13, Article 8/8, pg.373
 يصبح المضارب شريكاً في الربح وفقاً لنسبة المضاربة المتفق عليها مسبقاً).

(04) تحديد أموال المودعين:

أ. حسابات الاستثمار:

المبالغ التي يتلقاها المصرف الإسلامي من المستثمرين (المودعين) على أساس المضاربة المشتركة ويفوض أصحابها المصرف باستثمارها على أساس المضاربة".
 (AAOIFI, 2015; SS40, Article 2/1, pg.1009)
 قسمين: حسابات المضاربة المطلقة وحسابات المضاربة المقيدة. العلاقة التعاقدية بين أصحاب هذه الحسابات وبين المصرف الإسلامي هي علاقة المضارب برب المال، "وهي حالة وحدة المضارب وتعدد أرباب المال".
 (AAOIFI, 2015; SS40, Article 2/1, pg.1009)
 المصرف الإسلامي في اغلب الحالات يتلقى الأموال تحت حسابات الاستثمار المطلقة.

ب. حسابات الاستثمار المطلقة:

"المبالغ التي يتلقاها المصرف الإسلامي من المستثمرين (المودعين) حيث يفوض أصحابها المصرف باستثمارها على أساس المضاربة المطلقة دون الربط بمشروع أو برنامج استثماري معين، ويشترك أصحاب الحسابات والمصرف في الأرباح إن وجدت حسب النسب التي تحدد لكل منها إما في عقد المضاربة أو في طلب فتح الحساب".
 (AAOIFI, 2015; SS40, Article 2/1/1, pg.1010)
 بنسبة حصصهم في رأس المال إلا ما نتج عن التعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط فيتحملها المصرف".
 (AAOIFI, 2015; SS40, Article 2/1/1, pg.1010)

من أمثلة حسابات الاستثمار المطلقة، حسابات الودائع لأجل، وحسابات التوفير، فيما يلي ذكرها بإيجاز.

ت. ودائع لأجل:

يقبل المصرف الإسلامي الودائع الاستثمارية لفترات 1 و 3 و 6 و 9 و 12 شهرًا ، أو أي فترة أخرى يقبلها المصرف وفقاً للسياسة المعتمدة من قبل الإدارة. يتم استثمار هذه الأموال من قبل المصرف الإسلامي في الوعاء المضاربة المشتركة على أساس صيغة المضاربة. يجب أن يحتفظ المتعامل بوديعة استثمارية لكامل مدتها حتى يكون مؤهلاً للحصول على الأرباح. ولكن هذا لا يمنع المتعامل من سحب وديعته قبل تاريخ الإستحقاق حيث يجوز للمصرف الإسلامي قبول طلب كسر الوديعة ضمن معايير معينة معتمدة من لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمصرف ومدرجة في سياسة توزيع الأرباح. في تلك الحالة، يتم منح الوديعة ربح لأقرب فترة مكتملة، مع الأخذ في الاعتبار الفترة الفعلية التي بقيت فيها الوديعة لدى المصرف الإسلامي في إطار الفترات المعتمدة من المصرف الإسلامي. علاوة على ذلك، يمكن لإدارة المصرف الإسلامي النظر في الأمر في ضوء ممارسات السوق.

ث. حسابات التوفير

يستقبل المصرف الإسلامي الأموال في حسابات التوفير بصيغة المضاربة. يمكن وضع سياسة من أجل اعتبار حساب التوفير مؤهلاً لكسب الأرباح من دخل الوعاء المشتر، مثلا: الحد الأدنى للرصيد في أي وقت خلال الشهر يحتفظ المتعامل ماله في حساب توفير الخاص به؛ تحديد الحد الأقصى لعدد عمليات السحب المسموح بها في الشهر؛

حسابات التوفير المفتوحة خلال الشهر تكون مؤهلة أيضاً لكسب الأرباح عن الفترة التي بقيت فيها رصيد الحساب لدى المصرف الإسلامي.

(5) تحديد أموال المساهمين المستثمرة في الوعاء المشترك:

يمكن تحديد أموال المساهمين الصافية المستثمرة في الوعاء المشترك كالآتي:

أ. تحديد حقوق ملكية المساهمين

ب. تحديد الأموال الخاصة بالمعاملين ولكن مضمونة من قبل المساهمين

ت. تحديد الأموال غير المستخدمة للاستثمار في الوعاء المشترك

أ. تحديد حقوق ملكية المساهمين:

رأس المال:

رأس المال هو المبلغ الذي يتلقى المصرف الإسلامي من المساهمين في مقابل الحصول على أسهم في المصرف.

الاحتياطيات النظامية: (الاحتياطي القانوني)

الاحتياطي القانوني هو مبلغ من المال يخصصه المصرف الإسلامي للوفاء بالتزاماته غير مستحقة. يتم تحديد نسبة الاحتياطي القانوني من قبل المصرف المركزي.

الاحتياطيات العامة:

الاحتياطيات العامة هي المبالغ التي يتم الاحتفاظ بها جانباً من أرباح المصرف للوفاء بأي التزام مستقبلي معروف أو غير معروف. يتم تحديد النسبة المئوية للاحتياطيات العامة من قبل المصرف المركزي ويجب على المصرف الالتزام الكامل بها.

الأرباح المحتجزة:

الأرباح المحتجزة هي صافي الأرباح التي لم يتم دفعها كتوزيعات أرباح، واحتفظ بها المصرف الإسلامي لإعادة استثمارها.

ب. تحديد الأموال الخاصة بالمعاملين ولكن مضمونة من قبل المساهمين: وفقاً للمبدأ الشرعي "الخراج بالضمان"، جميع تلك الأموال التي يحفظها المعاملين في عهدة المصرف الإسلامي لغير غرض الاستثمار وهي في حكم ضمان المصرف، وتم استثمارها من قبل المصرف تعود دخل تلك الأموال إلى المصرف الإسلامي (المساهمين).

من أمثلة الأموال الخاصة بالمعاملين، ولكن مضمونة من قبل المصرف الإسلامي هي:

أولاً: الحسابات الجارية:

بالنسبة للحسابات الجارية أوضحت المعايير الشرعية لأيوفي بأن الأموال التي يتلقاها المصرف الإسلامي من المعاملين في الحسابات الجارية "هي قروض مضمونة في ذاته، ويلتزم بردها عند الطلب دون زيادة، وللمصرف التصرف فيها

واستثمارها لصالحه وعلى ضمانه، ويستحسن النص على ذلك في طلب فتح الحساب".
 (AAOIFI, 2015; SS40, Article 2/2/1, pg.1011)
 بأن المصرف الإسلامي "يضم ردًّا كاملًّا مبالغ الحسابات الجارية إلى أصحابها، ولا يجوز
 التزامها بإضافة أي زيادة بنسبة ثابتة أو متغيرة على أصل المبلغ، فإنها فائدة ربوية".
 (AAOIFI, 2015; SS40, Article 2/2/2, pg.1011)

ويستثنى من إجمالي أرصدة الحسابات الجارية أرصدة الحسابات التالية:

- أ. الحسابات الجارية والاحتياطيات لدى المصرف المركزي؛
- ب. النقد في اليد للصرف بما في ذلك أرصدة في أجهزة الصراف الآلي؛
- ت. الحسابات الجارية لدى البنوك الأخرى (محلية / أجنبية)؛

ثانياً: مكافأة نهاية الخدمة للموظفين:

رصيد مكافأة نهاية الخدمة للموظفين من الأرصدة المضمونة من قبل المصرف
 الإسلامية، إذا تم إستثماره من قبل المصرف في الوعاء المشترك، تستحق المساهمين دخل
 تلك الأرصدة .

ثالثاً: حسابات أمانات:

أرصدة حسابات الأمانات إذا بقيت في الوعاء المشترك لمدة أكثر من شهر.

رابعاً: أرصدة الإيجارات الحاصلة:

أرصدة الإيجارات الحاصلة لممتلكات طرف ثالث يديرها المصرف الإسلامي إذا
 بقيت هذه المبالغ في الوعاء المشترك لمدة أكثر من شهر واحد.

خامساً: الهوامش النقدية:

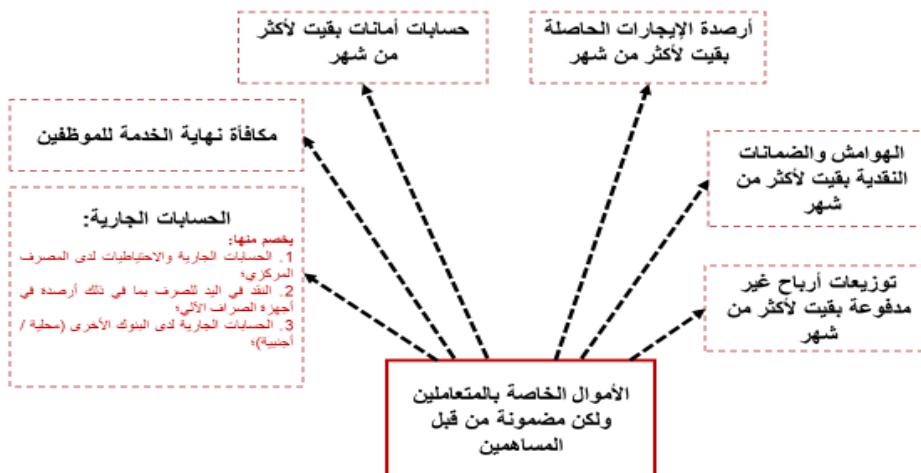
الهوامش النقدية لخطابات الاعتماد والضمادات، إذا بقيت في الوعاء المشترك لمدة أكثر من شهر واحد.

سادساً: ضمادات نقدية أخرى:

أي ضمان نقدى آخر على سبيل المثال لا الحصر، هامش الجدية، إذا بقيت في الوعاء المشترك لمدة أكثر من شهر واحد.

سابعاً: توزيعات الأرباح:

الأرصدة غير المدفوعة للسنوات السابقة، إذا ظلت قائمة لأكثر من شهر واحد.



ج. تحديد الأموال غير المستخدمة للوعاء المشترك:

فيما يلي الأموال التي لن يتم استخدامها في وعاء المضاربة المشترك:

1. الأصول الثابتة، حيث لا يتم استثمارها في الوعاء المشترك ؛

2. المصاريف المدفوعة مقدماً المتعلقة بالمساهمين والمستقلة عن الوعاء المشترك،

حيث لا يتم استثمارها في الوعاء المشترك؛

3. الاستثمارات التي يقوم بها المصرف الإسلامي ككيان (شركات تابعة، فروع

خارجية، إلخ، إن وجدت)؛

4. الاستثمارات التي يقوم بها المصرف الإسلامي ككيان في الحسابات أو

الأنشطة المقيدة من أموال المساهمين؛

5. متوسط أرصدة أي منتج للعملاء مثل قرض حسن (بطاقات ائتمان بصيغة

القرض الحسن، حسابات جارية مكتشوفة، إلخ.)

بعد تعديل جميع الأرصدة أعلاه، يعتبر صافي متوسط الرصيد بمثابة أموال

المساهمين المستثمرة في الوعاء المشترك.

يمكن الحصول على صافي رصيد أموال المساهمين المستثمر في الوعاء المشترك من

حلال المعادلة التالية:

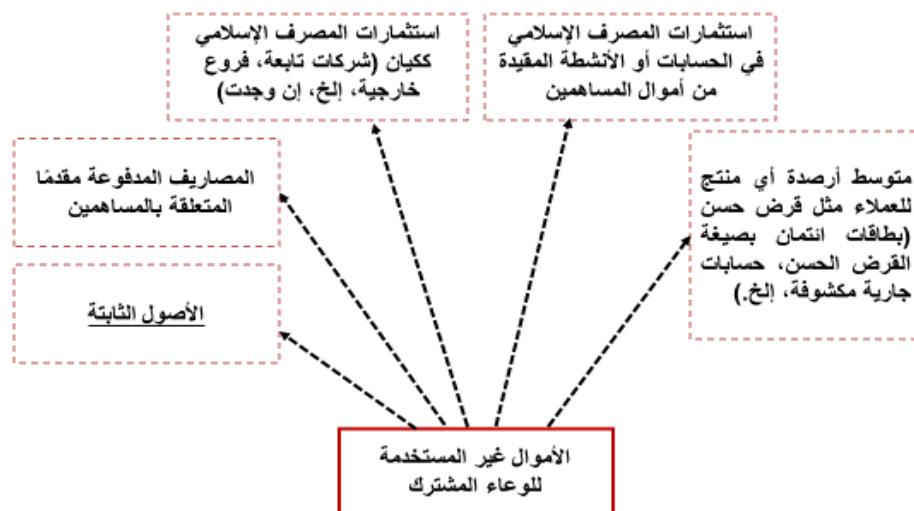
المعادلة :

صافي أموال المساهمين المستثمرة في الوعاء المشترك = أ + ب - ج

أ = حقوق ملكية المساهمين

ب = الأموال الخاصة بالمعاملين ولكن مضمونة من قبل المصرف

ج = الأموال الغير مستخدمة للوعاء المشترك



١٨

(٥٦) إستثمار أموال المساهمين والمودعين المختلطة في الوعاء المشترك:

يستخدم المصرف الإسلامي أموال الوعاء المشترك في الأعمال اليومية للمصرف في صيغ التمويل والإستثمار للحصول على ارباح متواقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، أهم هذه الصيغ هي:

صيغ التمويل – البيوع:

صيغة المراجحة: مراجحة البضائع، مراجحة السلع، مراجحة السيارات، مراجحة الصكوك،
مراجعة الأوراق المالية.

صيغ أخرى: بيع المساومة، بيع الإستصناع والإستصناع الموازي، بيع السلم
والسلم الموازي، بيع الصرف.

صيغ التمويل - الإجارة: الإجارة المعينة والمنتهاة بالتمليك؛ الإجارة الموصوفة
بالذمة والمنتهاة بالتمليك؛ الإجارة التشغيلية؛ إجارة المنافع (التعليم؛ السفر والسياحة)

صيغ الاستثمار: المضاربة التمويلية؛ المشاركة التمويلية؛ المشاركة المنتهية
بالتملك (المتناقصة)؛ الوكالة التمويلية؛ الوكالة المنتهية باليملك (المتناقصة).

(07) الدخل الإجمالي (*Gross Profit*)

يحصل المصرف الإسلامي من استثمار الأموال المختلطة في الواقع المشترك على
الدخل الإجمالي (*Gross Profit*). الأجر والرسوم للخدمات المصرفية المقدمة من قبل
المصرف الإسلامي يستحقها المصرف فقط، أما الارباح الحاصلة من استثمار الأموال
المختلطة (أموال المساهمين وأموال المودعين) فيتم توزيعها بين المساهمين والمودعين في
مرحلتين بعد خصم النفقات والمصروفات حيث يقوم المصرف الإسلامي بخصم
المخصصات حسب ارشادات المصرف المركزي من إجمالي ربح الواقع "الدخل الإجمالي"
(*Gross Profit*) قبل التوزيع بين أموال المساهمين وأموال المضاربة.

(08) الربح الصافي:

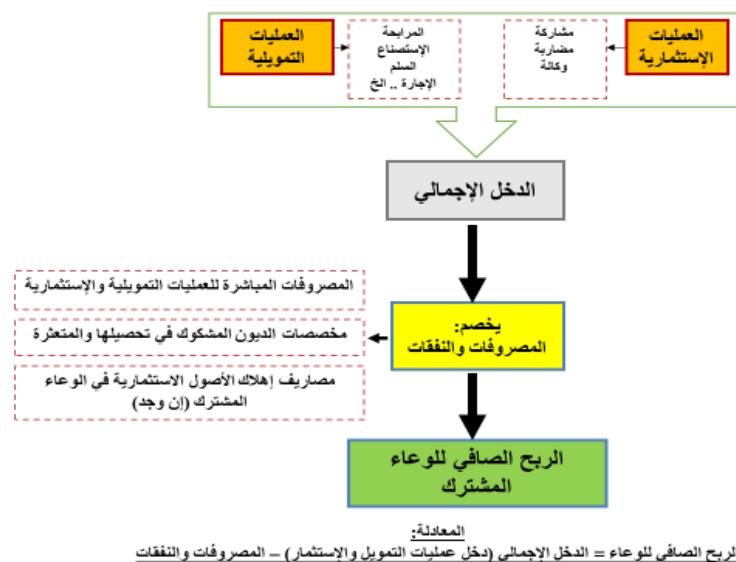
يمكن حصول الربح الصافي عن طريق المعادلة التالية:

$$\text{الربح الصافي} = \text{الدخل الإجمالي} - \text{المصروفات والمصاريف} [(\text{أ}) + (\text{ب}) + (\text{ت})]$$

أ- مخصصات الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها والردية

ب- المصاريف المباشرة للأصول التمويلية والإستثمارية في الوعاء المشترك (إن وجدت)

ت- مصاريف إهلاك الأصول المستثمرة في الوعاء المشترك (إن وجدت)



(9) توزيع الأرباح بين أموال المساهمين ورأس مال المضاربة (توزيع المرحلة

الأولى):

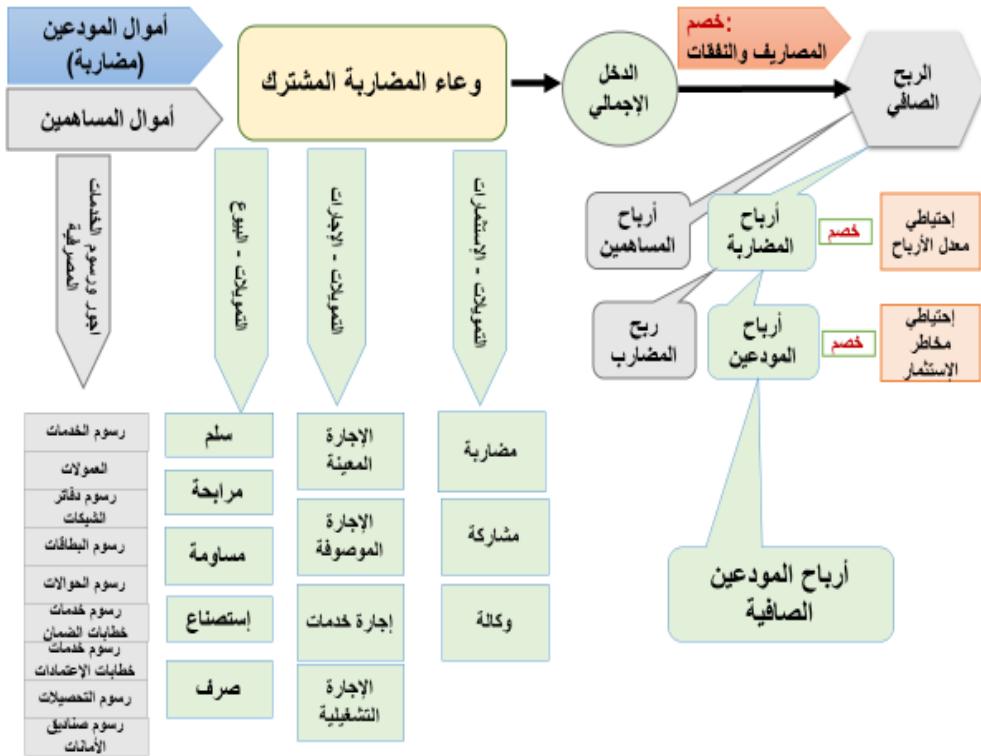
أ- يقوم المصرف بتوزيع صافي الربح بين أموال المساهمين ورأس مال المضاربة بنسبة وتناسب.

ب- بهذا، سوف يحصل كل مال على نصيبيه في الربح على أساس نسبة وتناسب، أي يعني يرحل ربح المساهمين إلى حساب "ربع المساهمين" ويرحل ربح المضاربة إلى حساب "ربع المضاربة".

(10) توزيع الأرباح بين المضارب ورب المال (توزيع المرحلة الثانية):

أ- إذا وجد المصرف ضرورة لتكوين إحتياطي معدل الأرباح (PER)، فبعد الموافقات اللازمة يقوم بخصم الإحتياطي قبل توزيع الأرباح بين المضارب وأرباب المال؛
ب- يحصل المضارب (المصرف الإسلامي) على نصيبيه من الأرباح وفقاً لنسب المضاربة المتفق عليها مسبقاً.

ت- إذا وجد المصرف ضرورة لتكوين إحتياطي مخاطر الاستثمار (IRR)، فبعد الموافقات اللازمة يقوم بخصم الإحتياطي من الربح المتبقى بعد خصم حصة المضارب. يقوم المصرف (المضارب) بتوزيع الربح المتبقى بين المودعين (أرباب المال) حسب شروط عقد المضاربة.



31

المخور الرابع: النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

بعد بيان الأسس الشرعية السليمة لإدارة الوعاء المشترك وآلية توزيع الأرباح بين المودعين والمساهمين في ضوء المعيار الشرعي رقم (13) "المضاربة"، والمعيار الشرعي رقم (40) "توزيع الربح في الحسابات الإستثمارية"، والمعيار الحاسبي رقم (11) "المخصصات والإحتياطيات"، وبعد مراجعة وتحليل بيانات الحاصلة من المشاركين في البحث، فقد

سجل الباحث النتائج التالية:

1. وعاء مشترك (مختلط) أم وعاء منفصل لكل مال:

بالرغم أن معظم المصارف الإسلامية والتواوفد الإسلامية للبنوك التقليدية تتبع نظام الوعاء المشترك أي يختلط أموال المساهمين بأموال المودعين في وعاء واحد، إلا هناك عدد من المصارف الإسلامية والتواوفد الإسلامية يتبعون نظام أو نوعية مختلفة أي لكل مال وعاء خاص، يعني لا يختلط أموال المساهمين بأموال المودعين كما هو الحال في معظم البنوك التقليدية. هذا مخالف للمعايير الشرعية لأن إحتفاظ كل مال في وعاء خاص وإستثمار تلك الأموال في مشاريع على حدا يخلق فرص عدم المساواة لإستثمار بين أموال المساهمين وأموال المودعين.

2. الوعاء الأساسي للمصرف الإسلامي:

من خلال البحث يتضح بأن الوعاء الأساسي للمصارف الإسلامية هو الوعاء المضاربة المشترك، وهو المطلوب حسب المعايير الشرعية. هذا يعني أن الوعاء يعمل تحت مبدأ المضاربة، يتم فيه توزيع الأرباح في المرحلة الأولى بين أموال المساهمين ورأس المال المضاربة، وفي المرحلة الثانية بين المضارب (المصرف الإسلامي) وأرباب المال (المودعين بصيغة المضاربة)، وفي حال وجود وداع بصيغة الوكالة بالإستثمار تم استثمارها في الوعاء المشترك، فتأخذ نصيبها من الربح في المرحلة الأولى لتوزيع الربح بنسبة وتناسب مع أموال المساهمين وأموال المضاربة. هناك مصارف إسلامية تعمل تحت مبدأ وعاءين، وعاء المضاربة، ووعاء الوكالة بالإستثمار، كل وعاء يعمل على حدا، ولكن في حال وجود فائض في وعاء الوكالة، يقوم المصرف بإستثمار الفائض في وعاء المضاربة، وهنا يحصل هذا المال الربح في المرحلة الأولى لتوزيع الأرباح.

3. الصيغ الأكثـر إسـتـخدـاماً لـجـذـبـ أـموـالـ المـوـدـعـينـ:

من خـلالـ الـبـحـثـ إـتـضـحـ بـأنـ صـيـغـةـ الـوـكـالـةـ بـالـإـسـتـشـمـارـ هـىـ أـكـثـرـ الصـيـغـ إـسـتـخدـاماـ فـيـ الـوقـتـ الـحـالـيـ لـإـسـتـقـبـالـ الـوـدـائـعـ نـظـرـاـ لـمـرـونـةـ تـوقـعـاتـ الـأـربـاحـ فـيـهـاـ،ـ بـخـالـفـ الـمـضـارـبـةـ الـتـيـ يـظـهـرـ رـبـحـهـاـ بـعـدـ التـنـضـيـضـ الـحـكـمـيـ وـالـذـيـ يـسـتـغـرـقـ فـيـ مـعـظـمـ الـأـحـيـانـ ثـلـاثـةـ أـشـهـرـ.ـ مـنـ خـلالـ الـبـحـثـ اـتـضـحـ اـيـضاـ بـأنـ لـدـىـ بـعـضـ الـمـصـارـفـ إـلـاسـلـامـيـةـ لـاـ فـرـقـ بـيـنـ الـمـضـارـبـةـ أـوـ الـوـكـالـةـ بـالـإـسـتـشـمـارـ كـصـيـغـةـ لـإـسـتـقـبـالـ الـوـدـائـعـ إـلـاسـلـامـيـةـ،ـ وـمـعـظـمـ تـلـكـ الـمـصـارـفـ إـلـاسـلـامـيـةـ هـىـ الـتـيـ تـقـومـ بـتـوزـيعـ الـأـربـاحـ بـصـفـةـ شـهـرـيـةـ،ـ وـهـذـاـ يـوـحـيـ بـأـنـهـ لـاـ تـوـجـدـ لـدـيهـمـ فـرـقـ كـبـيرـ فـيـ تـوـقـعـ الـرـبـحـ فـيـ الـوـكـالـةـ أـوـ الـمـضـارـبـةـ نـظـرـاـ لـإـخـتـصـارـ مـدـةـ تـوـزـيعـ الـرـبـحـ.

4. فـرـصـ إـسـتـشـمـارـ مـنـ أـمـوـالـ الـمـسـاـهـمـيـنـ وـأـمـوـالـ مـوـدـعـيـنـ:

إـتـضـحـ منـ الـدـرـاسـةـ بـأـنـ فـرـصـ إـسـتـشـمـارـ الـأـمـوـالـ مـنـ الـوـعـاءـ الـمـشـتـرـكـ بـالـنـسـبـةـ لـأـمـوـالـ الـمـسـاـهـمـيـنـ وـأـمـوـالـ الـمـوـدـعـيـنـ غـيرـ مـتـسـاوـيـةـ وـغـيرـ عـادـلـةـ وـدـائـمـاـ يـعـطـيـ الـأـولـيـةـ لـأـمـوـالـ الـمـسـاـهـمـيـنـ،ـ أـيـ كـلـمـاـ ظـهـرـتـ فـرـصـةـ إـسـتـشـمـارـ جـذـابـةـ وـذـاتـ رـبـحـ عـالـ تمـ تـخـصـيـصـ جـزـءـ مـنـ أـمـوـالـ الـمـسـاـهـمـيـنـ لـإـسـتـشـمـارـ فـيـهـاـ.ـ حـسـبـ الـمـعـايـرـ الـشـرـعـيـةـ لـأـيـوـيـ يـجـبـ أـنـ تـكـوـنـ فـرـصـ إـسـتـشـمـارـ لـأـمـوـالـ الـمـسـاـهـمـيـنـ وـأـمـوـالـ الـمـوـدـعـيـنـ مـتـسـاوـيـةـ مـنـ غـيرـ أـيـةـ أـوـلـوـيـةـ لـأـحـدـ الـمـالـيـنـ أـيـ مـالـ الـمـسـاـهـمـيـنـ وـمـالـ الـمـوـدـعـيـنـ.

5. وـجـودـ مـعـيـارـ مـعـتـمـدـ مـوـحدـ صـادـرـ عـنـ السـلـطـةـ الرـقـابـيـةـ:

إـتـضـحـ منـ الـدـرـاسـةـ بـأـنـ لـاـ يـوـجـدـ مـعـيـارـ شـرـعيـ مـعـتـمـدـ مـوـحدـ صـادـرـ عـنـ السـلـطـةـ الرـقـابـيـةـ لـلـبـنـوـكـ حـيـثـ عـدـمـ اـتـبـاعـهـ يـنـتـجـ عـلـىـ غـرـامـةـ مـالـيـةـ.ـ هـذـاـ،ـ السـبـبـ،ـ كـلـ مـصـرـفـ اـسـلـامـيـ نـجـحـ مـنـهـجـاـ خـاصـاـ مـطـابـقـاـ لـسـيـاسـاتـهـ وـمـرـكـزـهـ الـمـالـيـ مـاـ خـلـقـ إـخـتـلـافـ فـيـ آلـيـاتـ تـوـزـيعـ الـأـربـاحـ ماـ بـيـنـ الـمـصـارـفـ إـلـاسـلـامـيـةـ،ـ وـهـذـاـ تـعـدـتـ آلـيـاتـ تـوـزـيعـ الـأـربـاحـ.ـ مـعـظـمـ

هذه الآليات تفقد بعض العناصر الأساسية المطلوبة في توزيع الأرباح حسب المعايير الشرعية لأيوفي.

6. المعيار الشرعي (40) "توزيع الربح في الحسابات الإستثمارية":

اتضح من الدراسة بأن المعيار الشرعي رقم (40) "توزيع الأرباح في الحسابات الإستثمارية" معيار غير كاف لبيان آلية توزيع الأرباح في المصارف الإسلامية بين المساهمين والمودعين. المعيار المشار إليه يحتوي على بعض الأحكام الأساسية ولكن لا يلقي الضوء على آلية التوزيع بالشكل المحاسبي المطلوب، وهذا يخلق غموض وابهام في بعض الخطوات والتي إذا لم تغطى بالشكل الصحيح يمكن أن تنتج بإفساد التوزيع برمته.

7. توافق آلية توزيع الأرباح في المصارف الإسلامية مع معايير أيوفي:

اتضح من الدراسة بأن آلية توزيع الأرباح في مصارفهم لا تتوافق مائة بالمائة مع المعايير الشرعية والمحاسبية لأيوفي. قد تخضع الآلية جزئياً لمعايير أيوفي ولكن المصارف لها سياسة خاصة لا تخضع بجميع بنود المعايير الشرعية والمحاسبية لأيوفي. لذلك، هناك ضرورة ماسة لإصدار معيار شرعي متكمال من قبل المصرف المركزي وذلك لتوحيد كل تلك السياسات على آلية ونموذج واحد.

8. سياسة المصارف الإسلامية بالنسبة لتكوين إحتياطي معدل الأرباح:

اتضح من الدراسة بأن 90% من المصارف الإسلامية والموافذ الإسلامية ترى أن تكوين إحتياطي معدل الأرباح شأن داخلي للمصرف يتم تقرره حسب الحاجة من قبل إدارة المصرف ولا تعرض النسبة المقترحة لتكوين إحتياطي المذكور على لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمصرف للإعتماد.

9. سياسة المصارف الإسلامية بالنسبة لتكوين إحتياطي مخاطر الاستثمار:

اتضح من الدراسة بأن 90% من المصارف الإسلامية والموافذ الإسلامية ترى أن تكوين إحتياطي مخاطر الاستثمار شأن داخلي للمصرف يتم تقرره حسب الحاجة من قبل إدارة المصرف ولا تعرض النسبة المقترحة لتكوين إحتياطي المذكور على لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمصرف للإعتماد.

10. سياسة المصارف الإسلامية بالنسبة للخصم من إحتياطي معدل الأرباح:

اتضح من الدراسة بأن 90% من المصارف الإسلامية والموافذ الإسلامية ترى أن الإقطاع من إحتياطي معدل الأرباح شأن داخلي للمصرف يتم تقرره حسب الحاجة من قبل إدارة المصرف ولا تعرض النسبة المقترحة للإقطاع من إحتياطي المذكور على لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمصرف للإعتماد.

11. سياسة المصارف الإسلامية بالنسبة للإقطاع من إحتياطي مخاطر الاستثمار:

اتضح من الدراسة بأن 90% من المصارف الإسلامية والموافذ الإسلامية ترى أن الإقطاع من إحتياطي مخاطر الاستثمار شأن داخلي للمصرف يتم تقرره حسب الحاجة من قبل إدارة المصرف ولا تعرض النسبة المقترحة للإقطاع من إحتياطي المذكور على لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمصرف للإعتماد.

12. سياسة المصارف الإسلامية بالنسبة للموافقة لتكوين وإقطاع من إحتياطي معدل الأرباح وإحتياطي مخاطر الاستثمار من قبل اللجنة الشرعية من خلال دراسة شاملة:

اتضح من الدراسة بأن 90% من المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية ترى أن تكوين والإقتطاع من الإحتياطي المذكورة شأن داخلي للمصارف الإسلامية يتم تقرره حسب الحاجة من قبل إدارة المصرف ولا تعرض النسب المقترحة على لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمصرف للإعتماد. أما 10% من المصارف الإسلامية يرون أن النسب المقترحة من تلك الإحتياطيات في مصارفهم تخضع لموافقة لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، ولكن ترى تلك المصارف بأن الضرورة لموافقة اللجنة على تكوين أو اقتطاع من الإحتياطيات المذكورة ضرورة حوكمية لا يتوجب أي دراسة وعرضها على اللجنة. ويمكن إعداد وعرض الدراسة الازمة في حال مطالبة اللجنة بذلك.

13. سياسة المصارف الإسلامية بالنسبة لتخفيض جزء من أموال المساهمين

خارج الوعاء المشترك لغرض الاستثمار:

اتضح من الدراسة بأن المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية في بعض الأحيان تقوم بتخفيض جزء من أموال المساهمين لغرض الاستثمار خارج الوعاء المشترك في مشاريع ذات ربحية عالية تحت مبرر أن تلك الإستثمارات تحمل مخاطر عالية حيث لا تريد المصارف تحمل الخسارة على المودعين، ولكن هذا المبرر يفقد المصداقية، في كثير من الأحيان، حينما يتم تخفيض أموال المساهمين للإستثمارات ذات ربحية عالية وذات مخاطر ضئيلة. هذا مخالف لمبدأ المساواة في توفير فرص الاستثمار لأموال المساهمين وأموال المضاربة على قدم وساق.

14. سياسة المصارف الإسلامية بشأن إقتطاع المخصصات للإستثمارات

المتعلقة الخاصة بالمساهمين فقط من إجمالي ربح الوعاء (إجمالي الدخل):

اتضح من الدراسة بأن نسبة قليلة جداً من المصارف والنواخذة الإسلامية يتم فيها إقطاع المخصصات للاستثمارات المتغيرة الخاصة بالمساهمين من إجمالي الدخل دون الإستثناء بين أموال المساهمين وأموال المودعين، وهذا يبين أنه لا توجد آلية خاصة في حالة المخصصات للفرق بين أموال المساهمين والمودعين المختلطة وبين أموال المساهمين خارج الوعاء. هذا لا يجوز شرعاً لأن إذا تعذر الاستثمار الخاص بالمساهمين فقط فيجب تكوين المخصصات من أرباح المساهمين فقط وليس من الأموال المختلطة للمساهمين والمودعين.

15. سياسة المصارف الإسلامية بشأن التعديلات اليدوية في توزيع بين المساهمين والمودعين وبين المضارب وأرباب المال:

اتضح من الدراسة بأن المصارف والنواخذة الإسلامية لا تقوم بتوزيع الربح الحاصل من العمليات التمويلية والإستثمارية بين المساهمين والمودعين وبين المضارب وأرباب المال، كما هو، بل وهناك تعديلات يدوية في معظم الأحيان سواء بالحط أو الزيادة لتدوير وتعديل الأرباح لجعلها متساوية مع توزيعات الرائحة في السوق في المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية المنافسة.

16. مراجعة وتدعيم المصرف المركزي على توزيع الأرباح بين أموال المساهمين وأموال المودعين (مضاربة) من جهة وبين المضارب وأرباب المال من جهة أخرى:

اتضح من الدراسة بأن المصرف المركزي، لا يراجع ويدعم على توزيع الأرباح والحساب بين المساهمين والمودعين. عدم الإشراف على توزيعات الأرباح بين المساهمين والمودعين من قبل الجهات الرقابية يعطي حرية التصرف للمصارف الإسلامية في توزيع الأرباح والتي قد ينتهي على عدم المساواة في الربح وأكل أموال الناس بالباطل.

17. المراجعة الشرعية لتوزيع الأرباح والخسائر بين المساهمين والمودعين (مضاربة) من جهة وبين المضارب وأرباب المال من جهة أخرى من قبل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية:

اتضح من الدراسة بأن اللجان الشرعية، تقوم بمراجعة شرعية على توزيع الأرباح والخسائر بين المساهمين والمودعين (مضاربة) من جهة وبين المضارب وأرباب المال من جهة أخرى حسب متطلبات الهيئة العليا الشرعية للمصرف المركزي. هذا محل إطمئنان، ولكن إذا كانت المراجعة محدودة إلى حصول الموافقة فقط فلا فائدة منها. يجب أن تكون المراجعة والإشراف لتوزيع الأرباح حسب أفضل الممارسات وحسب الأصول المروجة للمراجعة والتدقير الشرعي.

18. دور التدقيق الداخلي و/أو التدقيق الخارجي في مراجعة صحة توزيع الأرباح بين أموال المساهمين وأموال المودعين (مضاربة) من جهة وبين المضارب وأرباب المال من جهة أخرى:

اتضح من الدراسة بأن المدقق الداخلي و/أو المدقق الخارجي لا يدققان على توزيع الأرباح والخسائر بين المودعين والمساهمين حسب المبادئ والمعايير الشرعية لأيوفي لأن هذا حسب تقديرهم ليس من اختصاصاتهم. التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي هما خط الدفاع الثالث في أي مصرف إسلامي. هذا صحيح أن التدقيق على توزيع الأرباح والخسائر بين المودعين والمساهمين حسب المبادئ والمعايير الشرعية لأيوفي ليس من اختصاصهما لأنهم يقومون بالتدقيق حسب المعايير الدولية للتدقيق المالي والمحاسبي ولكن إن وجد معيار أو دليل اضافي خاص للتدقيق على توزيع الأرباح بين المساهمين والمودعين من الناحية المالية وليس الشرعية، لأن الجوانب الشرعية هي مسئولية التدقيق الشرعي،

فهذا يخلق خط دفاع إضافي يساعد في مراجعة التوزيع في حال إذا كان التدقيق الشرعي أهمل، أو قصر، أو تجاهل بعض أجزاء أو عناصر التوزيع.

19. سياسة المصادر الإسلامية في اختيار عمل نسب توزيع الأرباح:

اتضح من الدراسة بأنّ عند وضع نسب المضاربة، المصرف الإسلامي يهدف دائمًا على حصول أكبر قدر من الأرباح مقارنة بالموديعين لأنّه لا يوجد أي حسيب أو رقيب يمنعه من ذلك، وكذلك لا توجد أي تعليمات من المصرف المركزي بهذا الشأن. لا يمكن السيطرة على الممارسات القائمة على عدم المساواة في توزيع الأرباح بين المساهمين والموديعين في ظل عدم وجود معيار محدد وملزم للتوزيع من قبل الجهة الرقابية (المصرف المركزي).

20. سياسة المصادر الإسلامية بشأن نسب توزيع الأرباح:

اتضح من الدراسة بأنّ نسب توزيع الأرباح غير عادلة، وهي في نفس الوقت غير شفافة، لأنّ في المقام الأول إحتساب الربح حسب طريقة النمر أو طريقة الأوزان عملية معقدة جداً، حتى في أغلب الأحيان أصحاب الخبرة يفشلون في فهمها، وثانياً، المصادر الإسلامية يحددون النسب من غير حسيب أو رقيب، وثالثاً، إذا كان التوزيع في نهاية المطاف على أساس مقارنة مع الأرباح الموزعة في السوق، مما فائدته وضع نسب المضاربة. الصناعة المالية الإسلامية في دولة الإمارات العربية بحاجة ماسة إلى وضع معيار ملزم للتوزيع الأرباح بين الموديعين والمساهمين والذي يوحد آلية التوزيع في المصادر الإسلامية ويجعل عملية التوزيع عادلة وشفافة.

21. سياسة المصارف الإسلامية بشأن، ما يحصل عليه المودعون من أرباح

مقارنة بأرباح المصارف الإسلامية (المصرف والمساهمين):

اتضح من الدراسة بأن المودع يحصل على الربح مساوٍ تقريباً حسب السوق ولكن هل هو توزيع عادل بين المساهمين والمودعين؟ فهذا محل تساؤل، لأن المودعون يحصلون على أرباح أقل بكثير من أرباح المساهمين في كل حال. لذلك، يجب أن يضع المصرف المركزي (الم الهيئة العليا الشرعية) معياراً ملزماً لتوزيع الأرباح بين المودعين والمساهمين والذي يجعل عملية التوزيع عملية عادلة وشفافة.

22. سياسة المصارف الإسلامية بشأن تحميم الخسارة (تحويل الخسارة) إن

ووجدت إلى أصحاب المال:

اتضح من الدراسة بأنه من الغير ممكن أن يحمل المصرف الإسلامي الخسارة في رأس المال على رب المال بالرغم أن حسب المبادئ الشرعية الأساسية للمضاربة، يتحمل رب المال الخسارة إلا إذا كانت الخسارة بسبب تعد، أو تقدير، أو مخالفة شروط العقد من قبل المضارب، فهو يضمن ويحمل الخسارة. المصرف المركزي حسب معيار حماية المستهلك لا يسمح بإيقاطاع جزء أو كل رأس المال في حال الخسارة. يجب إيجاد صيغة ومنتجات بديلة في المصارف الإسلامية لاستقبال الودائع المتواقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

ثانياً: التوصيات:

1. يجب أن يكون نظام توزيع الأرباح نظاماً عادلاً وشفافاً واضحاً للمودعين والمساهمين.

2. يجب كتابة نسب المضاربة في نماذج فتح حساب توفير والودائع لأجل. يجب ذكر نسب المضارب في الشروط والأحكام بكل وضوح وشفافية أنه يمكن إعادة النظر فيها من وقت لآخر حسب متطلبات السوق.
3. يجب تحديد فترات دفع الأرباح في الشروط والأحكام مثلا التنضيض الحكمي للمضاربة كل شهر، أو ثلاثة أشهر، أو تسعه أشهر، أو سنة.
4. يجب الإعلان عن نسب المضاربة في الفروع وعلى موقع الرئيسية الإلكترونية للمصارف الإسلامية قبل بدء الدورة المالية.
5. يجب أن يخضع تكوين إحتياطي معدل الأرباح وإحتياطي مخاطر الاستثمار (*PER* و *IRR*) لموافقة لجنة الرقابة الشرعية الداخلية.
6. يجب أن تكون الإقطاعات من إحتياطي معدل الأرباح وإحتياطي مخاطر الاستثمار (*PER* و *IRR*) تحت مبررات كافية ومشروعية لموافقة لجنة الرقابة الشرعية الداخلية.
7. يجب أن تجنب التدخل أو التعديل اليدوي في حساب الربح بشكل قاطع. في حالة الحاجة الماسة يجب تقديم طلب التعديل اليدوي في الربح والخسارة خارج النظام الآلي على لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمصرف والمحصل على موافقتها.
8. يجب أن يكون رئيس إدارة الرقابة الشرعية الداخلية أو من ينوب عنه عضواً في لجنة الأصول والإلتزامات (*Asset & Liabilities Committee - ALCO*) بصفة مراقب.
9. يجب تقديم مذكرة إقرار الربح للمراجعة الشرعية قبل اعتمادها نهائياً من قبل الجهة المعنية ("جهة الاعتماد").

10. إذا تم استثمار رصيد إحتياطي معدل الأرباح وإحتياطي مخاطر الاستثمار (*PER وIRR*) في الوعاء المشترك، فيجب منح ربحها لهذه الإحتياطيات (UAECB, 2022).
- Notice 1382)
11. يجب احتساب الزكاة على رصيد الإحتياطيات (*PER وIRR*) وخصمها من الأموال المتاحة في هذه الحسابات وتوزيعها حسب الأصول المعتمدة.
12. يجب أن تضع الهيئة العليا الشرعية للمصرف المركزي معياراً موحداً لتوزيع الأرباح والحساب بين أموال المساهمين وأموال المضاربة من جانب وبين المودعين (أرباب المال) المصرفي الإسلامي (مضارب) من جانب آخر في المصارف الإسلامية والذي يجب أن يكون ملزماً لكافة المصارف الإسلامية التي تعمل في الدولة.

REFERENCES

- AAOIFI (2015). *Shari'ah Standards*. Bahrain: Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions.
- AAOIFI (2015). *Accounting, Auditing and Governance Standards*. Bahrain: Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions.



آلية توظيف أسلوب العينات غير الإحصائية في عملية الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية

The Mechanism of Employing the Method of Non-Statistical Samples in The Process of Sharia Supervision in Islamic Financial Institutions

Tahani Ali Hakami
Faculty of Business Administration, Jazan University,
Jazan, Saudi Arabia
thakami@jazanu.edu.sa

Abdulmajid Obaid Hasan Saleh
IIUM Institute of Islamic Banking and Finance (IIiBF)
International Islamic University Malaysia
alamri@iium.edu.my

الملخص

يهدف البحث بشكل رئيس إلى تمكين المؤسسات المالية الإسلامية من استخدام أسلوب العينات غير الإحصائية في عمليات المراجعة والرقابة الشرعية لديها من خلال تقديم معرفة متكاملة عن أسلوب العينات غير الإحصائية وتكييفها مع مبادئ الشريعة الإسلامية. يسعى البحث إلى الإجابة عن سؤال رئيسي وهو: كيف يمكن توظيف أسلوب العينات غير الإحصائية في الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية؟ يتبع البحث المنهجي النوعي من خلال تحليل محتوى الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث للإجابة على تسؤال البحث الرئيس. توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها: لتطبيق أسلوب العينة في عملية الرقابة الشرعية لا بد من توفر عناصر مثل: موارد بشرية مؤهلة شرعاً ومهنياً، توفر مرجعية شرعية، الفصل بين المصالح المتعارضة محاسبياً وإدارياً وشرعياً، توفر فريق تدقير شرعى داخلى. هناك عدة تقارير تصدر عن المراجع الشرعي مثل: تقارير الزيارة الميدانية، تقارير المتابعة، التقرير الختامي، حيث توضح مدى التزام المصارف بأحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالمعاملات المالية. ينبع عن العينات الإيجابية أثراً شرعية تؤكد سلامه سياسات واجراءات المصارف

الإسلامية في تعاملاتها المالية مع المستفيدين، ويمكن توضيح الآثار الشرعية المترتبة على العينات الإيجابية بما يلي: ثبات حل الأرباح المعاملات المالية، ثبات وجوب إخراج الركاء، الحكم على باقي المعاملات المالية وفق العينة الإيجابية بأنها حالية من المخالفات الشرعية، اصدار التقرير الشرعي النظيف يبين أن التعاملات المالية للمصرف تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، ثبات نسبة العينة أو تقليل حجمها.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الشرعية، العينات غير الإحصائية، العينات الإيجابية، المؤسسات المالية الإسلامية.

Abstract

The research aims mainly to enable Islamic financial institutions to use the non-statistical sampling method in their Shariah audit and supervision processes by providing integrated knowledge of the non-statistical sampling method and adapting it to the principles of Islamic Sharia. The research seeks to answer a main question: How can the non-statistical sampling method be employed in Shariah supervision in Islamic financial institutions? The qualitative methodological research is followed by analyzing the content of previous studies related to the research topic to answer the main research question. The study reached results, the most important of which are: To apply the sampling method in the Shari'a control process, elements such as: legally and professionally qualified human resources, availability of a legitimate reference, separation of conflicting interests accounting, administratively and legally, the availability of an internal Shari'a audit team. There are several reports issued by Sharia auditors, such as: field visit reports, follow-up reports, and the final report, which show the extent to which banks comply with the provisions of Islamic Sharia in relation to financial transactions. Positive samples result in legitimate effects that confirm the integrity of the policies and procedures of Islamic banks in their financial dealings with the beneficiaries, and the legitimate effects of positive samples can be clarified by the following: Proving the solution to profit financial transactions, proving that Zakat must be paid, judging the rest of the financial transactions according to the positive sample that they are free of Shari'a violations, issuing a clean Shari'a report showing that the bank's financial transactions are in accordance with the provisions of Islamic Shari'a, proving the percentage of the sample or reducing its size.

Keywords Shari'a supervision, Non-statistical samples, Positive samples, Islamic financial institution.

1. مقدمة

يعد مفهوم الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية امتداداً لنظام الحسبة في الإسلام، وقد تزايدت الحاجة إلى تطبيقه مع تزايد استخدام المصرفية الإسلامية في الآونة الأخيرة في العديد من الدول الإسلامية. تعتمد الرقابة الشرعية على علم التدقيق والمراجعة المستخدمة على نطاق واسع في النظم المالية التقليدية. ويهدف هذا العلم بشكل رئيس إلى التأكد من التزام المؤسسات المالية بالنظم والقوانين المعتمدة. يبقى أن نشير أن علم التدقيق والمراجعة استخدم في التدقيق الشرعي، وجرت محاولات حثيثة لتكيفه لضبط المعاملات المالية للمؤسسات المالية الإسلامية للتأكد من موافقتها لمبادئ الشريعة الإسلامية. وعليه تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على عملية الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية باستخدام الأساليب الحديثة في المراجعة والتدقيق الشرعي، ومنها الرقابة باستخدام العينات الإحصائية التي أصبحت شائعة الاستخدام بدلاً من عملية المسح الشامل الذي يتربّى على استخدامها تكاليف مرتفعة ووقت طويلاً وجهد مضني.

1.1. أسئلة البحث

يسعى البحث إلى الإجابة عن سؤال رئيسي وهو: كيف يمكن توظيف أسلوب العينات غير الإحصائية في الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية؟ ويمكن تقسيم سؤال البحث الرئيس إلى نقاط رئيسية مبينة كما يلي:

- 1) ماهي ضوابط استخدام العينات في الرقابة الشرعية وفق أسلوب العينات غير الإحصائية، وما هي خطوات اجرائها؟
- 2) ماهي أنواع الخطط في الرقابة الشرعية باستخدام العينات غير الإحصائية؟

3) ماهي أنواع التقارير في عملية الرقابة الشرعية وفق أسلوب العينات غير الإحصائية؟

4) ماهي الآثار الشرعية المترتبة على العينات غير الإحصائية الإيجابية؟

1.2. أهداف البحث

يهدف البحث بشكل رئيس إلى تمكين المؤسسات المالية الإسلامية من استخدام أسلوب العينات غير الإحصائية في عمليات المراجعة والرقابة الشرعية لديها من خلال تقديم معرفة متكاملة عن أسلوب العينات غير الإحصائية وتكيفها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ويمكن تقسيم الأهداف الفرعية للبحث إلى النقاط التالية:

1) معرفة ضوابط استخدام العينات في الرقابة الشرعية وفق أسلوب العينات غير الإحصائية، وخطوات اجرائها.

2) معرفة أنواع الخطط في الرقابة الشرعية باستخدام العينات غير الإحصائية.

3) معرفة أنواع التقارير في عملية الرقابة الشرعية وفق أسلوب العينات غير الإحصائية.

4) معرفة الآثار الشرعية المترتبة على العينات غير الإحصائية الإيجابية.

2. المطلب الأول: ضوابط استخدام الرقابة الشرعية بأسلوب العينات

غير الإحصائية وخطوات اجرائها

تعتبر المعاينة الإحصائية من العمليات الأساسية في الرقابة على العمليات المالية والإدارية، ولهذا فقد قام العديد من الباحثين بصياغة عملية الرقابة على عمل المؤسسات

المالية باستخدام المعاينة الإحصائية على شكل خطوات عملية. ويمكن توظيف هذه الخطوات في عمليات الرقابة الشرعية على عمل المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. اختلفت أساليب المعاينة الإحصائية كأداة للرقابة بحسب حجم المؤسسة المالية والعمليات المالية والإدارية فيها.

2.1 ضوابط استخدام العينات في التدقيق الشرعي

تشير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الأيوبي (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2020، ص 77) إلى أن هناك ضوابط لاستخدام العينات في التدقيق الشرعي، ومنها:

- **العامل الأول:** مدى كفاءة نظام الرقابة الشرعية الداخلية: وتشير كفاءة النظام الداخلي للمصرف الإسلامي إلى قدرة النظام على اكتشاف أي مخالفة شرعية، وملحوظتها بالسرعة المطلوبة. ويكون النظام الداخلي للمؤسسة فعال وكفاء إذا كانت عناصره متحققة، وهذه العناصر هي:
 - موارد بشرية مؤهلة تأهيلًا مهنياً وشرعياً.
 - توفر مرجعية شرعية متكاملة وتتوفر أدلة عملية وسياسات واجراءات وصلاحيات في المؤسسة.
 - الفصل بين المصالح المتعارضة محاسبياً وإدارياً وشرعياً، فلا يمكن أن يكون المدقق الشرعي موظفاً إدارياً في المصرف، كما لا يمكن أن يكون تابعاً في المسئولية الإدارية لأي مستوى إداري يمكن أن يخضع للتدقيق من قبله.

● توفر فريق تدقيق شرعي داخلي يتمتع بالكفاية والكفاءة المهنية والشرعية والصلاحيات التي تمكّنه من أداء مهامه على أكمل وجه. ومن الجدير ذكره أنه كلما زادت قوه النظام الداخلي للمؤسسة المالية الإسلامية كما احتجنا إلى حجم عينة أقل.

- العامل الثاني: طبيعة وصفات العمليات من حيث نمطية العمليات المنفذة من حيث المساهمة في دخل المؤسسة: ويساعد هذا العامل على اختيار عينات أقل نسبة منها في حال عدم النمطية أو ضعف استخدام النظم الآلية .

- العامل الثالث: طبيعة العمليات من حيث حجمها المالية وأهميتها النسبية من حيث المساهمة في دخل المؤسسة: يساعد هذا العامل في اختيار عينات أكبر نسبة منها في حال صغر الحجم المالي، والمساهمة البسيطة في دخل المؤسسة.

- العامل الرابع: الأخطاء السابقة: يساعد هذا العامل في جعل تقدير حجم العينات أكثر ملاءمة لواقع النشاط محل المراجعة.

- العامل الخامس: العامل الشرعي: ويقصد به أن يكون هناك رأي شرعي بشأن اختيار العينة بحجم ما) مثل: 10% ، 15% ، 25% ، 30% ، 50% وهو مبني على العوامل الموضوعية السابق ذكرها .

يضيف (زغرب، 2010، ص 34) في دراسته أن هناك عوامل يجبأخذها

بعين الاعتبار عند اجراء التدقيق باستخدام المعاينة الإحصائية:

1- أن تكون عملية التدقيق ممثلة للمجتمع الأصلي كله، بحيث تحمل عينة التدقيق ذات الخواص التي يتميز بها مفردات المجتمع الأصلي.

- 2- أن يكون حجم العينة كافياً لتكون تقديرات العينة ممثلة للمجتمع الأصلي وتحقق الغرض من عملية التدقيق والمراجعة الشرعية.
- 3- أن تكون لمفردات العينة فرص متساوية ومستقلة للاختيار، وذلك حسب الأسلوب العشوائي لوحدات المعاينة.
- 4- أن تكون اخطاء غير المعاينة أقل ما يمكن.
- 5- أن تسمح طريقة اختيار عينة التدقيق بحساب مقياس لتقدير اخطاء المعاينة.

2.2 خطوات استخدام العينات في التدقيق الشرعي

اجريت العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت الخطوات الإجرائية لعملية التدقيق الشرعي. فيمكن الإشارة إلى أن هذه الدراسات اتفقت على هدف الرقابة والتدعيم الشرعي بكونه ينحصر في عملية ضبط التزام المصارف الإسلامية بمبادئ الشريعة الإسلامية، ولكنها اختلفت في الإجراءات والخطوات المتتبعة للتدعيم ومراجعة التزام هذه المؤسسات بالشريعة الإسلامية. يمكن أن نورد هنا عدد من الدراسات والبحوث التي حددت الإجراءات والخطوات لعملية التدقيق الشرعي باستخدام العينة الإحصائية ومنها:

2.3 دراسة زكريا 2019

تشير دراسة (زكريا، 2019، ص، 55) أن مرحلة الإعداد والتخطيط تعتبر من المراحل المهمة في عملية التدقيق الشرعي، حيث تعتبر مؤشر للجودة النوعية لعملية المراجعة. وينحصر عمل المدقق الشرعي بالتأكد من أن المؤسسة تقوم بمعاملتها المالية بما

يواافق أحكام الشريعة الإسلامية وفق قرارات وتوصيات ومتطلبات الهيئة الشرعية التابعة للمؤسسة. ويضيف الباحث أن التخطيط يمر بـ حلتين رئيسيتين:

2.3.1 عملية الإطلاع

من المهم أن يكون المراقب والمدقق الشرعي على معرفة واطلاع بجملة من الأمور منها: المؤسسة المالية التي سوف تقوم بمراجعة أعمالها، الإجراءات المتّبعة في هذه المؤسسة، مطابقة الإجراءات المعهود بها في المؤسسة المالية مع قرارات وتوصيات الهيئة الشرعية. ويمكن أن تشمل عملية الاطلاع النقاط التالية:

- الاطلاع على أنواع المعاملات التي نفذت خلال فترة التدقيق مثل معاملات المراجحة، مراجحة للأمر بالشراء، أجارة تشغيلية، وأجارة منتهية بالتمليك... وهكذا.
- الاطلاع على سياسات واجراءات تنفيذ كل معاملة داخل المصرف الإسلامي، كاطلاع المدقق والراجع الشرعي بالدوره المحاسبية والمستندية للعمليات الخاضعة لعملية المراجعة والتدقيق.
- الاطلاع على قرارات وتوصيات الهيئة الشرعية التي اتخذت حديثاً بغرض اضافتها إلى استثمارات التدقيق.

2.3.2 عملية الإعداد

يجب على المراجع والمدقق الشرعي أن يضع خطة شاملة لتوصيف العمل الذي سيقوم به المدقق الشرعي. وتتضمن عملية الإعداد أمرين هما: اعداد خطة العمل، واعداد استمارات التدقيق. يمكن أن نوجزها كما يلي:

2.3.2.1 إعداد خطة العمل

يحتاج المراجع الشرعي إلى خطة عمل شاملة وتفصيلية لكل مراحل العمل من أجل أن لا يكون العمل اعتباطياً، ومن أجل أن لا يتم اغفال أي مرحلة مهمة من مراحل التدقيق الشرعي، أو تدقيق معاملات خارج نطاق التدقيق الشرعي. ويجب أن تتضمن هذه الخطة على العناصر التالية:

- تحديد مجالات المراجعة والتدقيق الشرعي، وهي المنتجات أو المعاملات التي ينطوي المدقق الشرعي أن يقوم بإجراء عملية التدقيق عليها مثل المراجحة، الإجارة، المشاركة، والحسابات الاستثمارية وغيرها.
- تحديد مكان تنفيذ المراجعة والتدقيق الشرعي.
- تحديد مدة المراجعة الشرعية.
- تحديد حجم العينة التي يريد المدقق الشرعي اجراء التدقيق عليها، وتلعب عوامل كثيرة بتحديد حجم العينة منها قوة أو ضعف الرقابة الداخلية أو الضوابط الشرعية الموجودة في كل الإجراءات والآليات المتبعة لتنفيذ كل معاملة مالية.

2.3.2.2 إعداد استمارات التدقيق

تعد مرحلة اعداد استمارة التدقيق من آخر خطوات تخطيط المراجعة والتدقيق الشرعي، ويتم تصميم هذه الاستمارات من قبل المدقق الشرعي بعد الاطلاع على الأعمال التي سيقوم بها ومراجعتها وبعد الاطلاع على الإجراءات وفتاوی وقرارات الهيئة الشرعية في المصرف الإسلامي. وتصاغ استمارة التدقيق بشكل اسئلة يتم الإجابة عليها بنعم أو لا ، فنعم تعني اتباع المعاملة للضوابط والمعايير الشرعية المقررة من الهيئة الشرعية، ولا تعني عدم التزامها بذلك.

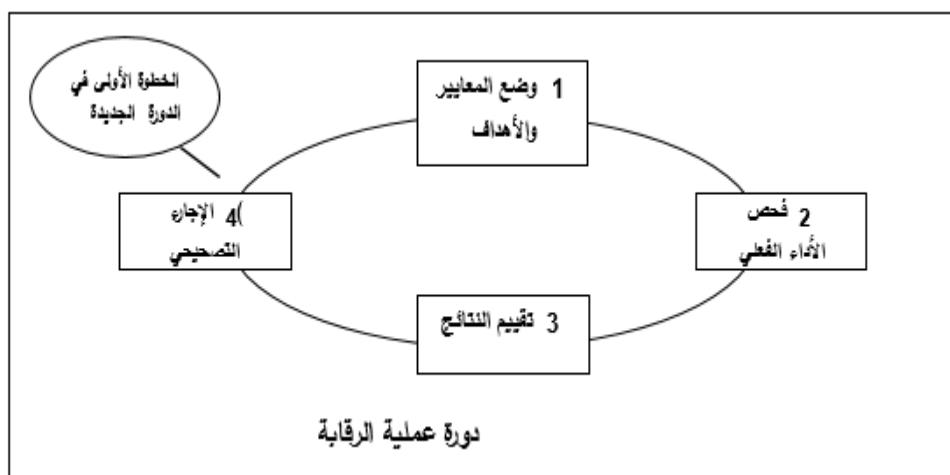
2.4 دراسة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الآيوفي

أشارت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الآيوفي (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2020، ص 87) بأن العمل الميداني في عملية التدقيق الشرعي باستخدام العينات تتم على ثلاثة مراحل:

- اجراءات مرحلة الإعداد
- اجراءات مرحلة التنفيذ
- اجراءات مرحلة مابعد التنفيذ: المتابعة والمناقشة والتقرير النهائي

ويمكن إجمال مراحل اجراءات المراجعة الشرعية على خمس مراحل: 1- التخطيط 2- الفحص والتقويم 3- التوثيق 4- المتابعة . يوضح الشكل الآتي دورة عملية المراقبة خلال عملية التدقيق والمراجعة.

الشكل 1 : دورة عملية الرقابة الشرعية



المصدر: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (2020)، برنامج المراقب والمدقق الشرعي، المنامة، مملكة البحرين، ص 8.

إذاً يجب على المراقب أو المراجع الشرعي أن يتبع عدداً من الخطوات المحددة عند استخدامه لأسلوب العينات الإحصائية في المراجعة والتدقيق الشرعي، وهي خطوات احصائية بحثة تساعده على توظيف أسلوب العينة الإحصائية بشكل مناسب ودقيق.

2.5 دراسة المرزوقي 2012

أوضحت دراسة المرزوقي أن عملية التدقيق والمراجعة الشرعية بأسلوب العينات يجب أن يتم على عدة خطوات نبينها كما يلي (المرزوقي 2012 ، ص 181):

2.5.1 تخطيط وتصميم العينة

تعتبر عملية تحديد وتصميم العينة من المسائل المهمة جداً وذلك أن عينة الدراسة يجب أن تمثل المجتمع الذي سُحبت منه، وإلا سوف يكون تمثيل العينة للمجتمع تمثيلاً متحيزاً وغير دقيق ويؤدي على نتائج غير مضللة وغير صحيحة، ولهذا حرص الباحثين على وضع خطوات محددة واضحة لتحديد حجم العينة وطريق اجرائها. وعليه فإن المراجع أو المدقق الشرعي أن يختار عينة فعالة وتتسم بالكفاءة والتتمثل الحقيقي لمجتمع المعاملات المالية أو الإدارية التي سُحبت منه. وهنا يجب على الباحث أن يحدد الأهداف التي يراد تحقيقها والإجراءات التي يجب اتباعها لتحديد هذه الأهداف. ولهذا فهناك مجموعة من الاعتبارات التي يجب على المدقق الشرعي الأخذ بها عند تصميم العينة ومنها:

- أن تكون العينة المسحوبة من المجتمع الأساسي (مجتمع المعاملات المالية والإدارية) متفقة مع هدف وغاية المراجعة والتدقيق الشرعي.

- تقدير مستوى الأهمية النسبية الأولية لعملية المراجعة والتدقيق الشرعي.
- تحديد مستوى الخطأ المسموح به التي يكون المدقق والمراجع الشرعي على استعداد لقيوتها.

- تحديد خصائص مجتمع الدراسة الممثل بمجتمع المعاملات المالية والإدارية الذي ستسحب منه العينة.

- معدل الخطأ المسموح به للعينات.

وبناء على ما سبق سوف يكون المراجع أو المدقق الشرعي قادرًا على اصدار حكمه المهني في يتعلق بحجم العينة المناسب بما يتلاءم مع اهداف التدقيق الشرعي والمراقبة الشرعية. وعليه يمكن أن تحدد خطوات اجراء المراقبة الشرعية باستخدام العينة الإحصائية الشمانية خطوات هي:

2.5.2 تحديد هدف الاختبار والمراجعة الشرعية

تعتبر عملية تحديد الهدف من المراقبة والتدقيق الشرعي من أولى الخطوات التي يجب على المدقق الشرعي تعينها وذلك لأن تحديد مجتمع الدراسة وهو مجتمع المعاملات المالية والإدارية في حالتنا يتوقف على الهدف الذي يريد المراجع الوصول إليه من خلال المراقبة الشرعية. فعند اجراء المراجعة والتدقيق الشرعي على المعاملات والعمليات المالية بالمؤسسات المالية والمصارف الإسلامية يكون الهدف التأكيد من أن هذه المعاملات المالية تسير وفق قرارات الرقابة الشرعية ووفق أحكام الشريعة الإسلامية. وهذا يساعد على تقييم مدى قوة الرقابة الداخلية وأنه يعمل بشكل فعال أم لا، فإذا زادت نسبة معدل الانحراف الفعلي عن المعدل المسموح به دل على ضعف الرقابة الداخلية للمصرف الإسلامي، وكلما قل معدل الانحراف الفعلي عن المعدل المسموح به دل على قوة النظام الداخلي للمصرف الإسلامي.

2.5.3 تحديد المجتمع ووحدة المعاينة

تعد المعاملات والعمليات المالية التي يتم تنفيذها هي مجتمع الدراسة الأساسي عند اجراء عملية البحث والمراجعة الشرعية في المصارف الإسلامية. وهي المعاملات التي يتم اختبارها ومراجعتها شرعاً وتعتبر الهدف الأساسي للتدقيق الشرعي. وهناك جملة من الاعتبارات عند تحديد وحدة المعاينة الإحصائية، ووحدة المعاينة هي المفردة التي تشكل موضوعاً للاختبار والبحث، وهذه الاعتبارات هي: أولاً: أن يكون المجتمع متاحاً للاختبار منه. ثانياً: تحديد المعاملات المالية التي تكون جوهرية بصفتها المفردة، ففي حالة المشتريات أو المبيعات مثلاً تكون فواتير الشراء والبيع هي مجتمع الفحص، أما الفاتورة الواحدة من

المشتريات أو المبيعات تكون هي وحدة المعاينة. وفي حال مراجعة السيارات مثلاً، فإن مجتمع المراجعة والتدقيق الشرعي هو جميع المعاملات التي تمت من خلال عقد المراجعة للسيارات، أما نموذج عقد المراجعة الواحد فهو وحدة المعاينة.

2.5.4 تحديد معدل الانحراف المسموح به

يقصد بالانحراف المسموح به الحد الأقصى للخطأ أو الإنحراف عن اجراء رقابي شرعي معين، والذي يسمح به المدقق أو المراجع الشرعي ويكون مستعداً لقبوله بدون تعديل على المستوى المخطط للمخاطر الرقابية الشرعية على هذا الإجراء الرقابي المعين. يتراوح نسبة الخطأ أو الانحراف المسموح به احصائياً بين 5% إلى 10%. وبناء على ذلك، يقرر المدقق الشرعي فيما إذا كان المعدل للإنحراف الحقيقي لمجتمع المعاملات المالية أعلى من الحد المسموح به أو لا. فإذا زاد معدل الانحراف الحقيقي لمجتمع عن معدل الانحراف المسموح به فهنا يقرر المدقق أن هناك مستوى عالي للانحراف أو الخطأ بدرجة غير مقبولة.

2.5.5 تحديد مستوى الثقة المرغوب به

يتوقف تحديد مستوى الثقة المرغوب بشكل كبير على درجة المخاطرة التي يسمح بها المدقق الشرعي، حيث يتنااسب مستوى الثقة عكساً مع درجة الانحراف المسموح بها، فإذا كان مستوى الثقة المطلوب 95% يكون معدل الانحراف المسموح به 5%. وإذا كان مستوى الثقة المرغوب 90% فهنا يكون معدل الانحراف المسموح به 10% وهكذا. وعليه فإذا مستوى الثقة الذي يرغب به المدقق الشرعي قد يتغير وفقاً لأغراض

الرقابة الشرعية، فكلما كان نظام المراقبة الداخلي قوي و يتمتع بمستوى ثقة عال، كلما انخفض المستوى المقدر للمخاطر الرقابية.

2.5.6 تحديد معدل الانحراف المتوقع في المجتمع

يرجع تحديد معدل الانحراف المسموح به للمعاملات المالية عند اجراء رقابي معين إلى تقدير المراجع والمدقق الشرعي، ويجب أن لا يتجاوز نسبة الانحراف المتوقع في المجتمع عن المعدل المسموح به. وإذا اعتقاد المدقق والمراجع الشرعي أن المعدل الحقيقي للانحراف سوف يتجاوز الحد المسموح به فإنه لا يتم عمليه التدقيق بل يستعيض عن ذلك بأحد الاجرائيين التاليين: إما أن يحصل على تأكيد باختبار سياسات أو اجراءات رقابية بديلة، أو تقدير المخاطر الرقابية عند حدتها الأقصى. مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل أخرى مثل نتائج المراقبة والتدقيق الشرعي للسنوات السابقة مع مراعاة أي تغيرات قد حصلت في السنة الحالية فيما يتعلق في نظام الرقابة الداخلية، بيئة الرقابة الشرعية، وعليه يمكن للمدقق والمراجع الشرعي أن يقدر نسبة الانحراف المسموح به المتوقع بأحدى الطريقتين التاليتين:

1 - تعديل معدل الانحراف في السنة الماضية ليعكس أي تغيرات حدثت في نظام الرقابة الداخلية خلال السنة الحالية.

2 - اختيار عينة مبدئية صغيرة وتحديد معدل الانحراف فيها، واستخدامه كتقدير لمعدل الانحراف المتوقع في مجتمع العمليات المالية للمصرف.

2.5.7أخذ حجم المجتمع في الاعتبار

من المتعارف عليه في المجتمع الإحصائي أن حجم العينة يزداد مع تزايد حجم المجتمع، فالعلاقة بينهما طردية، إذ يزيد حجم العينة بزيادة حجم المجتمع وينقص بتناقصه. ولكن هذه الزيادة لا تتم بنفس الوتيرة إذ تتضاءل نسبة الزيادة مع ازدياد حجم المجتمع.

2.5.8 تحديد طريقة اختيار العينة

هناك طرق إحصائية عديدة لاختيار حجم العينة، فمنها العينات الإحصائية الاحتمالية، ومنها العينات الإحصائية غير الاحتمالية، ولكل من النوعين الرئيسيين أنواع كثيرة تدرج تحتها. وعليه يجب على المدقق والمراجع الشرعي أن يستخدم إحدى الطرق بما يتناسب مع طبيعة مجتمع الدراسة موضوع المراجعة الشرعية بحيث يكون تمثيل العينة لمجتمع المعاملات المالية والإدارية تمثيلاً دقيقاً، وأن يكون لكل مفردة من مفردات المجتمع الفرصة للاختيار ضمن مفردات العينة. وفي هذا السياق تشير دراسة (زعرب، 2010، ص 35) إلى أن الفرق بين العينات الإحصائية الاحتمالية والإحصائية غير الاحتمالية، أن العينة الإحصائية غير الاحتمالية تعتمد على حكم المدقق المهني بدرجة كبيرة فيما يتعلق بحجم العينة، وطريقة اختيار مفرداتها، وتفسير نتائجها، وقد يعاب عليها أنها قد تكون متحيزة وغير موضوعية بشكل كافٌ نظراً لاعتمادها بشكل كبير على خبرة وحيادية المراجع والمدقق الشرعي. أما المعاينة الإحصائية الاحتمالية فهي تعتمد على القواعد الرياضية وقوانين الاحتمالات في اختيار العينة وتتميز بأنها توفر نتائج موضوعية ثم تفسر النتائج بشكل موضوعي بعيداً عن التحيز وتتمكن المدقق من قياس خطأ المعاينة ومخاطرها بشكل كمي.

2.5.9 تحديد حجم العينة

هناك العديد من العوامل الإحصائية التي يجب أخذها بعين الاعتبار لكي يتم تحديد حجم العينة تحديداً مناسباً، ومن هذه العوامل:

- 1- مخاطر تقدير المخاطر الرقابية بأقل مما ينبغي فالزيادة في تقديره بأقل مما ينبغي يؤدي إلى تخفيض حجم العينة
- 2- معدل الانحراف المسموح به، حيث أن الزيادة في تقديره يؤدي إلى تخفيض حجم العينة
- 3- معدل الانحراف المتوقع في المجتمع حيث يزيد حجم العينة بزيادة معدل الانحراف المتوقع
- 4- حجم المجتمع، حيث يزيد حجم العينة بزيادة حجم المجتمع.

2.5.10 اختيار مفردات العينة

تعتمد طريقة اختيار العينة على الأسلوب الإحصائي المعتمد في الاختيار، فهناك العينات الإحصائية الاحتمالية ولها طرقها، وهناك العينات الإحصائية غير الاحتمالية، فعلى المدقق والمراجع الشرعي اختيار طريقة المعاينة الإحصائية بما يتواافق مع أهداف المراجعة الشرعية وطبيعة مجتمع الدراسة المتمثل في المعاملات المالية والإدارية في المصادر والمؤسسات الإسلامية التي سيتم سحب العينة منها بحيث يكون هناك فرص متساوية للاختيار لكل مفردة من مفردات مجتمع الدراسة، وهذا يتطلب أن تكون عملية السحب عشوائية بعيدة عن التحيز.

2.5.11 تنفيذ اجراءات المراجعة

بعد الانتهاء من مرحلة تصميم خطوات العينة واختيار أسلوب المعاينة الإحصائية المناسب، يشرع المدقق والمراجع الشرعي في تنفيذ اجراءات المراجعة الشرعية على جميع

المفردات التي تم اختيارها وذلك لتسجيل الانحرافات واللاحظات الشرعية، وهنا يجب أن يأخذ المراجع والمدقق الشرعي جملة من الأمور بعين الاعتبار ومنها:

- يجب أن يفرق المراجع والمدقق الشرعي بين الانحرافات واللاحظات التي تتكرر بصورة مستمرة، وتلك التي تحدث بصورة غير منفردة وغير متكررة.
- يعتبر ضياع بعض المستندات التي وقع عليها الاختيار كعينة انحرافاً عن الإجراءات الرقابية، ويجب استخدام اجراءات بديلة يمكن من خلالها توفير دليلاً مناسباً يمكن من خلاله الوصول إلى استنتاج مناسب.
- يمكن للمدقق والمراجع الشرعي أن يستبدل المستندات والمعاملات الضائعة والتي وقع عليها الاختيار كعينة للبحث بأخرى يتم اختيارها عشوائياً إذا كانت لا تؤثر على تقويم المراجع الشرعي لنتائج العينة.

2.5.12 تقويم نتائج العينة

بعد انتهاء عملية اجراءات المعاينة الإحصائية على مفردات العينة يقوم المراجع والمدقق الشرعي بعملية مراجعة وتقويم لنتائج العينة الإحصائية وذلك للوصول إلى معدل الانحراف الحقيقى للعينة، والذي يمكن تعديمه على مجتمع الدراسة بحيث يمكن اعتباره معدل الانحراف لمجتمع المعاملات المالية والإدارية التي قام المدقق الشرعي بأجراء سحب العينة منها. وهنا تظهر حالتين:

- الحالة الأولى: إن نتائج المعاينة الشرعية تؤيد المستوى المخطط للمخاطر الرقابية، فإن المراقب الشرعي لا يكون في حاجة إلى تعديل الإجراءات المخططة للتدقيق الشرعي.

- الحالة الثانية: إن نتائج المعاينة الشرعية لا تؤيد المستوى المخطط للمخاطر الرقابية، فهنا يقوم المدقق الشرعي بأجراء الاختبارات الرقابية باتباع اساليب أخرى ملائمة.

ويجب أن يأخذ المدقق الشرعي بعين الاعتبار طبيعة ونوعية الانحراف والمخالفة الشرعية، والعلاقة بينها وبين الجوانب الأخرى للتدقيق الشرعي.

2.5.13 توثيق اجراءات المعاينة

يجب على المدقق الشرعي والمراجع الشرعي بتوثيق جميع مراحل المعاينة الإحصائية بدءاً من تحضير العينة، وأسلوب اختيار مفردات العينة وانتهاءً بتحليل وتقويم نتائج التدقيق والمراجعة الشرعية. يمكن للمراجع استخدام نماذج عمل جاهزة مرتبطة بعملية التدقيق الشرعي لتسهيل وبيان وتوثيق خطوات المعاينة الإحصائية بهدف رصد المخالفات الشرعية. يجب أن تتضمن عملية التوثيق البنود التالية:

- وصف لإجراء الرقابي الشرعي الذي تم اختياره.
- اهداف المراجعة والتدقيق الشرعي بالإضافة إلى وصف لإجراءات المراجعة الشرعية الأخرى المرتبطة بهذه الأهداف.
- تعريف مجتمع المعاملات المالية وعينة الدراسة المسحوبة منها.
- تحديد مخاطر القبول الخاطئ، مخاطر الرفض الخاطئ، الخطأ المسموح به، ومستوى الخطأ المتوقع في المجتمع مع تقدير مبرر لكل منها.
- تحديد ووصف لأسلوب المعاينة الإحصائية المستخدم.
- الأسلوب الإحصائي المعتمد لتحديد حجم العينة المسحوبة من مجتمع الدراسة.

- تحديد ووصف لأسلوب اختيار العينة.
- وصف اجراءات المعاينة التي تم اتباعها وقائمة باللاحظات التي تم اكتشافها في العينة.
- ملخص بعملية التقويم والمراجعة والتدقيق والاستنتاجات التي توصل إليها المراجع والمدقق الشرعي.

نلاحظ من الدراسات السابقة أنه تم عرض خطوات المعاينة الإحصائية المتبعه في مختلف الحالات، وقد تم توظيفها في عملية المراجعة والتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية، وذلك من أجل أن تكون دليلاً عملياً للمدققين الشرعيين والمراجعين الشرعيين لإجراء المراقبة الشرعية باستخدام أسلوب العينة الإحصائية، علماً أن أبحاث عديدة تشير إلى أن أسلوب العينة الحكمية أو القصدية هي الأكثر شيوعاً لدى هيئات الرقابة الشرعية لسهولتها واعتمادها على خبره المراجع والمدقق الشرعي.

3. المطلب الثاني: أنواع الخطط في الرقابة الشرعية باستخدام أسلوب

العينات غير الإحصائية

يتم في هذه المرحلة اعداد المهدف العام والأهداف الخاصة للرقابة الشرعية، وذلك من المهام الرئيسية لجنة الرقابة الشرعية، ثم رسم الخطة الخاصة بالتدقيق والمراجعة الشرعية باستخدام أسلوب العينة الإحصائية، وذلك يتم من خلال اعادة تقويم وفحص المعاملات المالية والعقود والاتفاقيات واجراءات العمل في المصارف الإسلامية.

أكددت هيئة الحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الابوفى (هيئة الحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الابوفى، 2020 ، ص 82)، أنه في علم المراجعة

يعتبر التخطيط أولى خطوات العمل الميداني، وهذا يتطلب وضع خطة شاملة لعمل المراجعة بحيث تغطي جميع واجه نشاط المؤسسة، بحيث تحدد نوع العمل الواحد القيام به في فترة زمنية معينة وباستخدام موراد معينة. وأنه من جهة المنظور الزمني فإن هناك ثلاًث أنواع من الخطط: الخطة الإستراتيجية - الخطة السنوية - الخطة التشغيلية. وفيما يلي بيان لما تتضمنه خطط الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي بحسب هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الأيو في:

3.1 القسم الأول: خطط الرقابة الشرعية الإستراتيجية

وتتضمن هذه الخطط جميع الخطط المتعلقة بالتدقيق الشرعي في المؤسسة لفترة تتراوح بين سنتين إلى خمس سنوات، وهنا يؤخذ بعين الاعتبار أي نشاط ذو مخاطر عالية ويكون له الأولوية على غيره. وهي عبارة عن وثيقة عمل داخلية تشمل إجمالي دورة العمل في إدارة التدقيق الشرعي، ومن أبرز سمات خطة الرقابة الإستراتيجية الشرعية ما يلي:

- يتم اعدادها من قبل إدارة التدقيق والمراجعة بعد معرفة كاملة بأنشطة المؤسسة وتحديد المراجعين الملائمين للقيام بالوظيفة.
- يتم تحديد جميع مجالات المراجعة فيها.
- تقوم الخطة الإستراتيجية بوضع أولوية في وقت تنفيذ التدقيق والمراجعة. مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك اعمال يجب مراجعتها بصورة منتظمة، وأخرى يمكن مراجعتها على فترات متباينة مرة كل سنتين أو ثلاثة سنوات.
- تكون الأولوية لأنشطة التي تكون عرضة للخطر أكثر من غيرها.

- يتم تحديد المهام الممكن الاستغناء عنها في حال عدم توفر العدد الكافي من المراجعين أو في حال كان مستوى الكفاءة للمراجعين غير كاف، ومناسب للعمل للأنشطة التي يتم مراجعتها.

3.2 القسم الثاني: الخطة السنوية

وتتضمن هذه الخطط جميع الخطط المتعلقة بالتدقيق الشرعي في جميع انشطة المؤسسة لفترة لا تزيد عن سنة. وتستخدم في إطار الخطة الإستراتيجية، ومن أبرز معالم وسمات هذه الخطة ما يلي:

- تعد هذه الخطة من قبل إدارة التدقيق الشرعي.
- تتضمن تحديداً تفصيلياً للمجالات محل المراجعة والإدارات التي تمارس فيها.
- تعد على أساسها جداول العمل لكل موظف من موظفي الإدارة.
- تمكن مدير الإدارة من متابعة عمل الإدارة، والوقوف على ما تم تحقيقه من أهدافها.
- تتمكن إدارة المؤسسة من الوقوف على ما تقدمه إدارة المراجعة في تحقيق أهدافها.
- يجب أن يراعى عند إعداد الخطة مجالات المراجعة التي تقترح المؤسسة التركيز عليها أو استهدافها بالمراجعة.
- يجب أن تتصف الخطة بالمرونة بحيث يمكنها استيعاب المجالات الجديدة للمراجعة التي قد تطرأ أثناء فترة الخطة.
- يجب مناقشة الخطة مع مجلس الإدارة واقرارها قبل البدء بها في كل عام.

- توزع الخطة المعتمدة على إدارة المؤسسة لاطلاعها على أنشطة إدارة التدقيق المتصلة بعملها.

3.3 القسم الثالث: الخطط التشغيلية

وتتضمن هذه الخطط وصف لإجراءات المراجعة والتدقيق الشرعي الميداني، وتقر بثلاث مراحل: مرحلة الإعداد للتدقيق الشرعي، مرحلة التنفيذ، مرحلة ما بعد التنفيذ. يجب أن تقوم إدارة الرقابة الشرعية بالمصارف الإسلامية أن تولي الاهتمام الكافي لهذه الخطط، ويجب أن تحتوي هذه الخطط على ما يلي:

- جميع الإدارات في المصارف الإسلامية وجميع الأنشطة الخاضعة للرقابة الشرعية.
- أن تشمل الخطة على الفترة الزمنية التي تغطيها الرقابة الشرعية.
- تاريخ بداية ونهاية عملية الرقابة الشرعية.
- تحديد أسلوب المعاينة الإحصائية هل هو شامل لكل مفردات المجتمع أم بأسلوب العينة.
- تحديد حجم العينة الإحصائية التي تم سحبها من المجتمع الأصلي.
- تحديد موضوع الرقابة الشرعية.
- تحديد أساليب الرقابة الشرعية.
- تحديد جميع المستلزمات الالزامية لإجراء الرقابة الشرعية.

تعد هذه الخطة بمثابة الدليل العملي والمرشد لتنفيذ عملية الرقابة الشرعية، ووسيلة من وسائل متابعة الرقابة الشرعية وتقويم أدائها. وتعد كذلك الوثيقة التي ثبت قيام المدقق والمراجع الشرعي بعمله، ووسيلة للتنسيق والتكميل بين أجهزة الرقابة الأخرى.

وتم هذه العمليات في نهاية السنة المالية بال报ير الشرعي الختامي الذي ينشر مع القوائم المالية، ويقدم إلى الجمعية العمومية للمساهمين.

4. المطلب الثالث: أنواع التقارير في عملية التدقيق الشرعية باتباع

أسلوب العينة الإحصائية

هناك مجموعة من التقارير التي يعدها المراجع والتدقيق الشرعي ولها أهمية كبيرة حيث توضح مدى التزام المصارف بأحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالمعاملات المالية، توثق عمل المدققين الشرعيين بكل مراحل عملية المراقبة الشرعية وتشكل مصدرًا مهمًا لجنة الرقابة الشرعية لإصدار تقاريرها النهائية. وتتضمن هذه التقارير عادة نتائج التدقيق المتعلقة بالعينة، وكذلك رأي هيئة الرقابة الشرعية فيها، ويتم ذلك من خلال مستند رئيسي هو استماراة التدقيق الشرعي. يوجد هناك ثلات أنواع من التقارير بحسب دراسة المرزوقي (المرزوقي، 2012، 197):

4.1 تقارير الزيارة الميدانية

يقوم بإعداد هذه التقارير المدقق الشرعي أو المراجع الشرعي للمسؤول أو المشرف عن الرقابة الشرعية، ويوضح في هذا التقرير ما تم تنفيذ من عملية التدقيق باستخدام العينة الإحصائية والنتائج الإيجابية أو السلبية التي تم التوصل إليها.

4.2 تقارير المتابعة

تعد هذه التقارير إدارة الرقابة الشرعية و يتم توجيهها إلى الإدارات المعنية لاستكمال رأيها بخصوص الملاحظات الشرعية التي تم رصدها.

4.3 التقرير الختامي

يعد هذا التقرير ملخص للتقارير السابقة و يتضمن هيئة الرقابة الشرعية بشأن مدى التزام المصرف بأحكام الشريعة الإسلامية.

الشكل 2: مثال عن تقرير هيئة الرقابة الشرعية

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

الحمد لله وحده، والصلوة والسلام على من لا بي بعده، وعلى آله وصحبه .
إلى مساهمي - شركة الكويت وأسيا القابضة .
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وفقاً لعقد الاربطة الموقع معاً، قمنا بتحقيق العقود والمعاملات التي أبرمتها الشركة لإبداء الرأي في مدى التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية كما تم بيانها في الآراء والإرشادات والقرارات الشرعية التي تم إصدارها من قبلنا خلال الفترة المنتهية في 31/12/2007م .

نفع مسؤولية الالتزام بتنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية كما تم بيانها من قبلنا على إدارة الشركة، أما مسؤوليتها فتحصر في إبداء رأي مستقل في مدى التزام الشركة بذلك بناء على تحقيقنا.

لقد قمنا بتحقيقنا طبقاً لمعايير الضوابط الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التي تتطلب مما تحظى وتتفيد إجراءات التحقيق والمراجعة من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات والإقرارات التي تعتبرها ضرورية لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن الشركة ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية كما تم بيانها من قبلنا .

لقد قمنا بتحقيقنا على أساس فحص كل نوع من أنواع العقود والمعاملات المنفذة خلال الفترة، ويعتمد بأن أعمال التحقيق التي قمنا بها توفر أساساً مادياً لإبداء رأينا .

في رأينا:

إن الشركة خلال الفترة المحددة ملتزمة بواجباتها تجاه تنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية كما تم بيانها في الآراء والإرشادات والقرارات الشرعية التي تم إصدارها من قبلنا خلال الفترة المحددة، ولم يظهر لنا وجود مخالفات شرعية تتعارض مع هذا الرأي .

[إن الشركة غير مخولة بخراج الزكاة، ونفع مسؤولية إخراجها على المساهمين]

هيئة الرقابة الشرعية

رئيس هيئة الرقابة الشرعية عضو هيئة الرقابة الشرعية العضو التنفيذي لهيئة الرقابة الشرعية

*1429/02/28

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (2020)، مرجع سابق .135 ذكره ، ص

من جهتها تشير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2020، ص 84) إلى أنه على صعيد المراقبة الشرعية والمراجعة هناك بصفة عامة مجموعتين من التقارير:

4.4 تقارير عن أنشطة إدارة المراجعة الشرعية

وفي هذا النوع من التقارير يقوم مدير المراجعة الشرعية بأعداد التقارير وتقديمها بشكل منتظم إلى المستوى الإداري الذي يتبعه حول سير عملية المراجعة والتدقيق على مستوى المؤسسة، وعليه يجب أن يتضمن التقرير على المعلومات التالية:

- التمييز بين الوقت المنصرف في تنفيذ مهام المراجعة والوقت المنصرف في مهام أخرى غير المراجعة لتحديد مدى الانحراف في تنفيذ الخطة، مع تحديد سبب الانحراف .
- الأنشطة المنجزة فعلاً مقارنة بما سبق التخطيط لإنجازه، مع تحديد سبب الانحراف.

4.5 تقارير عن مدى الالتزام

تشمل هذه المجموعة على التقارير التي تبين الملاحظات والتقييمات الشرعية حول التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية، وهي أربعة أنواع، وتستخدم الأنواع الأربع في التدقيق الشرعي الخارجي، بينما يستخدم النوعان الأول والثاني فقط من التقارير الأربع في التدقيق الشرعي الداخلي:

- النوع الأول: استمارة التدقيق الشرعي: وهو تقرير يشمل عملية التدقيق الشرعي المنجز على مستوى العينة، وذلك وفق اختبارات التدقيق المعتمدة في الخطة التشغيلية.

الشكل 3: عينة استماراة تدقيق في بنك الراجحي

| استماراة تدقيق رقم (٤) تدقيق عينة اعتمادات مشاركة | | | | | | | | | | | | | | |
|---|---------------|-------------|--|--------|--------|--|--------|--------|--|--------|--------|-----------------|--------|--|
| الموقالت | | | الفرع | | | الإثنينية | | | معلومات عن العميلة | | | | | |
| | | | | | | | | | رقم الاعتماد | | | | | |
| | | | | | | | | | مكاسبه | | | | | |
| | | | <input type="checkbox"/> خارجي | | | <input type="checkbox"/> بري خارجي | | | <input type="checkbox"/> داخلي | | | | | |
| | | | | | | | | | نوع الاعتماد | | | | | |
| | | | | | | | | | نوع المبادلة | | | | | |
| | | | | | | | | | تاريخ وصول المستندات | | | | | |
| | | | <input type="checkbox"/> CIF <input type="checkbox"/> CFR <input type="checkbox"/> FOB <input type="checkbox"/> | | | <input type="checkbox"/> CIF <input type="checkbox"/> CFR <input type="checkbox"/> FOB <input type="checkbox"/> | | | <input type="checkbox"/> CIF <input type="checkbox"/> CFR <input type="checkbox"/> FOB <input type="checkbox"/> | | | نوعية المستندات | | |
| | | | ميناء | | | مستودع | | | مستودع | | | مكان الاستلام | | |
| | | | <input type="checkbox"/> قبول <input type="checkbox"/> إثلاع <input type="checkbox"/> غيول | | | <input type="checkbox"/> قبول <input type="checkbox"/> إثلاع <input type="checkbox"/> غيول | | | <input type="checkbox"/> قبول <input type="checkbox"/> إثلاع <input type="checkbox"/> | | | الدفع للمراسيل | | |
| | | | | | | | | | | | | تدفع الحسنة | | |
| | | | | | | | | | | | | أقساط بدل | | |
| | | | | | | | | | | | | اسم المسؤول | | |
| | | | | | | | | | | | | المكان إن وجد | | |
| الملحق من استخدام المستندات البخلة وأصنفه البيانات : | | | | | | | | | | | | | | |
| # | اسم المستند | نوع المستند | البيان | البيان | البيان | البيان | البيان | البيان | البيان | البيان | البيان | البيان | البيان | |
| ١ | كتوراً مبنية | | | | | | | | | | | | | |
| ٢ | طلب شيك | | | | | | | | | | | | | |
| ٣ | إنصر المسندات | | | | | | | | | | | | | |
| ٤ | طلب الشيك | | | | | | | | | | | | | |
| ٥ | دفع الاعتماد | | | | | | | | | | | | | |
| ٦ | الشيك | | | | | | | | | | | | | |
| بعد فحصك للضوابط الشرعية لأعتمادات المشاركة ... حدد نوع العينية أعلاه وتأكد من شرعية الإجراءات على النحو الآتي : | | | | | | | | | | | | | | |
| ضع إشارة <input checked="" type="checkbox"/> عند تحقق الشرط ، وإشارة <input type="checkbox"/> عند عدم تتحقق الشرط، وإشارة <input type="checkbox"/> عند عدم التطرق للشرط . | | | | | | | | | | | | | | |
| ١- تذكر أن العمل والشركة قد أرداها حصلت بها في حساب مخصص للمشاركة | | | | | | | | | | | | | | |
| ٢- تذكر أن جميع المسؤوليات من هذا الصباب لا يغافل المشارك | | | | | | | | | | | | | | |
| ٣- تذكر أن التأمين ولكلة تناقل وعمليات استيراد البضااعة حتى وصولها يتمتها الطرف الأول | | | | | | | | | | | | | | |
| ٤- طرق تسلية المشارك : | | | | | | | | | | | | | | |
| أ- بيع الشركة للبضااعة في السوق ومن ثم يدفع للشركة حصتها في المشارك | | | | | | | | | | | | | | |
| ب- شراء الشركة حصة الشركة بثمن ملكي عليه | | | | | | | | | | | | | | |
| ج- شراء الشركة حصة الشركة بثمن ملكي عليه | | | | | | | | | | | | | | |

المصدر: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (2020)، برنامج المراقب والمدقق الشرعي، المنامة، مملكة البحرين، ص 126.

- النوع الثاني: التقرير الأولي للتدقيق الشرعي: وهو تقرير تفصيلي بالملحوظات الناتجة عن مراجعة الإلتزام، ويرفع هذا التقرير بعد الحصول على رأي العميل إلى هيئة الرقابة الشرعية إذا كان التدقيق خارجياً، وإذا كان التدقيق داخلياً يرفع بعد الحصول على رأي الإدارة المعنية إلى لجنة المراجعة داخل المؤسسة.

- النوع الثالث: التقرير النهائي: وهو تقرير ناطي مختصر Short form، مضمونه رأي المراجع الخارجي والهيئة في معاملات المؤسسة، والتقرير المختصر هو المدف الرئيسي من المراجعة الشرعية الخارجية ويقدم للجمعية العمومية.

- النوع الرابع: خطاب الإدارة: هو تقرير إلى إدارة المؤسسة ب نقاط الضعف في نظام الرقابة الشرعية الداخلية ووسائل تلافيتها تحسيناً للنظام. ويقدم هذا التقرير خدمة نافعة للإدارة بتكليف معقول، والمراجع الخارجي أكفاء الأشخاص في هذا الشأن.

5. المطلب الرابع: الآثار الشرعية للعينات غير الإحصائية الإيجابية

يمكن تقسيم المعاينة الإحصائية بحسب النتائج التي توصل إليها المراجع والمدقق الشرعي إلى عينات إيجابية وعينات سلبية، وذلك حسب أثرها على العمليات المالية في المصارف الإسلامية وعلى التقارير الشرعية النهائية. وهنا تبرز أهمية التعريف بمفهوم العينات الإيجابية وأثارها الشرعية.

5.1 مفهوم العينات الإيجابية

يمكن تعريف الإيجابية بأنها العينات التي تم سحبها من مجتمع الدراسة - مجتمع المعاملات المالية المنفذة - للقيام بمراجعةها وتدعقيتها من قبل المراجع أو المدقق الشرعي، وتبين عدم وجود أي مخالفات شرعية مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية وقرارات هيئة الرقابة الشرعية كهيئة مسؤولة عن تطبيق هذه الأحكام.

5.2 الآثار الشرعية المترتبة على العينات الإيجابية

ويترتب على العينات الإيجابية آثاراً شرعية تؤكد سلامة سياسات وإجراءات المصارف الإسلامية في تعاملاتها المالية مع المستفيدين، ويمكن توضيح الآثار الشرعية المترتبة على العينات الإيجابية بما يلي:

5.2.1 اثبات حل أرباح المعاملات المالية وطبيها

يعتبر الحكم على المعاملات المالية للمصارف الإسلامية بأنها مشروعة وحلال نظراً لاتباعها أحكام الشريعة الإسلامية في باب المعاملات المالية من أهم الآثار المترتبة على

العينات الإيجابية التي تم تدقيقها ومراجعةتها من قبل المراجع الشرعي وتبين خلوها من أي ملاحظات أو مخالفات شرعية. وهذا يمكن الهيئة الشرعية من الحكم على مجتمع المعاملات المالية التي تم سحب العينة منها بأنها تعاملات مالية حلال ومشروعة وتتبع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

5.2.2 اثبات وجوب اخراج الزكاة

بعد التأكيد من مشروعية التعاملات المالية للمصرف الإسلامية يقوم المراجع والمدقق الشرعي في هذه الحالة بمتابعة اخراج الزكاة من رأس المال المصرف الإسلامي. وهنا تقوم إدارة المصرف بحساب الزكاة وفق الأسس الشرعية عند اكتمال نصاب اخراج الزكاة، فيتم تحديد مقدار الزكاة واحتراجها وفق مصارف الزكاة المشروعة في الدين الإسلامي.

5.2.3 الحكم على باقي المعاملات المالية وفق العينة الإيجابية

نظراً لأن العينة الإحصائية التي تم سحبها من مجتمع المعاملات المالية تمثل المجتمع تمثيلاً دقيقاً وفق الأسس العلمية الصحيحة، ونظراً لأن هذه العينات عينات إيجابية تبين موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية وثبت خلوها من أي مخالفات شرعية، فإن المراجع والمدقق الشرعي يقدر أن يحكم على باقي المعاملات المالية التي لم يتم معاييرتها بأنها حلال وخالية من المخالفات الشرعية.

5.2.4 التقرير الشرعي النظيف

يقوم المراجع والمدقق الشرعي بإصدار تقارير دورية وسنوية عن مشروعية المعاملات المالية التي يقوم بها المصرف الإسلامي، على ضوء هذا التقرير تقوم هيئة الرقابة الشرعية تقريراً سنوياً تبين فيه رأيها عن مدى التزام المصرف بالشريعة الإسلامية فيما يتعلق بمعاملاته المالية. فإذا تبين لجنة الرقابة الشرعية سلامية التعاملات المالية للمصرف من أي مخالفات شرعية من خلال العينة الإحصائية التي تم سحبها من مجتمع المعاملات المالية للمصرف ففي هذه الحالة يمكن لجنة الرقابة الشرعية من اصدار تقريراً يبين أن التعاملات المالية للمصرف تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية وتصدير تقريراً يوثق هذا الحكم ويسمى بالتقرير النظيف. ويتم عادة عرض هذا التقرير على الجمعية العمومية سنوياً مما يزيد الثقة ويزيد الاطمئنان لدى الأعضاء وعلى المتعاملين مع المصرف بأن تعاملات المصرف المالية سليمة وشرعية وتتفق وأحكام الشريعة الإسلامية مما قد يزيد الاستثمارات المالية في المصرف.

5.2.5 إثبات نسبة العينة أو تقليلها

تدل إيجابية العينات الإحصائية على قوة النظام الداخلي للمصرف الإسلامي، حيث أدى هذا النظام إلى أن جميع المعاملات المصرافية تمت بطريقة شرعية خالية من الأخطاء الشرعية الجوهرية. وبناء عليها يستطيع المراجع والمدقق الشرعي من تثبيت حجم العينة للسنوات القادمة إذا تبين له أن حجم العينة كاف ومناسب ويمكنه أيضاً من تقليل حجم العينة إذا كانت هناك أخطاء بسيطة ومخاطر قليلة.

6 نتائج البحث

- 1- هناك ضوابط ومعايير يجب على المؤسسات المالية الإسلامية الأخذ بها لتكيف أسلوب العينات كطريقة للرقابة الشرعية، وهذا يتطلب توفر عناصر أساسية مثل: موارد بشرية مؤهلة شرعاً ومهنياً، توفر مرجعية شرعية، الفصل بين المصالح المتعارضة محاسبياً وإدارياً وشرعاً، توفر فريق تدقيق شرعي داخلي.
- 2- اتفقت الدراسات والبحوث المتعلقة بموضوع البحث على هدف الرقابة والتدعيم الشرعي بكونه ينحصر في عملية ضبط التزام المصارف الإسلامية بمبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها فيما يتعلق بالأموال، ولكنها اختلفت في الإجراءات والخطوات المتتبعة لتدقيق ومراجعة التزام هذه المؤسسات بالشريعة الإسلامية.
- 3- في علم المراجعة يعتبر التخطيط أول خطوات العمل الميداني، وهذا يتطلب وضع خطة شاملة لعمل المراجعة بحيث تغطي جميع أوجه نشاط المؤسسة، بحيث تحدد نوع العمل الواجب القيام به في فترة زمنية معينة وباستخدام موارد معينة. وأنه من جهة المنظور الرئيسي فإن هناك ثلاثة أنواع من الخطط: الخطط الإستراتيجية، الخطط السنوية، والخطط التشغيلية.
- 4- هناك مجموعة من التقارير التي يعدها المراجع والتدعيم الشرعي ولها أهمية كبيرة حيث توضح مدى التزام المصارف بأحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالمعاملات المالية، توثق عمل المدققين الشرعيين بكل مراحل عملية الرقابة الشرعية وتشكل مصدراً مهماً لجنة الرقابة الشرعية لإصدار تقاريرها النهائية. وتتضمن هذه التقارير عادة نتائج التدقيق المتعلقة بالعينة، وكذلك رأي هيئة الرقابة الشرعية فيها، ومن هذه التقارير: تقارير الزيارة الميدانية، تقارير المتابعة، التقرير الختامي.

5- ينبع عن العينات الإيجابية أثراً شرعية تؤكد سلامة سياسات وإجراءات المصارف الإسلامية في تعاملها المالية مع المستفيدين، ويمكن توضيح الآثار الشرعية المترتبة على العينات الإيجابية بما يلي: اثبات حل الأرباح المعاملات المالية، اثبات وجوب إخراج الزكاة، الحكم على باقي المعاملات المالية وفق العينة الإيجابية بأنماها حالية من المخالفات الشرعية، اصدار التقرير الشرعي النظيف بين أن التعاملات المالية للمصرف تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، اثبات نسبة العينة أو تقليل حجمها.

REFERENCES

- Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (2020), Shariah Monitor and Auditor Program, Manama, Kingdom of Bahrain.
- Al-Bashir Al-Fateh Bashir Idris (None), Measuring the Effectiveness of the Governance Role of Internal Audit in Internal Control in Sudanese Banks - A Field Study - College of Business Administration, Taif University, Saudi Arabia.
- Al-Marzouqi Adel Hassan Muhammad Mubasri (2012), Statistical Samples in Sharia Supervision - An Applied Sharia Study on Models of Islamic Banks, Master's Thesis in Jurisprudence and its Fundamentals, College of Sharia and Islamic Studies, University of Sharjah, Emirate of Sharjah, United Arab Emirates.
- Al-Mutairi Issa Bin Sanad Bin Ghannam Al-Suhaimi (2010), Internal Control in Islamic Banks and Financial Institutions and Its Impact on the Prevention of Financial Crimes, Master's Thesis in Criminal Justice, College of Graduate Studies, Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh, Saudi Arabia.

- Al-Nono Kamal Muhammad Saeed Kamel (2009), The Extent of Application of the Accepted Internal Audit Standards in Islamic Banks Operating in Gaza, Master's Thesis in Accounting and Finance, College of Commerce, Islamic University of Gaza, Gaza Palestine.
- Makhlof Ahmed Mohamed (2007), Internal auditing in light of international standards for internal auditing in Jordanian commercial banks, Master's thesis in money and finance, Faculty of Economics and Management Sciences, University of Algiers, Algeria.
- Naziha Makedish (2010), The Importance of the Inspection Method in Statistical Studies - An Applied Study on Governance at the Algerian University through Probing Opinions. Master's Thesis in Management Sciences: Specialization in Quantitative Techniques, Faculty of Economics and Management Sciences, Farhat Abbas University, Setif, Algeria.
- Zakaria Yahya Muhammad (2019), The Scientific Guide for the Shari'a Auditor in Islamic Banks, Master's Thesis in Islamic Economics, Da'wah University Institute for Islamic Studies, Kai University, Gaza, Palestine.
- Zorob Al-Hassan Mahmoud (2010), Factors Affecting the Use of the Statistical Sample in the Auditing Process - An Analytical Study of the Opinions of External Auditors in the Gaza Strip, Master's Thesis in Accounting and Finance, College of Commerce, Islamic University, Gaza, Palestine.